

ضريبة القيمة المضافة



شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

شرح أحكام القانون واللائحة التنفيذية



المحاضرة الأولى

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

أسس التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

يمكن التمييز بين هذين النوعين من الضرائب بالنظر إلى الشخص (المكلف) بدفع الضريبة أو الدخل المتكرر وغير المتكرر أو بالنظر إلى طريقة التحصيل كما يلي.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

1. معيار طريقة التحصيل:

فإذا كانت طريقة التحصيل واضحة ومحدد فيها المكلف والدخل الخاضع للضريبة فتعتبر ضريبة مباشرة أما غير المباشرة فهي تحصل عند حدوث واقعة معينة يترتب عليها استحقاق الضريبة مثل دخول البضائع المستوردة للمنطقة الجمركية أو عند الإنتاج.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

2. معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة:

فتعتبر الضريبة مباشرة إذا فرضت على مادة (دخل) يتميز بالثبات والتجدد المستمر كضريبة الدخل، أما الضرائب الغير مباشرة فهي تفرض على أحداث لا تتصف بالتكرار والاستمرارية ولكن قد تكون متقطعة مثل الإنفاق أو الاستهلاك، أي أن الضرائب المباشرة ترتبط بالثروة أو الدخل، ولكن الضرائب الغير مباشرة تربط بالأعمال التي ترتبط بحركة واستخدام الثروة من قبل المكلف.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

3. معيار نقل عبء الضريبة:

أي يتم التفرقة بين دافع الضريبة (الدافع الاسمي) والمتحمل لعبئها (الدافع الحقيقي)، فتعتبر مباشرة إذا كان المكلف قانوناً هو نفسه دافعها ويتحمل عبئها بصورة نهائية ولا يمكن التخلص منها، وتكون غير مباشرة في حال نقل عبئها إلى شخص آخر يقوم بدفعها.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

ما هو الفرق بين ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة:

قد يتساءل البعض منا عن الفرق الجوهرى بين ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة ولماذا تم إلغاء ضريبة المبيعات وتم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وهل هناك فرق بينهم.

أولاً: الضريبتين ضريبة غير مباشرة وكما أوردنا سابقاً معنى غير مباشرة

ومثلهما أيضاً الضريبة الجمركية وضريبة الدمغة.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

وثانيا: لنستعرض الفرق بكل بساطة وهو ليس فئة الضريبة.

فضريبة المبيعات في مصر كانت تفرض على كل السلع إلا المعفي وخدمات التشغيل
للغير مثل خدمة المقاولات ولكن ليس كل الخدمات مع ملاحظة إن تطبيق ضريبة المبيعات
في مصر مختلف عن تطبيقه في الدول الأخرى.

وفي الضريبة على القيمة المضافة كل السلع والخدمات خاضعين إلا المذكور في قائمة السلع والخدمات وتم
إعفاؤهم بنص القانون.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

وكذا في ضريبة المبيعات كان المسجل والذي يتعامل في السلع فقط هو القادر على خصم ضريبه المبيعات السابق سدادها على مدخلاته المباشرة فقط إنما مؤدي الخدمات ليس له الحق في هذا الخصم. إنما في الضريبة على القيمة المضافة فكل مسجل سواء كان يتعامل في سلع أو خدمات يمكنه أن يخصم الضريبة على القيمة المضافة السابق سدادها على المصاريف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة ببيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

بفرض أن شركة تؤدي خدمة إقامة حفلات وتعاقدت مع جامعة من الجامعات على إقامة حفل تخرج بمبلغ 50000 جم وللتحضير للحفلة تم تأجير بالون حفلات ب 500 جم وأيضا تم تأجير معدات صوت ونظام إضاءة 30000 جم وتم نقل المعدات لمقر الحفلة ب 1000 جم وتم استلام فواتير ضريبية محملة بالضريبة لكل ما سبق.

فعند إعداد إقرار ضريبة المبيعات الشركة سيكون بالشكل التالي:

$$50000 \times 10\% = 5000 \text{ جم}$$

ولا يتم خصم مدخلات حيث أن الشركة تقدم خدمة التشغيل للغير طبقا لقانون الضريبة على المبيعات.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

- لكن في حالة إعداد إقرار القيمة المضافة لنفس الحالة:
 $5000 \times 14\% = 700$ جم
- ويخصم كضريبة القيمة المضافة على المدخلات في الإقرار
 $5000 \times 14\% = 700$ جم
- وأيضا يخصم كضريبة القيمة المضافة على المدخلات في الإقرار
 $3000 \times 14\% = 420$ جم
- وأيضا يخصم كضريبة القيمة المضافة على المدخلات في الإقرار
 $1000 \times 14\% = 140$ جم
- ليصبح المطلوب سداده في الإقرار
 $700 - [140 + 420 + 700] = 1960$ جم
- وهذا هو الفرق في إيجاز

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام القانون المرفق في شأن الضريبة على القيمة المضافة

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

(المادة الثانية) - إصدار

يُلغى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991، كما يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون، على أن تستمر لجان التوفيق والتظلمات المشكلة وفقًا لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه في نظر الطعون الضريبية المعروضة عليها لمدة ثلاثة أشهر، على أن تحال بعدها الطعون التي لم يُفصل فيها إلى اللجان المنصوص عليها في القانون المرفق.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

(المادة الثالثة) - إصدار

يُستبدل بعبارة "مصلحة الضرائب على المبيعات" أينما وردت في القوانين والقرارات واللوائح المعمول بها عبارة "مصلحة الضرائب المصرية".

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 3)

فى تطبيق أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه ،
يستمر كل مسجل فى ظل أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات برقم تسجيله
فى الأحوال الآتية :

- ١ - إذا بلغ أو تجاوز إجمالى قيمة مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة
والمعفاة منها حد التسجيل المنصوص عليه فى قانون الضريبة على القيمة المضافة .
- ٢ - إذا كان منتجاً أو مستورداً لسلعة من سلع الجدول رقم (١) المرافق لقانون
الضريبة العامة على المبيعات وتم إدراج هذه السلعة فى الجدول المرافق لقانون الضريبة على القيمة
المضافة مهما كان حجم معاملاته .

مواد القانون- الإصدار (مادة 4)

يستمر المسجل فى ظل أحكام قانون الضريبة العامة
على المبيعات برقم تسجيله إذا بلغت
أو تجاوزت قيمة مبيعاته حد التسجيل المنصوص
عليه فى القانون المرفق،
كما يستمر تسجيل المستورد لسلعة خاضعة
للضريبة، وكذلك كل منتج أو مستورد لسلعة من سلع
الجدول المرفق بقانون الضريبة العامة على المبيعات
إذا أدرجت ذات السلعة فى الجدول المرفق لهذا
القانون مهما كان حجم معاملاته، وعليه الالتزام بكافة
أحكام القانون المرفق.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد القانون- الإصدار(مادة 4)

مواد اللائحة التنفيذية(مادة 3)

كما يلتزم بتوريد الضريبة العامة على المبيعات المستحقة عليه وفق إقراراته وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون. وعليه الإحتفاظ بالدفاتر والسجلات والمستندات لمدة خمس سنوات تالية لتاريخ العمل بهذا القانون، وذلك طبقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وفي حالة الإخلال بأي من الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يُعد المسجل متهرباً وفقاً لأحكام القانون المرافق.

وللمصلحة من واقع أى بيانات أو مستندات متاحة لديها تعديل الإقرارات واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل ضريبة المبيعات المستحقة، وللمسجل الحق في الطعن في ذلك وفقاً لأحكام القانون المرافق.

٣ - إذا كان مستورداً لسلع خاضعة لضريبة القيمة المضافة مهما كان حجم معاملاته . ويلتزم المسجل بتوريد الضريبة العامة على المبيعات المستحقة عليه التي لم يحن ميعاد توريدها في تاريخ العمل بقانون الضريبة على القيمة المضافة ، والاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقاً للشروط والضوابط الآتية :

(أ) أن يتم توريد الضريبة العامة على المبيعات المستحقة التي لم يحن ميعاد توريدها للمصلحة على النماذج المعمول بها وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات بالمواعيد والإجراءات ذاتها المنصوص عليها في قانون الضريبة على القيمة المضافة .

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد القانون- الإصدار (مادة 4)

ميعاد توريدها فى تاريخ العمل بقانون الضريبة على القيمة المضافة ، والاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقاً للشروط والضوابط الآتية :

(أ) أن يتم توريد الضريبة العامة على المبيعات المستحقة التى لم يحن ميعاد توريدها للمصلحة على النماذج المعمول بها وفقاً لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات بالمواعيد والإجراءات ذاتها المنصوص عليها فى قانون الضريبة على القيمة المضافة .

(ب) أن يستمر فى إصدار الفواتير الضريبية وتحصيل وتوريد الضريبة وفق إقراراته الضريبية .

(ج) أن يحتفظ بالدفاتر والسجلات والمستندات لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد القانون- الإصدار (مادة 4)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 3)

العمل بقانون الضريبة على القيمة المضافة .

(د) أن يستوفى نموذج تحديث البيانات رقم (٦ ض.ق.م) وفقاً لآخر موقف للمسجل وتسليمه للمأمورية المسجل لديها .

(هـ) أن يحتفظ برقم تسجيله في ظل قانون الضريبة العامة على المبيعات وأن يستبدل شهادة التسجيل .

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد القانون - الإصدار (مادة 5)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 4)

يُلغى تلقائيًا تسجيل كل من لم يبلغ حد التسجيل المنصوص عليه في القانون المرفق ما لم يطلب خلال ستين يومًا من تاريخ العمل به. استمرار تسجيله.

وعلي من ألغى تسجيله تقديم إقرار ضريبي عن آخر فترة ضريبية قبل الإلغاء، وكذا الفترات الضريبية التي لم يحل ميعاد تقديم إقراراتها خلال ثلاثين يومًا من تاريخ العمل بهذا القانون مبينًا به رصيد آخر المدة من الإنتاج التام والخامات والخدمات، ويلتزم بأداء ما يستحق عليه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، كما يلتزم بأن يحتفظ بالدفاتر والسجلات والمستندات لمدة خمس سنوات تالية

في تطبيق أحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه ، على من يرغب في استمرار تسجيله أن يطلب من المأمورية المسجل لديها رغبتَه في الاستمرار خلال ستين يومًا من تاريخ العمل بأحكام القانون ، وعلى من ألغى تسجيله الالتزام بما يلي :

١ - تسليم شهادة التسجيل .

٢ - الامتناع عن تقديم نفسه بأي صورة من الصور على أنه مسجل اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون .

٣ - تقديم الإقرار الضريبي النهائي على النموذج رقم (١٢٢ ض.ق.م.) خلال ثلاثين يومًا من تاريخ العمل بأحكام القانون .

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 4)

- ٣- تقديم الإقرار الضريبي النهائي على النموذج رقم (١٢٢ ض.ق.م.) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بأحكام القانون .
- ٤- تقديم بيان بما لديه من مخزون على النموذج رقم (١٢٣ ض.ق.م.) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بأحكام القانون .
- ٥- أداء ما يستحق عليه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام القانون .
- ٦- الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والمستندات التي تخص فترة ثلاث السنوات السابقة على تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة ، وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل بأحكام القانون .

مواد القانون- الإصدار (مادة 5)

- لتاريخ إلغاء تسجيله، وعليه تمكين موظفي المصلحة من الاطلاع عليها.
- وللمصلحة من واقع أي مستندات أو بيانات متاحة لديها تعديل الإقرارات واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل الضريبة المستحقة، ولمن ألغى تسجيله الطعن من ذلك وفقاً لأحكام القانون المرافق.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 5)

مواد القانون - الإصدار (مادة 6)

في تطبيق أحكام المادة (السادسة) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه ،
تراعى الشروط والضوابط الآتية :

١ - إمساك دفاتر وسجلات محاسبية منتظمة .

٢ - حيازة أصول الفواتير الضريبية أو شهادة الإجراءات الجمركية وإيصال سداد
الضريبة العامة على المبيعات بالجمرك .

للمسجل في ظل العمل بأحكام هذا القانون خصم
قيمة الضريبة العامة على المبيعات الواجبة الخصم
التي يعبر عنها الرصيد الدائن له قبل سريان أحكامه،
وكذلك ما لم يتم استنفاد خصمه أو رده من الضريبة
العامة على المبيعات المسددة على الآلات
والمعدات وأجزائها وقطع الغيار والضريبة السابق
سدادهما على المردودات من المبيعات، وذلك طبقاً
للشروط والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد القانون - الإصدار (مادة 6)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 5)

٣ - أن يكون قد سبق الإقرار عن المدخلات في الإقرارات المقدمة منه عن الفترات التي تم فيها الشراء ، وبالنسبة للضريبة المسددة على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع الغيار يجب أن تعبر الدفاتر والسجلات عن الضريبة المسددة عند الشراء والرصيد المتبقى بعد استبعاد ما تم خصمه بالإقرارات الشهرية .

٤ - ألا يكون قد تم إدراج قيمة الضريبة العامة على المبيعات ضمن التكلفة .
وبالنسبة للضريبة السابق سدادها على المردودات من المبيعات فلا يتم خصم إلا ما سبق سداده منها على السلع المرتدة .

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 5)

وتتم تسوية ضريبة الجدول ، وفقاً لما يصدر عن المصلحة من تعليمات ، في الحالات الآتية :

(أ) إخضاع سلعة أو خدمة لضريبة الجدول .

(ب) زيادة الفئة المفروضة على سلع وخدمات الجدول .

وفي جميع الأحوال لا يسرى حكم البند (٣) من المادة (٣٠) من قانون الضريبة

على القيمة المضافة على الرصيد الدائن المشار إليه في هذه المادة .

مواد القانون- الإصدار (مادة 6)

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 6)

فى تطبيق أحكام المادة (السابعة) من القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه ،
يقصد بتوفيق الأوضاع اتخاذ الإجراءات الواجبة لمعالجة أى اختلاف عن أحكام قانون
الضريبة على القيمة المضافة ، فى الأوضاع القانونية أو المحاسبية أو النظامية القائمة
للمنشآت ، بما قد يتطلبه ذلك من تعديل فى نظم القيد اليدوية أو الإلكترونية ، وعلى الأخص
فى الأحوال الآتية :

- ١ - التغيير فى سعر الضريبة أو ضريبة الجدول .
- ٢ - الخضوع للضريبة أو لضريبة الجدول لأول مرة .
- ٣ - إجراء الخصم الضريبى على المدخلات غير المباشرة .
- ٤ - الخضوع لضريبة الجدول بالإضافة للضريبة .

مواد القانون - الإصدار (مادة 7)

مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون والقانون
المرافق، علي من يستمر تسجيله وفقاً لأحكام هذا
القانون، أو من يتم تسجيله وفقاً للقانون المرافق
توفيق أوضاعه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به.
ويعفى المسجلون من أداء الضريبة الإضافية خلال
هذه الفترة عن فروق الضريبة وضريبة الجدول
المستحقة قانوناً إذا كان حسابها يتوقف علي توفيق
أوضاعهم، وتضع اللائحة التنفيذية القرارات
والقواعد الخاصة بتوفيق الأوضاع.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 6)

وعلى المسجل عند الفحص تقديم ما يفيد قيامه بتوفيق الأوضاع وإثبات أن فروق
الضريبة وضريبة الجدول المستحقة قانوناً كانت بسبب توفيق الأوضاع .
وعلى المأمورية المختصة إذا تبين لها أحقية المسجل فى الإعفاء من الضريبة الإضافية
وفقاً لنص المادة (السابعة) المشار إليها أن تصدر قراراً بذلك على النموذج الذى يصدره
رئيس المصلحة .

مواد القانون - الإصدار (مادة 7)

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد القانون - الإصدار (مادة 8)

لا تـخل أحكام هذا القانون والقانون المرافق بالإعفاءات المقررة بمقتضى الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية أو الإقليمية أو الاتفاقيات البترولية والتعدينية.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 7)

مع مراعاة أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه ، يجب الالتزام بما يأتي :

- ١ - تسرى الأحكام الموضوعية لقانون الضريبة العامة على المبيعات على الوقائع المتعلقة ببيع السلعة أو أداء الخدمة التي بدأت وانتهت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦
- ٢ - تسرى الأحكام الموضوعية لقانون الضريبة على القيمة المضافة على الوقائع المتعلقة ببيع السلعة أو أداء الخدمة التي بدأت قبل تاريخ العمل بالقانون واستمرت وانتهت بعد تاريخ العمل به .
- ٣ - تسرى الأحكام الإجرائية المقررة بقانون الضريبة على القيمة المضافة على الإجراءات الواجب اتخاذها بعد تاريخ العمل به .

مواد القانون- الإصدار (مادة 9)

يصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقانون المرافق خلال ثلاثين يومًا من تاريخ نشره. وإلي أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها حاليًا فيما لا يتعارض مع أحكام هذين القانونين.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في 3 ذي الحجة سنة 1437 هـ

(الموافق 5 سبتمبر سنة 2016م).

المحاضرة الثانية

الباب الأول: التعاريف ويتكون من مادة واحدة مادة (1) الباب الأول أحكام تمهيدية

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 1)

يكون للتعاريف الواردة بقانون الضريبة على القيمة المضافة المعنى ذاته فى تطبيق أحكام هذه اللائحة ، كما يقصد فى تطبيق أحكامها بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

القانون : قانون الضريبة على القيمة المضافة .

اللائحة : اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة .

الجدول : الجدول المرافق لقانون الضريبة على القيمة المضافة .

الشخص : الشخص الطبيعي أو الاعتباري .

المأمورية المختصة : المأمورية التى يقع فى دائرتها مركز مزاوله نشاط المكلف أو التى صدرت منها شهادة التسجيل ، وإذا تعددت منشآت المكلف وفروعها تكون المأمورية المختصة هى المأمورية التى يقع فى دائرتها المركز الرئيسى للنشاط من واقع السجل التجارى ، ويجوز لرئيس المصلحة بقرار منه تعيين مأمورية مختصة لأنشطة أو مكلفين معينين .

المدخلات غير المباشرة : تكاليف الإنتاج والتشغيل غير المباشرة ، وتكاليف البيع والتوزيع ، والمصروفات الإدارية والعمومية .

مواد القانون - (مادة 1)

يقصد فى تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبينة قرين كل منها :

- الوزير : وزير المالية.
- رئيس المصلحة : رئيس مصلحة الضرائب المصرية.
- المصلحة : مصلحة الضرائب المصرية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 1)

يكون للتعريف الواردة بقانون الضريبة على القيمة المضافة المعنى ذاته في تطبيق أحكام هذه اللائحة ، كما يقصد في تطبيق أحكامها بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

القانون : قانون الضريبة على القيمة المضافة .

اللائحة : اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة .

الجدول : الجدول المرافق لقانون الضريبة على القيمة المضافة .

الشخص : الشخص الطبيعي أو الاعتباري .

المأمورية المختصة : المأمورية التي يقع في دائرتها مركز مزاوله نشاط المكلف أو التي صدرت منها شهادة التسجيل ، وإذا تعددت منشآت المكلف وفروعها تكون المأمورية المختصة هي المأمورية التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للنشاط من واقع السجل التجاري ، ويجوز لرئيس المصلحة بقرار منه تعيين مأمورية مختصة لأنشطة أو مكلفين معينين .

المدخلات غير المباشرة : تكاليف الإنتاج والتشغيل غير المباشرة ، وتكاليف البيع والتوزيع ، والمصروفات الإدارية والعمومية .

مواد القانون - (مادة 1)

• **المكلف :** الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري خاصًا كان أو عامًا المكلف بتحصيل وتوريد الضريبة للمصلحة سواء كان منتجًا أو تاجرًا أو مؤديًا لسلعة أو لخدمة خاضعة للضريبة بلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه في هذا القانون، وكل مستورد أو مصدر أو وكيل توزيع، لسلعة أو لخدمة خاضعة للضريبة مهما كان حجم معاملاته، وكذلك كل منتج أو مؤدٍ أو مستورد لسلعة أو لخدمة منصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون مهما كان حجم معاملاته.

مواد القانون - (مادة 1)

المسجل : المكلف الذى تم تسجيله لدى المصلحة وفقًا لأحكام هذا القانون.

الشخص المرتبط : كل شخص يرتبط بشخص آخر بعلاقة تؤثر في تحديد وعاء الضريبة بما في ذلك:

1- الزوج والزوجة والأصول والفروع.

2- شركة الأموال والشخص الذى يملك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر (50%) على الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو من حقوق التصويت.

3- شركة الأشخاص والشركاء المتضامنون والموصون فيها.

4- أى شركتين أو أكثر يملك شخص آخر (50%) على الأقل من عدد أو قيمة الأسهم أو حقوق التصويت في كل منها.

5- رب العمل والعمال التابعون له الذين تربطهم به علاقة عمل.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 1)

الخدمة المستوردة : الخدمة المقدمة من شخص فى الخارج إلى متلقيها فى مصر سواء تم تقديمها من شخص غير مقيم بمصر وليس لديه منشأة دائمة بها ، أو مقيم فى مصر ولكنه يقدمها من خارجها .

الخدمة المصدرة : الخدمة المقدمة من شخص داخل البلاد إلى متلقيها فى الخارج سواء تم تقديمها من شخص مقيم فى مصر أو لديه منشأة دائمة بها أو غير مقيم فى مصر ولكنه يقدمها من داخلها .

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

- مورد الخدمة: كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم بتوريد أو أداء خدمة خاضعة للضريبة.
- المستورد: كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم باستيراد سلع أو خدمات خاضعة للضريبة أيًا كان الغرض من الاستيراد.
- المقيم: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يعد مقيمًا في مصر وفقًا لأحكام قانون الضريبة على الدخل.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

• المنشأة الدائمة: المقر الذي يتم من خلاله ممارسة النشاط، ومنها:

محل الإدارة.

الفرع، المكتب، المصنع، أو ورشة العمل.

المنجم، أو حقل البترول أو بئر الغاز، أو المحجر، أو أى مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.

موقع البناء أو مشروع الإنشاء أو التركيب.

ويكون الشخص الذي له منشأة دائمة في مصر من المخاطبين بأحكام هذا القانون.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

- الضريبة: الضريبة على القيمة المضافة.
- الضريبة الإضافية: ضريبة بواقع (1.5%) من قيمة الضريبة أو ضريبة الجدول غير المدفوعة بما فيها الضريبة الناتجة عن تعديل الإقرار وذلك عن كل شهر أو جزء منه اعتباراً من نهاية الفترة المحددة للسداد حتى تاريخ السداد
- الضريبة على المدخلات: الضريبة التي تحملها المكلف عند شراء أو استيراد السلع بما فيها الآلات والمعدات والخدمات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، المتعلقة ببيع سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة.
- ضريبة الجدول: ضريبة تفرض بنسب خاصة أو بقيم محددة على بيع أو استيراد السلع والخدمات المحلية أو المستوردة المنصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون وذلك بخلاف الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (2) من هذا القانون ما لم ينص الجدول على خلاف ذلك.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

السلعة: كل شيء مادي أيًا كانت طبيعته أو مصدره أو الغرض منه بما في ذلك الطاقة الكهربائية، سواء كانت محليًا أو مستوردًا، ويسترشد في تحديد مسمى السلعة بما يرد بشأنها بملاحظات ونصوص البنود المبينة بالأقسام والفصول الواردة بجداول التعريفات الجمركية المعمول بها

• **الخدمة:** كل ما ليس سلعة، سواء كان محليًا أو مستوردًا.

• **السلع والخدمات المعفاة:** السلع والخدمات التي تتضمنها قائمة الإعفاءات المرفقة لهذا القانون.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

• البيع: انتقال ملكية السلعة أو أداء الخدمة من البائع ولو كان مستوردًا إلى المشتري، ويعد بيعًا في حكم هذا القانون ما يلي أيها أسبق:
إصدار الفاتورة.

تسليم السلعة أو تأدية الخدمة.

أداء ثمن السلعة أو مقابل الخدمة سواء كان كله أو بعضه، أو بالأجل أو غير ذلك من أشكال أداء الثمن وفقًا لشروط الدفع المختلفة.

• الفاتورة الضريبية: الفاتورة التي تعد وفقًا للنموذج الذي يصدر به قرار من الوزير أو من يفوضه.

• الشهر: الشهر الميلادي.

شرح قانون 67 لسنة 2016 قانون الضريبة على القيمة المضافة

- الفترة الضريبية: فترة شهر تنتهي في آخر يوم من الشهر الميلادي الذي يقدم عنه المسجل إقراره الضريبي الشهري.
- السنة المالية: اثني عشر شهرًا تبدأ مع بداية السنة المالية للمكلف وتنتهي بانتهائها.
- الاستهلاك الشخصي: استعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة في أغراض غير متعلقة بالنشاط.
- الاستخدام الخاص: استعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة في أغراض متعلقة بالنشاط، ولا يعد انتقال السلعة من مرحلة إنتاج لأخرى داخل المنشأة أو خارجها استخدامًا خاصًا.

المحاضرة الثالثة

الباب الثاني الضريبة على القيمة المضافة

الفصل الأول فرض الضريبة (ضريبة القيمة المضافة) واستحقاقها

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 2)

في تطبيق أحكام القانون ، لا يعد من قبيل البيع الخاضع للضريبة :

١ - انتقال ملكية السلعة بعد الموت بالميراث أو الوصية .

٢ - ما ينتجه الشخص بنفسه ولنفسه دون أن يكون الغرض منه إنتاج سلعة

أو خدمة أخرى لبيعها للغير أو أن يستخدم هذا الإنتاج لبيعه أو للتداول من مرحلة إلى أخرى .

مواد القانون - (مادة 2)

تفرض الضريبة (ضريبة القيمة المضافة) على السلع والخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون، سواء كانت محلية أو مستوردة، في كافة مراحل تداولها، إلا ما استثني بنص خاص.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 3)

فى تطبيق أحكام القانون ، لا يعتبر من قبيل الخدمات الخاضعة للضريبة :

- ١ - الأعمال التى يؤدىها العامل لرب العمل نظير أجر وفقاً لعقد العمل أو التوظيف.
- ٢ - الأعمال التى يقدمها الشركاء المتضامنون فى شركات الأشخاص بناءً على عقد الشركة .
- ٣ - الأعمال التى تقوم بها مكاتب التمثيل أو الاتصال أو المكاتب الفنية أو العلمية المنشأة وفقاً لقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار إليه لصالح الشركات التى تتبعها فى الخارج فى حدود المبالغ التى تحصل عليها المكاتب لتغطية تكاليف أعمالها .
- ٤ - الخدمات العامة التى تؤدىها الجهات الحكومية .
- ٥ - عمليات الإقراض التى تتم بين الشركات القابضة أو الأم والشركات التابعة لها أو فيما بين بعضها البعض .
- ٦ - عمليات تداول الأسهم وغيرها من الأوراق المالية .

مواد القانون - (مادة 2)

مواد القانون - (مادة 3)

يكون السعر العام للضريبة

(ضريبة القيمة المضافة) على السلع والخدمات

13% خلال العام المالي 2016-2017 ، و14%

للعام المالي 2017-2018 (على أن يخصص

نسبة (1%) من الضريبة للإنفاق على برامج العدالة

الاجتماعية)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 4)

فى تطبيق أحكام الفقرة الأولى من المادة (٣) من القانون ، يراعى ما يأتى :

١- يكون السعر العام للضريبة (١٣٪) اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، و(١٤٪) اعتباراً من ٢٠١٧/٧/١

٢ - استثناءً من حكم البند (١) من هذه المادة ، يكون سعر الضريبة (٥٪) على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج أو المشتراة من السوق المحلى إذا كانت تلك الآلات أو المعدات يقتصر استخدامها على الإنتاج السلعى أو الخدمى وفق قرار يصدر بذلك من الوزير ، وذلك ماعدا الأتوبيسات وسيارات الركوب فتخضع للسعر العام للضريبة أو فئات ضريبة الجدول أو كليهما حسب الأحوال ، ودون الإخلال بأحقية المسجل فى رد الضريبة عليها وفقاً لنص البند (٤) من المادة (٣٠) من القانون .

مواد القانون - (مادة 3)

واستثناء من ذلك يكون سعر الضريبة على الآلات والمعدات المستخدمة في إنتاج سلعة أو تأدية خدمة 5 % وذلك عدا الأتوبيسات وسيارات الركوب. ويكون سعر الضريبة (ضريبة القيمة المضافة) صفر على السلع والخدمات التي يتم تصديرها طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 4)

وتشمل الآلات والمعدات خطوط الإنتاج الكاملة بكافة مشتملاتها وإن وردت مجزأة ، وفي حالة ما إذا كان استخدامها لا يقتصر على الإنتاج السلعي أو الخدمي فتخضع للسعر العام للضريبة أو فئات ضريبة الجدول أو كليهما حسب الأحوال ، مع إجراء التسويات اللازمة أو الرد حال استخدامها في إنتاج سلعة أو أداء خدمة . كما تخضع للسعر العام للضريبة أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 5)

في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣) من القانون ، يكون سعر الضريبة (صفر) على السلع والخدمات المصدرة من داخل البلاد إلى خارجها وفقاً للأوضاع والشروط الآتية :

أولاً - بالنسبة للسلع المصدرة :

أن يتبع المصدر عند قيامه بتصدير سلعة الإجراءات الجمركية المقررة ، وأن يحتفظ لمدة خمس سنوات بالمستندات المتعلقة بالعملية ، والمستندات الدالة على تمام التصدير ، بما في ذلك شهادة الصادر من الجمرک المختص أو أية شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها .

مواد القانون - (مادة 3)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 5)

ثانياً - بالنسبة للخدمات المصدرة :

أن يتم إثبات التعامل بين مقدم الخدمة فى مصر ومتلقيها فى الخارج بموجب عقد أداء الخدمة أو بأية وسيلة أخرى تتفق مع طبيعة الخدمة مع تقديم المستندات الآتية :

١ - صورة كربونية أو إلكترونية للفاتورة الضريبية أو المستخلص متضمنة بيانات تفصيلية عن الخدمة ، وعلى الأخص نوعها و قيمتها وكذلك اسم ومحل إقامة كل من مؤدى الخدمة ومتلقيها .

٢ - صورة من المستند الذى يفيد سداد قيمة الخدمة بواسطة تحويل بنكى من الخارج إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى وفقاً للضوابط التى يحددها ، وفى حالة إثبات تعذر التحويل البنكى يعتد بأى من طرق السداد أو التسويات الواردة بالمادة (٣٥) من هذه اللائحة.

مواد القانون - (مادة 4)

يلتزم المكلفون بتحصيل الضريبة
(ضريبة القيمة المضافة) والإقرار عنها
وتوريدها للمصلحة في المواعيد المنصوص
عليها في هذا القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 6)

في تطبيق أحكام المادة (٤) من القانون ، يكون المكلفون الملتزمون بتحصيل الضريبة والإقرار عنها وتوريدها للمصلحة هم :

- ١ - المنتجون .
- ٢ - المستوردون .
- ٣ - مؤدو الخدمات .
- ٤ - وكلاء التوزيع .
- ٥ - المصدرون .
- ٦ - التجار عدا المتعاملين منهم في سلع وخدمات الجدول التي تخضع لضريبة الجدول فقط .
- ٧ - الممثل أو الوكيل عن الشخص غير المقيم .

مواد القانون - (مادة 5)

- تستحق الضريبة بتحقيق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين في كافة مراحل تداولها وفقًا لأحكام هذا القانون وأيا كانت وسيلة بيعها أو أدائها أو تداولها بما في ذلك الوسائل الإلكترونية.
- وتستحق الضريبة بالنسبة للسلع المستوردة، أيًا كان الغرض من استيرادها، في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية، كما تستحق في كافة مراحل تداولها داخل البلاد بعد الإفراج عنها. وتستحق الضريبة (ضريبة القيمة المضافة) للسلع المستوردة أيًا كان.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 7)

في تطبيق أحكام المادة (5) من القانون ، تستحق الضريبة وفقًا للحالات الآتية :

١ - بالنسبة لبيع السلع في السوق المحلي :

بتحقق واقعة بيع السلعة بمعرفة المكلفين في كافة مراحل تداولها .

٢ - بالنسبة للخدمات المحلية :

بتحقق واقعة أداء الخدمة المحلية بمعرفة المكلف في كافة مراحل تداولها.

٣ - بالنسبة للسلع المستوردة :

بتحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك أيًا كان

غرض من استيرادها سواء كانت واردة للتجارة أو للاستهلاك الشخصي أو الاستخدام خاص ، وتحصل وفقًا للإجراءات المقررة في شأنها .

كما تستحق في كافة مراحل تداولها داخل البلاد بعد الإفراج عنها.

مواد القانون - (مادة 5)

- الغرض من استيرادها بما في ذلك ما يكون للاستهلاك الشخصي أو الاستخدام الخاص في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بتحقيق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية كما تستحق في كافة مراحل تداولها داخل البلاد بعد الإفراج عنها وتطبق في شأن السلع المستوردة القواعد المتعلقة بالأنظمة الجمركية الخاصة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.
- وتستحق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للخدمات المستوردة بتحقيق واقعة تأدية الخدمة إلى متلقيها في مصر أيًا كانت الوسيلة التي تؤدي بها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 7)

٤ - بالنسبة للخدمات المستوردة :

- بتحقيق واقعة الاستفادة من الخدمة في مصر سواء أديت بمعرفة الشخص غير المقيم في مصر ، أو عن طريق مندوب عنه ، أو من خلال الوسائل الإلكترونية أو غيرها من الوسائل .
- ٥ - قيام المكلف باستعمال السلعة أو الاستفادة من الخدمة بغرض الاستهلاك الشخصي أو الاستخدام الخاص .
- ويعتبر استخداماً خاصاً في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون ، قيام الشركات القابضة أو الأم بتوزيع تكلفة الخدمة الخاضعة للضريبة التي تؤديها بمعرفتها ، أو تحصل عليها من الغير بمقابل ، على الشركات التابعة لها متلقية هذه الخدمة .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 8)

لا تستحق الضريبة على :

١- السلع العابرة ، بشرط أن يتم النقل تحت رقابة مصلحة الجمارك واتباع الإجراءات والشروط والضمانات ونظم الرقابة المعمول بها فى شأن الضريبة الجمركية .

٢ - انتقال السلعة من مرحلة إنتاج إلى مرحلة إنتاج أخرى بين خطوط الإنتاج داخل المصنع أو خارجه ، وذلك دون الإخلال باستحقاق الضريبة على الخدمات المؤداة على ذات السلعة .

٣ - انتقال السلعة من أماكن إنتاجها أو المخازن التجارية إلى منافذ التوزيع المملوكة لذات المسجل ، وذلك دون الإخلال باستحقاق الضريبة على الخدمات المؤداة على ذات السلعة أو الخدمة .

٤ - أداء الخدمة على مراحل داخل ذات الوحدة أو المنشأة التى تلتزم بأدائها .
ويصدر رئيس المصلحة قراراً بالضوابط التى يتعين مراعاتها تطبيقاً للبند أرقام (٢) و(٣) و(٤) من هذه المادة .

مواد القانون - (مادة 5)

مواد القانون - (مادة 6)

- تخضع للضريبة بسعر (صفر) السلع أو الخدمات التي تصدرها مشروعات المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة إلى خارج البلاد.
- كما تخضع ضريبة القيمة المضافة بسعر (صفر) السلع أو الخدمات الواردة لهذه المشروعات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به داخل المناطق والمدن الحرة والأسواق الحرة عدا سيارات الركوب.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 9)

في تطبيق أحكام المادتين رقمي (٦) و (٧) من القانون ، يراعى ما يأتي :

- أولاً -** يخضع للضريبة بسعر (صفر) ما تستورده من الخارج مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل تلك الأماكن ، وفقاً للأنظمة الجمركية المتبعة في هذا الشأن وذلك عدا سيارات الركوب.
- ثانياً -** يخضع للضريبة بسعر (صفر) ما تستورده من السوق المحلي مشروعات المناطق والمدن والأسواق الحرة من سلع وخدمات لازمة لمزاولة النشاط المرخص لها به داخل تلك الأماكن ، عدا سيارات الركوب ، وذلك شريطة أن يقدم البائع المسجل لدى المصلحة المستندات الآتية :

مواد القانون - (مادة 7)

- مع عدم الإخلال بما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة (6) من هذا القانون، تستحق ضريبة القيمة المضافة على ما يرد من سلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى المناطق والمدن والأسواق الحرة؛ لاستهلاكها المحلي داخل هذه الأماكن.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 9)

- ١ - صورة فاتورة بيع السلعة المصدرة للمنطقة الحرة محدداً بها على سبيل الحصر (صنف - كمية - قيمة) ، أو صورة عقد الخدمة المؤداة معتمداً من الهيئة العامة للاستثمار .
- ٢ - خطاباً صادراً من الهيئة العامة للاستثمار ومختوماً بخاتم شعار الجمهورية يفيد بأن السلع والخدمات الموضحة بالبند (١) لازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروع داخل المنطقة الحرة .
- ٣ - صورة شهادة الصادر (نموذج ١٣ جمارك) المتضمنة بيانات تفصيلية عن طبيعة السلعة المصدرة بما يفيد إتمام التصدير خلال الفترة الضريبية ، ويجب أن تكون هذه الصورة معتمدة من الجمارك ، ومختومة بخاتم شعار الجمهورية .

مواد القانون - (مادة 7)

- ويعتبر الاستيراد بغرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي.
- كما تستحق ضريبة القيمة المضافة على ما يستورد من سلع أو خدمات خاضعة للضريبة وفقاً لأحكام هذا القانون من المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى السوق المحلي داخل البلاد.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 9)

- ١ - صورة فاتورة بيع السلعة المصدرة للمنطقة الحرة محدداً بها على سبيل الحصر (صنف - كمية - قيمة) ، أو صورة عقد الخدمة المؤداة معتمداً من الهيئة العامة للاستثمار .
- ٢ - خطاباً صادراً من الهيئة العامة للاستثمار ومختوماً بخاتم شعار الجمهورية يفيد بأن السلع والخدمات الموضحة بالبند (١) لازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمشروع داخل المنطقة الحرة .
- ٣ - صورة شهادة الصادر (نموذج ١٣ جمارك) المتضمنة بيانات تفصيلية عن طبيعة السلعة المصدرة بما يفيد إتمام التصدير خلال الفترة الضريبية ، ويجب أن تكون هذه الصورة معتمدة من الجمارك ، ومختومة بخاتم شعار الجمهورية .

مواد القانون - (مادة 7)

- وتعامل الخدمات والسلع المصنعة في مشروعات المناطق والمدن الحرة معاملة السلع المستوردة من الخارج عند سحبها للاستهلاك أو الاستعمال المحلي.
- وتحدد اللائحة التنفيذية الحدود والقواعد المنظمة للأحكام المنصوص عليها في هذه المادة والمادة (6) من هذا القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 9)

- ثالثاً -** تستحق الضريبة على السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة الواردة للاستهلاك المحلي داخل المناطق والمدن والأسواق الحرة عند الإفراج عنها من الجمارك.
- ويعتبر الاستيراد بغرض الاتجار داخل المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها في حكم الاستهلاك المحلي ، وفي حالة خروج هذه السلع بحالتها من المناطق والمدن والأسواق الحرة إلى السوق المحلي داخل البلاد ، لا تحسب الضريبة إلا على قيمة الضرائب الجمركية المستحقة عليها.

مواد القانون - (مادة 8)

في حالة التوقف عن ممارسة نشاط يتعلق بسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة أو تصفيته تستحق الضريبة على السلع التي في حوزة المسجل وقت التصرف فيها؛ إلا إذا كان الخلف مسجلاً أو قام بتسجيل نفسه طبقاً لأحكام هذا القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 10)

في تطبيق حكم المادة (٨) من القانون ، يقصد بالتوقف عن ممارسة النشاط الإنهاء الكلي للنشاط المتعلق بسلعة أو خدمة خاضعة للضريبة أو تصفيته أو التنازل عنه للغير (الخلف) .

وفي هذه الحالة يجب على المسجل أن يخطر رئيس المأمورية المختصة كتابةً بالتوقف في فترة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ توقفه عن ممارسة النشاط أو تصفيته أو التنازل عنه للغير بحسب الأحوال ، وتستحق الضريبة وضريبة الجدول على ما في حوزته من سلع وخدمات وقت التصرف فيها .

ولا تطبق هذه الأحكام إذا كان الخلف مسجلاً أو قام بتسجيل نفسه خلال المدة المذكورة .

مواد القانون - (مادة 9)

مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون تخضع المبيعات المهربة والمبيعات التي تتم بالمخالفة للقواعد المقررة قانوناً لفئات الضريبة وضريبة الجدول النافذة في تاريخ وقوع الجريمة أو المخالفة فإذا تعذر تحديده خضعت هذه المبيعات لفئات الضريبة النافذة وقت الضبط أو اكتشاف المخالفة.

مواد القانون - (مادة 10)

1. تكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تتخذ أساسًا لحساب الضريبة وضريبة الجدول بالنسبة لبيع السلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة ولو كانت مستوردة؛ هي القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمر.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

فى تطبيق أحكام المادة (١٠) من القانون ، يراعى ما يأتى :

١ - تكون القيمة الواجب الإقرار عنها ، والتي تتخذ أساساً لربط الضريبة بالنسبة لبيع السلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة ولو كانت مستوردة ، هي المبالغ المدفوعة فعلاً ، أو الواجب دفعها - بأية صورة من صور أداء الثمن - مقابل السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة الثابتة بالفاتورة الضريبية المحررة من البائع المسجل إلى مشترٍ مستقل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمر .
وتحسب القيمة الواجب دفعها فى حالة بيع السلعة أو أداء الخدمة بدون مقابل ، أو بقيمة أقل من سعرها ، وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل .

مواد القانون - (مادة 10)

1. تتضمن القيمة الواجب الإقرار عنها وفقاً لأحكام الفقرة (1) من هذه المادة، المبالغ الآتية:

- (أ) المبالغ التي يتم تحصيلها من المشتري أو متلقي الخدمة تحت أي مسمى طالما كانت بمناسبة بيع السلع أو أداء الخدمات.
- (ب) جميع المصاريف العرضية كتكاليف العمولة، والتغليف، والتستيف، والنقل، والتأمين، المفروضة من قبل البائع على المشتري أو المستورد.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

في تطبيق أحكام المادة (١٠) من القانون ، يراعى ما يأتي :

- ١ - تكون القيمة الواجب الإقرار عنها ، والتي تتخذ أساساً لربط الضريبة بالنسبة لبيع السلع أو ما يؤدي من خدمات خاضعة للضريبة ولو كانت مستوردة ، هي المبالغ المدفوعة فعلاً ، أو الواجب دفعها - بأية صورة من صور أداء الثمن - مقابل السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة الثابتة بالفاتورة الضريبية المحررة من البائع المسجل إلى مشتر مستقل عنه وفقاً للمجريات الطبيعية للأمر .
- وتحسب القيمة الواجب دفعها في حالة بيع السلعة أو أداء الخدمة بدون مقابل ، أو بقيمة أقل من سعرها ، وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل .

الباب الثالث: القيمة

مواد القانون - (مادة 10)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

3- في حالة بيع سلعة أو خدمة محلية أو مستوردة بين أشخاص مرتبطين يجب ألا تقل قيمة البيع عن السعر الذي يتم التعامل به بين شخصين غير مرتبطين وفقا لقوى السوق وظروف التعامل.

4- في حالة البيع بالمقايضة تكون قيمة السلعة المتخذة أساسا لربط الضريبة هي سعرها وفقا لقوى السوق وظروف التعامل.

وتقبل الخصومات التجارية المتعارف عليها ، وذلك في حالة ما إذا كان البيع من مسجل إلى مشتر مستقل عنه ، بحيث يكون وعاء الضريبة هو القيمة المدفوعة فعلا ، ولا يسرى ذلك على الخصم المعلق على شرط أو الذي لا يظهر بالفاتورة الضريبية .

٢ - في تطبيق حكم البند (٤) من المادة (١٠) من القانون ، في حالة البيع بنظام المقايضة ، تكون قيمة السلعة أو الخدمة المتخذة أساسا لحساب الضريبة هي سعرها وفقا لقوى السوق وظروف التعامل.

٣ - في تطبيق حكم البند (٦) من المادة (١٠) من القانون بالنسبة لمبيعات التقسيط ، تتضمن القيمة المتخذة أساساً لربط الضريبة فوائد البيع بالتقسيط فيما يزيد على سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في تاريخ البيع ، وفقا للقواعد والإجراءات الآتية :

الباب الثالث: القيمة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

وتقبل الخصومات التجارية المتعارف عليها ، وذلك في حالة ما إذا كان البيع من مسجل إلى مشتر مستقل عنه ، بحيث يكون وعاء الضريبة هو القيمة المدفوعة فعلا ، ولا يسرى ذلك على الخصم المعلق على شرط أو الذي لا يظهر بالفاتورة الضريبية .

٢ - في تطبيق حكم البند (٤) من المادة (١٠) من القانون ، في حالة البيع بنظام المقايضة ، تكون قيمة السلعة أو الخدمة المتخذة أساسا لحساب الضريبة هي سعرها وفقا لقوى السوق وظروف التعامل.

٣ - في تطبيق حكم البند (٦) من المادة (١٠) من القانون بالنسبة لمبيعات التقسيط ، تتضمن القيمة المتخذة أساساً لربط الضريبة فوائد البيع بالتقسيط فيما يزيد على سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في تاريخ البيع ، وفقا للقواعد والإجراءات الآتية :

مواد القانون - (مادة 10)

5- تتحدد القيمة الواجب الإقرار عنها بالنسبة للسلع أو الخدمات للاستخدام الخاص على أساس إجمالي التكلفة وتحدد هذه القيمة بالنسبة إلى السلع أو الخدمات للاستهلاك الشخصي بالسعر وفقا لقوى السوق وظروف العمل.

مواد القانون - (مادة 10)

6- تتضمن القيمة بالنسبة لمبيعات التقسيط المتخذة أساسًا لحساب الضريبة وضريبة الجدول فوائد البيع بالتقسيط فيما يزيد على سعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي في تاريخ البيع وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وإجراءات البيع بالتقسيط.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

(أ) يجب أن يكون عقد البيع بالتقسيط محررا من نسختين أصليتين، تودع إحداها لدى المكلف البائع ، وأن يشتمل العقد على البيانات الأساسية للتعاقد وعلى الأخص اسم المسجل وعنوانه ورقم تسجيله واسم المشتري وعنوانه ، ومواصفات السلعة وسعر البيع ، وما ادى منه حالا والمؤجل منه ومدة التقسيط ومقدار كل قسط وميعاده وشروط الوفاء بالثمن .

(ب) يجب أن يزيد سعر البيع بنظام التقسيط عن قيمة السلعة ، وذلك وفقا لقوى السوق وظروف التعامل .

(ج) يجب فصل قيمة فائدة التقسيط عن قيمة السلعة الواردة بالفاتورة الضريبية .

(د) أن يكون من الشروط الأساسية بالعقد الاتفاق على سداد الثمن على أقساط تتفق وطبيعة المبيع، وظروف التعاقد.

(هـ) يجب ان يمسك البائع دفاتر وحسابات منتظمه .

مواد القانون - (مادة 10)

7- مع مراعاة حكم البند (8) من هذه المادة تقدر قيمة السلع المستوردة من الخارج في مرحلة الإفراج عنها من الجمارك بالقيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية بما فيها الخدمات المرتبطة بالسلعة المستوردة مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة، على ألا تقل القيمة الواجب الإقرار عنها عند بيعها في السوق المحلي عن القيمة المتخذة أساسا لحساب الضريبة عند الإفراج الجمركي ما لم تكن هناك أسباب تجارية تبرر القيمة المخفضة، وتحدد اللائحة التنفيذية الأسباب التي تعد تجارية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

- (أ) يجب أن يكون عقد البيع بالتقسيط محرراً من نسختين أصليتين، تودع إحداها لدى المكلف البائع ، وأن يشتمل العقد على البيانات الأساسية للتعاقد وعلى الأخص اسم المسجل وعنوانه ورقم تسجيله واسم المشتري وعنوانه ، ومواصفات السلعة وسعر البيع ، وما أدى منه حالاً والمؤجل منه ومدة التقسيط ومقدار كل قسط وميعاده وشروط الوفاء بالثمن .
- (ب) يجب أن يزيد سعر البيع بنظام التقسيط عن قيمة السلعة ، وذلك وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل .
- (ج) يجب فصل قيمة فائدة التقسيط عن قيمة السلعة الواردة بالفاتورة الضريبية .
- (د) أن يكون من الشروط الأساسية بالعقد الاتفاق على سداد الثمن على أقساط تتفق وطبيعة المبيع، وظروف التعاقد.
- (هـ) يجب أن يمسك البائع دفاتر وحسابات منتظمة .

مواد القانون - (مادة 10)

8- يكون وعاء الضريبة وضريبة الجدول للسلع والخدمات المستوردة من المناطق والمدن الحرة كامل قيمة السلعة شاملاً قيمة المكونات الأجنبية والمحلية والضريبة الجمركية المحصلة عليها وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة.

9- تكون القيمة التي تتخذ أساساً لحساب الضريبة وضريبة الجدول على بيع المشغولات البلاتينية والذهبية والفضية والأحجار الكريمة بقيمة التشغيل (المصنعية) ويكون وعاء الضريبة عند الإفراج الجمركي على المشغولات المستوردة هو قيمة قيمة المصنعية التي تحددها مصلحة الجمارك مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

٤ - فى تطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٧) من هذه اللائحة ، تتحدد قيمة الخدمة على أساس إجمالي التكلفة .

٥ - فى تطبيق أحكام البند (٧) من المادة (١٠) من القانون ، يكون وعاء الضريبة بالنسبة للسلع المستوردة من الخارج والمعفاة من الضريبة الجمركية كلياً هي القيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب والرسوم الأخرى، فيما عدا الضريبة الجمركية المعفاة منها.

وفى حالة الاعفاء الجزئى من الضريبة الجمركية أو تخفيض هذه الضريبة، فإن وعاء الضريبة يكون هو القيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضريبة الجمركية المخفضة وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى، وبما لا يخل بمبدأ المعاملة بالمثل بالنسبة لما يرد بالاتفاقيات الدولية .

مواد القانون - (مادة 10)

وتحدد اللائحة التنفيذية ما يعتبر من الأحجار الكريمة وقواعد حساب قيمة التشغيل " المصنعية "

10- تكون القيمة التي تتخذ أساسًا لحساب الضريبة بالنسبة لمبيعات السلع والخدمات الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون على النحو التالي:

أولاً: بالنسبة لمبيعات السلع والخدمات المحلية:

القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور مضافاً إليها ضريبة الجدول.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

وفى جميع الأحوال على مصلحة الجمارك تحصيل الضريبة على الخدمات الخاضعة للضريبة بما فيها النولون التى تؤدى على السلع المستوردة سواء كانت تلك السلع خاضعة أو معفاة بذات الفئة المقررة قانوناً على الخدمة .

وفى تطبيق حكم البند ذاته تكون الأسباب التجارية التى تبرر تخفيض القيمة على النحو الآتى :

(أ) انخفاض القيمة السوقية للسلعة أو الخدمة ، كنتيجة لوجود بدائل ذات آليات أو تقنيات أعلى أو انخفاض أسعارها عالمياً .

مواد القانون - (مادة 10)

ثانيا: بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة:

(أ) السلع المستوردة: القيمة المتخذة أساسا لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة، وضريبة الجدول.

(ب) الخدمات المستوردة: القيمة المدفوعة فعلا أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقا للمجريات الطبيعية للأمور مضافا إليها ضريبة الجدول.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

(ب) الرواكد .

(ج) البضاعة التالفة أو المعيبة .

وذلك كله شريطة توافر المستندات التي تؤيد أى من هذه الأسباب موضحاً بها اسم المشتري ورقم تسجيله إن كان مسجلا ، أو رقمه الضريبي أو رقم تحقيق الشخصية. وفى جميع الأحوال يجب أن لا تكون تلك السلع قد سبق للمسجل استعمالها
٦- فى تطبيق حكم البند (٨) من المادة (١٠) من القانون ، عند دخول السلع المصنعة فى المناطق الحرة إلى داخل البلاد تحسب الضريبة عليها طبقا للأسس المتخذة لتحصيل الضريبة الجمركية مع مراعاة أن يكون وعاء الضريبة هو كامل قيمة السلعة مضافاً إليها الضريبة الجمركية المستحقة وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة .

مواد القانون - (مادة 10)

11- تكون القيمة التي تتخذ أساسًا لربط الضريبة على السلع الجديدة التي يشتريها المكلف ثم يقوم ببيعها بعد استعمالها محليا لمدة لا تقل عن سنتين بواقع 30 % من القيمة البيعية مع عدم إعمال أحكام الخصم المنصوص عليها في المادة 22 من هذا القانون عند البيع.

12- للوزير بالاتفاق مع الوزير المختص أن يصدر قوائم بقيم لبعض السلع أو الخدمات أو وضع أسس محاسبية تتخذ أساسًا لربط الضريبة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

٧ - فى تطبيق حكم البند (٩) من المادة (١٠) من القانون ، يعتبر من الأحجار الكريمة الماس وغيره مما ورد بشأنها بملاحظات ونصوص البنود المبينة بالأقسام والفصول الواردة بجداول التعريفات الجمركية .

ويكون حساب قيمة التشغيل (المصنعية) بالنسبة للمشغولات البلاتينية والذهبية والفضية والأحجار الكريمة فى تطبيق حكم ذلك البند بواقع الفرق بين السعر المعلن للجرام والقيمة الواردة بالفاتورة.

ولرئيس المصلحة وضع قواعد إجرائية لتحصيل الضريبة على المشغولات البلاتينية والذهبية والفضية والأحجار الكريمة مع شعبتى تجار وصناع المشغولات الذهبية والفضية تتفق وطبيعة هذا النشاط .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

٨ - فى تطبيق حكم البند (١١) من المادة (١٠) من القانون، يشترط ما يأتى:

(أ) أن يكون المكلف هو الذى إشتري السلعة ، وأن تكون هذه السلعة جديدة ولم يسبق استعمالها من قبل .

(ب) أن يستعملها المكلف محليا مدة لا تقل عن سنتين .

(ج) أن يتم بيعها بمعرفة المكلف .

وذلك مع عدم إعمال قواعد الخصم المنصوص عليها فى المادة (٢٢) من القانون

إعتباراً من تاريخ البيع حال عدم إستكمال خصم كامل الضريبة المستحقة على تلك السلعة عند شرائها جديدة .

وإذا لم يتوافر أى من الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذا البند يكون

وعا « الضريبة هو كامل القيمة البيعية .

ولا يسرى حكم البند ذاته على الحالات الآتية :

(أ) بيع السلع المستعملة فى السوق المحلى .

(ب) السلع المستوردة مستعملة فى الخارج أو فى المناطق الحرة .

(ج) الفضلات والخردة .

مواد القانون - (مادة 10)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

٩ - إذا نتج عن المعاملات فيما بين مسجل ومسجل آخر تعديل في القيمة السابق سداد الضريبة عليها من زيادة أو نقص بعد تقديم الإقرار يتبع الآتي :

أولاً - إذا كانت القيمة قد عدلت بالزيادة : فعلى كل من البائع والمشتري اظهار ذلك بالإقرار المقدم من كل منهما خلال الشهر التالي لهذه الواقعة، وذلك على النحو التالي:

(أ) على البائع إضافة الزيادة في الضريبة بموجب إشعار إضافة إلى الضريبة المستحقة للمصلحة بإقراره.

(ب) على المشتري خصم الزيادة من الضريبة المستحقة على مبيعاته باعتبارها ضريبة على المدخلات أو المشتريات السابق تحميلها بالضريبة.

ثانياً - إذا كانت القيمة قد عدلت بالنقص : فعلى كل من البائع والمشتري اظهار ذلك بالإقرار المقدم من كل منهما خلال الشهر التالي لهذه الواقعة على النحو التالي :

(أ) على البائع : خصم قيمة النقص من الضريبة المستحقة على مبيعاته من إقراره.

مواد القانون - (مادة 10)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 11)

(ب) على المشتري : إضافة قيمة النقص فى الضريبة بموجب إشعار إضافة إلى الضريبة المستحقة بإقراره بشرط أن يكون لدى المشتري دليل كتابي يؤيد حدوث النقص فى الثمن.

ويجب أن تكون إشعارات الخصم والإضافة مبينا بها عنوان البائع ورقم تسجيله واسم المشتري وعنوانه ورقم الفاتورة الضريبية الأصلية وتاريخها وكافة البيانات اللازمة التى تتعلق بتنزيل أو زيادة الثمن وقيمة مبلغ التنزيل أو الإضافة وبيان مفصل بالضريبة المستنزلة أو المضافة ، على أن يكون إشعار الخصم أو الإضافة مؤرخا ويحمل رقماً مسلسلأ .
وفى جميع الأحوال يكون للمصلحة الحق فى تقدير ثمن السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة ،
مسترشدة بكافة المعايير الموضوعية لتحديد القيمة ، وفقا لقوى السوق وظروف التعامل ،
فى ضوء ما يتوافر لدى المصلحة من مبررات للتقدير .

مواد القانون - (مادة 10)

مواد القانون - (مادة 11)

تضاف قيمة الضريبة وضريبة الجدول إلى سعر السلع
أو الخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المسعرة
جبريا والمحددة الربح.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 12)

في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (١١) من القانون تعدل أسعار العقود التي
أبرمت قبل العمل بالقانون وينتهي تنفيذها بعد العمل بالقانون بما في ذلك العقود المستمرة ،
ويقتصر التعديل على الجزء الذي تم تنفيذه من العقد بعد العمل بالقانون .
ويكون تعديل أسعار العقود بذات قيمة عبء الضريبة فسي تاريخ العمل بالقانون
أو تعديله ، وذلك دون الإخلال بشروط التعاقد .

مواد القانون - (مادة 11)

- وتعديل أسعار العقود المبرمة بين مكلفين أو بين أطراف أحدها مكلف والسارية وقت فرض الضريبة وضريبة الجدول أو عند تعديل فئاتها بذات قيمة عبء الضريبة أو تعديلها وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 12)

وفى حالة إمتناع جهات الإسناد الحكومية عن تعديل أسعار العقود المشار إليها، تقوم وزارة المالية باستقطاع الضريبة وضريبة الجدول من مستحقات أو من موازنات تلك الجهات. لا يسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على عقود النشاط السياحي المبرمة قبل العمل بالقانون والتي تنفذ خلال الموسم محل التعاقد فقط إلى نهايته ، بشرط أن يقدم المكلف ما يثبت التعاقد قبل العمل بأحكام القانون وذلك خلال ستين يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة .

الفصل الثالث: الفواتير والإقرارات والإخطارات والدفاتر والسجلات

مواد القانون - (مادة 12)

يلتزم المسجل بأن يحرر فاتورة ضريبية عند بيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة، على أن تتضمن اسم المشتري ورقم تسجيله إن كان مسجلاً، وتحدد اللائحة التنفيذية البيانات التي تتضمنها الفواتير والإجراءات التي تكفل انتظامها وتيسير مراقبتها، ومراجعتها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 13)

في تطبيق أحكام المادة (١٢) من القانون ، يلتزم المسجل بأن يحرر فاتورة ضريبية ورقية أو إلكترونية عند بيع السلعة أو أداء الخدمة الخاضعة للضريبة، وذلك وفقاً للضوابط الآتية :

- ١ - أن تكون الفواتير من أصل وصورة ، يسلم الأصل للمشتري وتحفظ الصورة لدى المسجل .
- ٢ - أن تكون الفواتير مرقمة بأرقام متسلسلة طبقاً لتواريخ تحريرها وخالية من الشطب والكشط .
- ٣ - أن تتضمن الفاتورة الضريبية البيانات الآتية :
 - رقم مسلسل الفاتورة ، تاريخ تحريرها .
 - اسم المسجل وعنوانه ورقم التسجيل .
 - اسم المشتري وعنوانه ورقم تسجيله الضريبي أو رقمه القومي إن لم يكن لديه رقم تسجيل ضريبي .
 - بيان السلعة المباعة أو الخدمة المؤداة وقيمتها وفئة الضريبة المقررة وقيمتها مع بيان إجمالي قيمة الفاتورة .

مواد القانون - (مادة 12)

وللوزير وضع نظم مبسطة لأغراض ربط الضريبة
وضريبة الجدول للمنشآت التي يتعذر عليها إصدار
فواتير ضريبية عند كل عملية بيع.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 13)

٤ - أن يتم تسجيل بيانات الفاتورة بالسجل المعد لذلك لدى المسجل أولاً بأول .
وفى حالة إلغاء الفاتورة يلتزم المسجل بالإحتفاظ بأصل الفاتورة المُلغاة وجميع صورها .
ويجوز بقرار من الوزير تعديل تلك البيانات أو إصدار نماذج لفواتير ضريبية تتفق مع
طبيعة نشاط بعض المسجلين أو وضع ضوابط أخرى لها .
وللجمعيات التعاونية الإنتاجية والجمعيات التي تتبعها أسر منتجة والتي تقوم
بشراء مستلزمات الإنتاج وبيعها لأعضائها المسجلين من الحرفيين ، وأصحاب الورش ،
والمصانع الصغيرة ، والأسر المنتجة ، أن تحرر للعضو بياناً مع فاتورة البيع ، يوضح فيه أن

مواد القانون - (مادة 12)

كما يجوز للوزير أو من يفوضه في بعض الحالات إلزام
المسجل عدم إصدار أية فواتير عن سلعة أو خدمة
خاضعة للضريبة وضريبة الجدول ما لم تكن الفواتير
معتمدة من المصلحة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 13)

مستلزمات الإنتاج مشتراة بموجب فاتورة ضريبية من منتجين أو مستوردين أو تجار مسجلين ،
وأنه سبق للجمعية سداد الضريبة عنها مع تحديد قيمتها وفئة الضريبة المقررة عليها
بموجب فاتورة ضريبية .
ويعتبر هذا البيان بالنسبة لأعضاء الجمعيات المذكورة مستنداً لإجراء الخصم المنصوص عليه
في المادة (٢٢) من القانون .

مواد القانون - (مادة 13)

- يلتزم المسجل بإمساك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة يدويا أو اليكترونيا يسجل فيها أولا بأول العمليات التي يقوم بها، ويجب أن يحتفظ بهذه السجلات والدفاتر والمستندات بما فيها صور الفواتير لمدة خمس سنوات تالية لانتهاء السنة المالية التي أجري فيها القيد بهذه السجلات والدفاتر.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 14)

فى تطبيق أحكام المادة (١٣) من القانون ، يلتزم المسجل بإمساك الدفاتر والسجلات المنصوص عليها فى قانون التجارة الصادر بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٩ ، وكذلك سجلات ودفاتر محاسبية منتظمة يدوية أو إلكترونية ، يسجل فيها أول فأول العمليات التي يقوم بها ، وهى :

- ١ - دفتر المشتريات : ويتضمن بيانات فواتير الشراء أو شهادات الإجراءات الجمركية.
- ٢ - دفتر المبيعات: ويتضمن بيانات الفواتير الضريبية المحررة لمبيعاته من السلع والخدمات .
- ٣ - دفتر المردودات : ويتضمن بيانات فواتير المبيعات والمشتريات المرتدة من واقع بيانات اشعارات الخصم والإضافة .
- ٤ - دفتر الصادرات: ويتضمن بيانات رسائل الصادر بما فى ذلك رقم شهادة الصادر الجمركية وتاريخ التصدير وميناء التصدير وجهة الوصول.

مواد القانون - (مادة 13)

وتحدد اللائحة التنفيذية الحدود والقواعد

والإجراءات والسجلات والدفاتر التي يلتزم المسجل

بإمسакها يدويا أو اليكترونيا، والبيانات التي يتعين

إثباتها فيها والمستندات التي يجب الاحتفاظ بها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 14)

- ٥ - سجل المخازن : ويقيد به حركة المخزون الخام و التام أول فأول .
- ٦ - دفتر اليومية العامة : ويسجل فيه كافة العمليات التجارية التي يقوم بها ، بما فيها مسحوباته الشخصية أو الخاصة، والمشغولات الداخلية ومقبوضاته ومدفوعاته، وكذلك العمليات الآجلة التي يقوم بها خلال الفترة الضريبية.
- ٧ - دفتر الجرد .
- ٨ - دفتر ملخص الضريبة: ويوضح فيه إجمالى العمليات المتعلقة بالضريبة (موضحاً رقم كل دفتر استخرجت منه هذه الإجماليات) ويشتمل هذا الدفتر على البيانات الآتية :
 - (أ) بيان إجمالى قيمة المبيعات وإجمالى قيمة المشتريات بدون الضريبة.
 - (ب) إجمالى الضريبة التي تم تحميلها على مبيعاته وكذلك على السلع أو الخدمات للاستهلاك الشخصى أو الاستخدام الخاص والتصرفات القانونية الأخرى ، وذلك عن كل فترة ضريبية على حدة .
 - (ج) إجمالى الضريبة على المشتريات (المدخلات) القابلة للخصم
 - (د) قيمة التسويات من واقع اشعارات الخصم والإضافة .
 - (هـ) الضريبة المطلوب سدادها من المسجل عن كل فترة ضريبة بعد الخصم.

مواد القانون - (مادة 13)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 14)

ويتعين على منتجي ومستوردي السلع والخدمات الخاضعة للضريبة وضريبة الجدول معاً أن يتضمن دفتر ملخص الضريبة ملخصاً آخر لضريبة الجدول يشتمل على ما يأتي :

(١) إجمالي قيمة المبيعات بدون الضريبة وضريبة الجدول.

(٢) إجمالي ضريبة الجدول المستحقة على مبيعاته ، وكذلك على السلع أو الخدمات للاستهلاك الشخصي أو الاستخدام الخاص والتصرفات القانونية الأخرى ، وذلك عن كل فترة ضريبية على حدة .

(٣) ضريبة الجدول المطلوب سدادها من المسجل عن كل فترة ضريبية.

ويجب على كل مسجل يقوم بإنتاج سلعة أو أداء خدمة من السلع والخدمات الخاضعة لضريبة الجدول فقط إمساك الدفاتر الآتية :

(١) دفتر لإثبات السلع الوسيطة الداخلة في إنتاج السلعة أو الخدمة الخاضعة للضريبة وضريبة الجدول .

(٢) دفتر لتقيد بيانات السلع والخدمات المنتجة وكذلك العمليات التي يقوم بها .

(٣) دفتر ملخص ضريبة الجدول : يتضمن إجمالي العمليات المتعلقة بضريبة الجدول ، موضحاً فيه رقم كل دفتر استخرجت منه هذه الإجماليات.

مواد القانون - (مادة 13)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 14)

ويجوز لرئيس المصلحة بالنسبة لبعض الأنشطة أن يحدد دفاتر وسجلات وفواتير مبسطة تتفق وطبيعتها .

وعلى المسجل الذي يتبع احد النظم المبسطة إمساك الدفاتر الآتية :

١ - دفتر المشتريات

٢ - دفتر المتحصلات اليومية (دفتر المبيعات) يوضع فيه إجمالى العمليات المتعلقة

بضريبة الجدول ، موضحا فيه رقم كل دفتر استخرجت منه هذه الإجماليات .

٣ - دفتر ملخص الضريبة .

وفى جميع الأحوال إذا كان المسجل مستخدماً لأنظمة الحاسب الآلى ، فإنه يعتبر

بالبيانات والملفات المستخدمة كبديل لتلك الدفاتر التى تتوافر فيها الضوابط الذى يصدر بها

قرار من الوزير أو من يفوضه .

مواد القانون - (مادة 14)

على كل مسجل أن يقدم للمصلحة إقرارًا شهريًا عن الضريبة وضريبة الجدول المستحقة (ضريبة القيمة المضافة) أو إحداهما بحسب الأحوال وذلك على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الشهرين التاليين لانتهاء الفترة الضريبية على أن يقدم إقرار في شهر أبريل وتؤدي الضريبة وضريبة الجدول عنه في موعد غايته الخامس عشر من شهر يونيو.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 15)

يجب أن تكون صفحات كل دفتر من الدفاتر والسجلات المنصوص عليها في المادة (١٤) من هذه اللائحة خالية من أى فراغ أو كتابة فى الحواشى .
ويعتد بقوائم البيانات "شريط آلة تسجيل النقد" التى تتعلق بمقدار الضريبة فى حالة استخدام المسجل ماكينات تسجيل النقدية ، أو أجهزة البيع الإلكترونية ، ويصدر رئيس المصلحة القواعد والإجراءات التى تكفل انتظامها وتيسير مراقبتها ومراجعتها .
ويجب أن يحتفظ المسجل بتلك الدفاتر والسجلات وصور الفواتير ومستندات البيانات الخاصة بشريط آلة تسجيل النقد والبيع الإلكتروني لمدة خمس سنوات تالية لانتهاء السنة المالية التى أجرى فيها القيد .

مواد القانون - (مادة 14)

كما يلتزم المسجل بتقديم هذا الإقرار ولو لم يكن قد حقق بيوعاً أو أدى خدمات خاضعة خلال الفترة الضريبية وإذا لم يقدم المسجل الإقرار في الميعاد المنصوص عليه في هذه المادة يكون للمصلحة الحق في تقدير الضريبة مع بيان الأسس التي استندت إليها في التقدير، وذلك كله دون إخلال بالمساءلة الجنائية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 16)

في تطبيق أحكام المادة (١٤) من القانون ، على كل مسجل أن يقدم للمأمورية المختصة إقراراً شهرياً عن الضريبة و ضريبة الجدول المستحقة أو إحداها حسب الأحوال على النموذج رقم (١٠ ض.ق.م) .

ويقدم الإقرار المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة خلال الشهرين التاليين لانتها كل فترة ضريبية ، مقترناً بسداد الضريبة وضريبة الجدول المستحقة أو إحداها بحسب الأحوال ، على أن يقدم إقرار شهر أبريل وتؤدى الضريبة وضريبة الجدول المستحقة أو إحداها عنه بحسب الأحوال ، فى موعد غايته اليوم الخامس عشر من شهر يونيو . ويلتزم المسجل بتقديم الإقرار ، ولو لم يكن قد حقق بيوعاً أو أدى خدمات خاضعة للضريبة وضريبة الجدول أو إحداها ، بحسب الأحوال ، خلال الفترة الضريبية. وإذا وافق انتهاء المدة المقررة لتقديم الإقرار عطلة رسمية فيعتبر أول يوم عمل تال عطلة متمماً لهذه المدة .

ويجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه ، بالنسبة لبعض المصدرين أو المستوردين الذين يقومون بالتصدير أو الاستيراد مرة واحدة أو مرتين فى السنة ، الموافقة على الاكتفاء بتقديم الإقرار عن الشهر الذى تتم فيه عملية التصدير أو الاستيراد إذا ما اقترنت بواقعة بيع خلال هذه الفترة ، دون حاجة إلى تقديم إقرار شهرى .

مواد القانون - (مادة 15)

- على المصلحة تعديل الإقرار الذي يقدمه المسجل إذا تبين لها أن قيمة الضريبة الواجب على المسجل الإقرار عنها تختلف عن ما ورد بهذا الإقرار عن أية فترة ضريبية وذلك خلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديم الإقرار عن الفترة الضريبية وفقا لحكم المادة 14 من هذا القانون.
- وإذا قامت المصلحة بتعديل الإقرار بعد مضي السنوات الثلاث الأولى من تاريخ انتهاء المدة المحددة لتقديمه لا يجوز لها حساب الضريبة الإضافية عن الفترة التالية لانتهاء مدة السنوات الثلاث المشار إليها وحتى تاريخ إخطار المسجل بهذا التعديل.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 17)

فى تطبيق أحكام المادة (١٥) من القانون ، للمأمورية المختصة تعديل الإقرارات المقدمة فى حالة عدم مطابقتها من واقع أى بيانات أو مستندات وإتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل ما يستحق من ضريبة وضريبة جدول طبقا لأحكام القانون ، وبمراعاة ما يأتى :

١ - فى حالة قيام المأمورية المختصة بتعديل الإقرار وإخطار المسجل بذلك خلال الثلاث السنوات الأولى التى تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة قانونا لتقديم الإقرار ، يتم حساب الضريبة الإضافية من تاريخ انتهاء المدة المحددة قانونا لتقديم الإقرار وحتى تاريخ السداد .

٢ - فى حالة قيام المأمورية المختصة بتعديل الإقرار بعد مضى الثلاث سنوات المشار إليها وقيام المسجل بالسداد فى التاريخ المحدد بالإخطار ، يتم حساب الضريبة الإضافية عن مدة الثلاث السنوات المذكورة فقط ، وفى حالة عدم قيام المسجل بالسداد أو قيامه بالسداد بعد التاريخ المحدد بالإخطار ، يتم حساب الضريبة الإضافية عن الثلاث سنوات ، بالإضافة إلى الفترة من تاريخ الإخطار وحتى تاريخ السداد .

مواد القانون - (مادة 15)

وتخطر المصلحة المسجل بالتعديل والأسس التي
استندت عليها على النموذج المعد لهذا الغرض ب خطاب
موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول أو بأية وسيلة
إلكترونية لها حجية في الإثبات وفقا لقانون التوقيع
الإلكتروني أو بأية وسيلة كتابية يتحقق بها العلم اليقيني
ولصاحب الشأن في جميع الأحوال الطعن في تقدير
المصلحة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا
القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 17)

وتخطر المأمورية المختصة المسجل بالتعديل و الأسس التي استندت عليها على نموذج
رقم (١٥ ض.ق.م) ب خطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول أو بأية وسيلة الكترونية
لها حجية فى الاثبات وفقا لقانون التوقيع الالكترونى ، أو بأية وسيلة كتابية يتحقق بها
العلم اليقيني.

الفصل الرابع: التسجيل

مواد القانون - (مادة 16)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 18)

علي كل شخص طبيعي أو اعتباري يبيع سلعة أو يؤدي خدمة خاضعة للضريبة بلغ أو جاوز إجمالي قيمة مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها خلال الاثني عشر شهرًا السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون مبلغ 500 ألف جنيه، أن يتقدم إلى المصلحة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج المعد لهذا الغرض وذلك خلال ثلاثين يومًا من تاريخ بلوغ رقم مبيعاته حد التسجيل، وأما من تبلغ قيمة مبيعاته هذا المبلغ بعد تاريخ العمل بهذا القانون في أية سنة مالية أو جزء منها.

في تطبيق أحكام المادة (١٦) من القانون ، على المذكورين أدناه القيام بالآتي:
(أ) كل منتج أو تاجر أو مؤدى خدمة خاضعة للضريبة بلغ أو جاوز إجمالي رقم مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها خلال الاثني عشر شهرًا السابقة على تاريخ العمل بالقانون خمسمائة ألف جنيه أن يتقدم إلى المأمورية المختصة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١ ض.ق.م) .
ويتعين على كل مكلف توفرت بشأنه شروط التسجيل في أية سنة مالية أو جزء منها بعد العمل بالقانون أن يتقدم إلى المصلحة لتسجيل اسمه ، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يومًا من تاريخ بلوغ رقم مبيعاته حد التسجيل .

مواد القانون - (مادة 16)

أن يتقدم للمصلحة لتسجيل اسمه على النحو
المشار إليه، ولا يسري الالتزام بالتسجيل على
الشخص الطبيعي الذي لا يباشر نشاط بيع سلعة
أو أداء خدمة إذا بلغت مبيعاته الحد المشار إليه
وعلى كل مستورد لسلعة أو خدمة خاضعة
للضريبة بقصد الإتجار أو مصدر أو وكيل توزيع
أن يسجل نفسه لدى المصلحة
مهما كان حجم معاملاته.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 18)

(ب) كل مستورد بقصد الإتجار ، أو مصدر ، أو وكيل توزيع لسلعة أو خدمة
خاضعة للضريبة مهما كان حجم معاملاته أن يتقدم إلى المأمورية المختصة بطلب
لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١ ض.ق.م).

مواد القانون - (مادة 16)

ويتعين على المصلحة إخطار المكلف بالتسجيل خلال الأربعة عشر يوماً التالية لتاريخ طلب التسجيل وتسري عليه أحكام هذا القانون من تاريخ التسجيل وفي حالة عدم تقدم المكلف للمصلحة للتسجيل يعد مسجلاً بحكم القانون وتسري عليه أحكامه من تاريخ بلوغ قيمة مبيعاته من السلع أو الخدمات حد التسجيل، مع عدم الإخلال بأحكام المادة 68 من هذا القانون ويجوز بقرار من الوزير تعديل حد التسجيل المشار إليه.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 18)

وفي جميع الأحوال ، يتعين على المأمورية المختصة إخطار المكلف بالتسجيل خلال الأربعة عشر يوماً التالية لتاريخ تقديم طلب التسجيل، وتسري عليه أحكام القانون إعتباراً من تاريخ التسجيل .

مواد القانون - (مادة 17)

يجب على كل شخص غير مقيم وغير مسجل بالمصلحة، يقوم ببيع سلع أو أداء خدمات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وضريبة الجدول لشخص غير مسجل داخل البلاد ولا يمارس نشاطا في مقر ثابت في مصر، أن يعين ممثلا أو وكلا عنه في مصر يكون مسئولاً عن القيام بجميع التزامات المكلف المنصوص عليها في هذا القانون، بما في ذلك التسجيل وسداد الضريبة والضريبة الإضافية والغرامات المفروضة بموجب أحكام هذا القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 19)

تتبع القواعد والإجراءات التالية لتسجيل المكلفين:

- ١ - يقدم المكلف أو من يمثله قانونا طلب التسجيل إلى المأمورية المختصة .
- ٢ - تقوم المأمورية المختصة بمراجعة طلب التسجيل للتأكد من استيفائه للبيانات المطلوبة، وإذا تبين للمأمورية عدم استيفائه للبيانات تقوم بقيد هذا الطلب بصفة مبدئية مع إخطار المكلف على النموذج (رقم "٢" ض. ق. م) لاستيفاء البيانات خلال المدة التي تحددها المأمورية في هذا الإخطار .
- ٣ - تقيد المأمورية المختصة طلبات التسجيل المستوفاة ، أو التي يتم استيفاؤها، في السجل المعد لهذا الغرض .

مواد القانون - (مادة 17)

ويجب على الشخص المقيم أن يتأكد من أن الشخص غير المقيم قد قام بتعيين ممثل له أو وكيل عنه في مصر وفي حالة عدم قيام الشخص غير المقيم بذلك يلتزم المقيم المتعامل معه بسداد الضريبة وغيرها من الضرائب المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون إلى المصلحة دون إخلال بحقه في الرجوع على الشخص غير المقيم.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 19)

- ٤ - تحدد المصلحة رقم التسجيل للمكلف ، وتصدر له شهادة تسجيل (نموذج رقم "٣" ض. ق. م) ، ويخطر بها رفق (النموذج رقم "٤" ض. ق. م) لوضعها في مكان ظاهر بالمنشأة .
- ٥ - بالنسبة للمكلفين الذين لم يتقدموا للتسجيل يعدوا مسجلين بحكم القانون وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة (١٦) من القانون من تاريخ بلوغ قيمه مبيعاتهم حد التسجيل ، وتسرى عليهم أحكام التسجيل من هذا التاريخ ، وعلى المأمورية المختصة إخطارهم بنموذج التسجيل .



مواد اللائحة التنفيذية (مادة 21)

فى تطبيق أحكام المادتين رقمى (١٧) و (٣٢) من القانون يشترط أن يكون تعيين الممثل أو الوكيل عن الشخص غير المقيم وغير المسجل بالمصلحة بموجب توكيل رسمى أو عرفى مصدق عليه لدى السفارة المصرية فى الدولة التى يقيم بها الموكل ، وأن يكون الوكيل أو الممثل مقيما فى مصر ومسجلا لدى المصلحة ، أو لديه بطاقة ضريبية .

مواد القانون - (مادة 17)

مواد القانون - (مادة 18)

يجوز للشخص الطبيعي أو المعنوي الذي لم يبلغ حد التسجيل أن يتقدم إلى المصلحة لتسجيل اسمه وبياناته طبقًا للشروط والأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية، ويعتبر في حالة التسجيل من المكلفين المخاطبين بأحكام هذا القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 20)

لا تسرى أحكام التسجيل المنصوص عليها في المادتين رقمي (١٨) ، (١٩) من هذه اللائحة على الفئات الآتية :

- ١ - المنتجون أو المستوردون أو مؤدو الخدمات أو التجار الذين يقتصر نشاطهم على سلع أو خدمات معفاة .
- ٢ - التجار الذين يقتصر نشاطهم على السلع والخدمات التي تخضع لضريبة الجداول فقط .
- ٣ - الشخص الطبيعي غير المكلف الذي لا يباشر نشاط بيع سلعة أو أداء خدمة والذي بلغت مبيعاته الحد المشار إليه في المادة (١٦) من القانون .

مواد القانون - (مادة 18)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 22)

فى تطبيق أحكام المادة (١٨) من القانون ، يجوز للشخص الطبيعى أو الاعتبارى الذى لم يبلغ إجمالى قيمة مبيعاته من السلع والخدمات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها حد التسجيل المنصوص عليه فى القانون ، أن يتقدم إلى المأمورية المختصة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على النموذج رقم (١ ض. ق. م) ، وذلك وفقاً للضوابط والشروط الآتية :

(١) ألا يقل حجم تعاملاته خلال الإثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ تقديم الطلب عن مائة وخمسين ألف جنيه ، أو ألا يقل رأس المال المدفوع عن خمسين ألف جنيه .

(٢) أن يكون لديه مقر ثابت يزاول من خلاله النشاط المسجل عنه .

(٣) أن يكون لديه بطاقة ضريبية سارية .

ولا يجوز للمسجل فى هذه الحالة طلب إلغاء التسجيل إلا بعد مضى أربعة وعشرين شهراً من تاريخ التسجيل ، ما لم يتوقف المسجل نهائيا عن ممارسة نشاطه قبل هذا التاريخ ، ويثبت ذلك للمصلحة .

مواد القانون - (مادة 19)

- تمسك المصلحة سجلاً تقيد به بيانات طلبات التسجيل بعد مراجعتها والتحقق من صحتها وتسلم لكل مسجل شهادة بذلك.
- وتحدد اللائحة التنفيذية الاشتراطات والقواعد والإجراءات الخاصة بشهادات التسجيل والبيانات التي تتضمنها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 23)

فى تطبيق أحكام المادة (١٩) من القانون ، يراعى ما يأتى :

- ١ - تصدر شهادات التسجيل متضمنة البيانات الواردة بالنموذج رقم (٣ ض. ق. م المرفق) .
- ٢ - تعتمد الشهادة من رئيس المصلحة أو من يفوضه ، وتختتم بخاتم شعار الجمهورية .
- ٣ - ترسل الشهادة بعد إصدارها إلى المسجل وفق النموذج رقم (٤ ض. ق. م) (إخطار بالتسجيل) بمراعاة الميعاد المنصوص عليه بالفقرة الثالثة من المادة (١٦) من القانون .
- ٤ - فى حالة وجود فروع أخرى للمسجل ذاته يتم إصدار شهادة تسجيل فرع لكل فرع .
- ٥ - يلتزم المسجل بوضع شهادة التسجيل أو تسجيل الفرع فى مكان ظاهر أمام الجمهور بالمقر الرئيسى والفروع .
- ٦ - يجب على المسجل فى حالة فقد أو تلف الشهادة أن يطلب استخراج صورة رسمية منها على النموذج رقم (٧ ض. ق. م) المعد لذلك ، وفقاً للقواعد والضوابط التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة .

مواد القانون - (مادة 20)

- يلتزم كل مسجل بإخطار المصلحة كتابة بأية تغيرات تحدث على البيانات السابق تقديمها بطلب التسجيل وذلك خلال 21 يومًا من حدوث تلك التغيرات.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 24)

في تطبيق حكم المادة (٢٠) من القانون ، على كل مسجل أن يخطر المصلحة كتابة بأى تغيرات تحدث على بيانات طلب التسجيل خلال واحد وعشرين يوماً من حدوث تلك التغيرات .

وتشمل تلك البيانات ، الاسم والعنوان و طبيعة النشاط الرئيسى الخاضع للضريبة أو الأنشطة الأخرى .

وإذا تطلب الأمر استخراج شهادة تسجيل جديدة برقم التسجيل ذاته متضمنة البيانات الجديدة يلتزم المسجل بتسليم شهادة التسجيل السابقة .

مواد القانون - (مادة 21)

يجوز لرئيس المصلحة أن يلغي التسجيل في الحالات
وبالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 25)

في تطبيق أحكام المادتين (٨) و (٢١) من القانون يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه
أن يلغى التسجيل في الحالات الآتية :

- ١ - إذا فقد المسجل أحد شروط التسجيل المنصوص عليها بالمادتين (١٦) و (٤١) من القانون .
- ٢ - إذا طلب المسجل ذلك وفقاً لأحكام المادة (١٨) من القانون .
- ٣ - إذا ثبت لدى المصلحة أن تسجيل المكلف تم على خلاف الحقيقة .
- ٤ - إذا توقف المسجل عن ممارسة النشاط وفقاً لحكم المادة رقم (٨) من القانون ،
ويجب على رئيس المصلحة أو من يفوضه أن يلغى تسجيل المسجل المتوقف اعتباراً من تاريخ
آخر يوم في الفترة الضريبية التي تم خلالها التوقف عن ممارسة النشاط الخاضع للضريبة
أو ضريبة الجدول .

مواد القانون - (مادة 21)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 25)

وعلى المصلحة أن تخطر المسجل بإلغاء تسجيله بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول على النموذج رقم (٥ ض.ق.م) .

ويعتبر المسجل ملغى تسجيله اعتبارا من اليوم التالى لتسليمه نموذج الإلغاء .

وعليه الاحتفاظ بنموذج إلغاء التسجيل نموذج رقم (٥ ض.ق.م) وبجميع الدفاتر والسجلات وصور الفواتير الخاصة بالضريبة لمدة خمس سنوات من تاريخ الإخطار بالإلغاء.

وفى حالة تحقيق المسجل لمبيعات أقل من حد التسجيل المقرر وفقا لأحكام القانون وألغى تسجيله ، تستحق الضريبة على السلع التى فى حوزته وقت إلغاء التسجيل .

وفى جميع الأحوال على من ألغى تسجيله الإلتزام بما يأتى :

١ - الامتناع عن أن يقدم نفسه بأى صورة من الصور على أنه مسجل .

٢ - الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات والفواتير لمدة خمس سنوات من تاريخ الغاء تسجيله وتمكين موظفى المصلحة من الاطلاع عليها .

و للمأمورية المختصة تعديل الاقرارات المقدمة فى حالة عدم مطابقتها من واقع أى بيانات أو مستندات واتخاذ الإجراءات القانونية لتحصيل ما يستحق من ضريبة وضريبة جدول طبقاً لأحكام القانون .

الفصل الخامس

خصم الضريبة والإعفاء منها وردها

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 26)

فى تطبيق أحكام المادة (٢٢) من القانون، للمسجل أن يخصم من إجمالى الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة ما يأتى :
أولاً - ما سبق سداداه أو حسابه من ضريبة على المردودات من مبيعاته وفقاً للشروط والأوضاع الآتية :

- ١ - يخصم فقط ما سبق سداداه من ضريبة على السلع المرتدة .
- ٢ - يشترط أن تكون السلع المرتدة قد تم استلامها فعلاً بحالتها التى بيعت عليها وتم قيد بياناتها فى الدفاتر والسجلات المنتظمة للمسجل، وتم رد قيمتها إلى المشتري بما فيها الضريبة أو تعليلتها لحسابه بدفاتر المسجل.

مواد القانون - (مادة 22)

للمسجل عند حساب الضريبة أن يخصم من الضريبة المستحقة على قيمة مبيعاته من السلع والخدمات ما سبق سداداه أو حسابه من ضريبة على المردودات من مبيعاته وما سبق تحميله من هذه الضريبة على مدخلاته بما فيها الضريبة السابق تحميلها على السلع والخدمات المباعة بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل توزيعها طبقاً للحدود وبالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مواد القانون - (مادة 22)

ويسرى حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على:

- 1- مبيعات السلع والخدمات الموردة إلى الجهات المشار إليها في المادة الثامنة من مواد الإصدار والمادة (23) من هذا القانون.
 - 2- مبيعات السلع والخدمات الممولة بمنح صدر قانون بإعفائها من الضريبة.
- ويكون الخصم في حدود المستحق من الضريبة، ويرحل ما لم يتم خصمه إلى الفترات الضريبية التالية حتى يتم الخصم بالكامل.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 26)

- ٣ - يصدر المسجل إشعار خصم / إضافة مؤرخا ، ويحمل رقما مسلسلا مثبتا به بيانات كل من البائع والمشتري ، على أن يبين به عنوان البائع ورقم تسجيله واسم المشتري وعنوانه ورقم الفاتورة الضريبية الأصلية وتاريخها .
 - ثانياً - ما سبق تحميله من ضريبة على ما يأتي :
 - ١ - المدخلات من السلع والخدمات سواء مباشرة أو غير مباشرة إذا كانت جميع مبيعاته خلال الفترة الضريبية خاضعة للضريبة .
 - ٢ - المشتريات بغرض الاتجار .
 - ٣ - ما سبق سداده من ضريبة على السلع والخدمات المستوردة ، وفقاً لبيانات شهادة الإجراءات الجمركية وإيصال السداد بالجمرك .
- وإذا كانت الضريبة السابق تحميلها على المدخلات والمشتريات بغرض الاتجار تزيد على الضريبة المستحقة على المبيعات خلال شهر المحاسبة يتم الخصم شهريا من الضريبة المستحقة حتى يتم استنفادها .
- وذلك كله شريطة حيازة المسجل لفاتورة ضريبية .

مواد القانون - (مادة 22)

ولا يسري الخصم المنصوص عليه في الفقرة الأولى
من هذه المادة على ما يأتي:

1- ضريبة الجدول، سواء على سلع أو خدمات
خاضعة بذاتها أو كمدخلات في سلع أو خدمات
خاضعة للضريبة، وذلك فيما لم يرد به نص خاص
في هذا القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 27)

إذا كانت بعض مبيعات المسجل من السلع والخدمات خاضعة للضريبة وبعضها معفى
أو خاضع لضريبة الجدول فقط - خلال الفترة الضريبية - فيتم الخصم على الوجه الآتي :

١ - يخصم إجمالي الضريبة على المدخلات المتعلقة ببيع السلعة أو أداء الخدمة
الخاضعة للضريبة فقط سواء تمت عملية البيع في الفترة الضريبية أو بعدها.

٢ - لا تخصم الضريبة على المدخلات التي تستخدم فقط في المبيعات المعفاة من الضريبة
أو التي تخضع لضريبة الجدول فقط ، سواء تمت عملية البيع خلال الفترة الضريبية أو بعدها.

٣ - تخصم الضريبة على المدخلات التي تستخدم في مبيعات بعضها خاضع للضريبة
وبعضها معفى أو خاضع لضريبة الجدول فقط طبقاً لنسبة المبيعات الخاضعة للضريبة إلى
إجمالي المبيعات .

مواد القانون - (مادة 22)

2- ضريبة المدخلات المدرجة ضمن التكلفة.

3- السلع والخدمات المعفاة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 27)

ويحرر البائع إشعار إضافة بالضريبة على مدخلات السلع أو الخدمات المعفاة أو الخاضعة لضريبة الجدول فقط في البندين رقمي (٢) و (٣) إذا قام بخصمها في إقرارات سابقة .
وتسرى القواعد السابقة ذاتها على الضريبة السابق تحميلها على السلع المباعة بمعرفة المسجل في كل مرحلة من مراحل التوزيع .
وبالنسبة للسلع والخدمات التي تخضع للضريبة وضريبة الجدول فيتم خصم الضريبة السابق تحميلها على المدخلات من ضريبة القيمة المضافة دون ضريبة الجدول بالشروط والضوابط ذاتها المشار إليها .

مواد القانون - (مادة 22)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 28)

تسرى أحكام الخصم على ما يأتي :

- ١ - مبيعات السلع والخدمات الموردة للجهات الواردة بالمادة الثامنة من مواد إصدار القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه .
 - ٢ - السلع والخدمات الموردة للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية المعفاة وفقاً وفي حدود مبدأ المعاملة بالمثل وذلك فيما عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والأدخنة .
 - ٣ - السلع والخدمات الموردة للإستعمال الشخصى لأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى الأجانب العاملين المعيّنين بالجداول التى تصدرها وزارة الخارجية وأزواجهم وأولادهم القصر وفقاً وفي حدود مبدأ المعاملة بالمثل .
 - ٤ - السلع الموردة للإستعمال الشخصى من أمتعة شخصية وأثاث وأدوات منزلية وسيارة واحدة مستعملة لكل موظف أجنبى من العاملين فى البعثات الدبلوماسية أوالقنصلية من غير المذكورين فى البند السابق وفقاً وفي حدود مبدأ المعاملة بالمثل .
 - ٥ - مبيعات السلع والخدمات الممولة بمنح صدر قانون بإعفائها من الضريبة.
- ولا تسرى أحكام الخصم على ما يأتي :
- ١ - ضريبة الجدول، سواء على سلع أو خدمات خاضعة بذاتها أم كمدخلات فى سلع أو خدمات خاضعة للضريبة .

مواد القانون - (مادة 22)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 28)

- ٢ - الضريبة السابق سدادها على المدخلات المدرجة ضمن التكلفة ، إلا إذا أجريت التسوية المحاسبية والضريبة اللازمة وقدم ما يفيد ذلك للمصلحة خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الشراء أو الإستيراد .
- ٣ - الضريبة السابق سدادها على مدخلات السلع والخدمات المعفاة .

مواد القانون - (مادة 22)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 29)

- للمسجل خصم الضريبة السابق سدادها على مدخلاته من رصيد المخزون السلعي
فى تاريخ تسجيله ، وفقاً للضوابط والشروط الآتية:
- ١ - إمساك دفاتر وحسابات منتظمة.
 - ٢ - حيازة أصول فواتير الشراء الضريبية أو شهادة الإجراءات الجمركية وإيصال سداد الضريبة بالجمرك حسب الأحوال .
 - ٣ - تقديم بيان بالمخزون السلعي لديه فى تاريخ التسجيل على (نموذج ١٢٣ ض. ق. م) رفق طلب التسجيل .
 - ٤ - الضريبة السابق سدادها على المدخلات المدرجة ضمن التكلفة ، إلا إذا أجريت التسوية المحاسبية والضريبية اللازمة وقدم ما يفيد ذلك للمصلحة خلال مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ الشراء أو الإستيراد .
 - ٥ - أن يكون المخزون متعلق ببيع سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 30)

فى جميع حالات خصم الضريبة المقررة قانونا ، لا يتم اعتماد خصم الضريبة إلا إذا قام المسجل بتقديم شهادة فى نهاية كل سنة مالية له موقعة من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين ، تفيد بأحقيقته فى الخصم .

مواد القانون - (مادة 22)

مواد القانون - (مادة 23)

يعفي من الضريبة ويشترط المعاملة بالمثل وفي حدود هذه المعاملة ووفقًا لبيانات وزارة الخارجية:

1- ما يشتري أو يستورد للاستعمال الشخصي لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجانب العاملين غير الفخريين المعينين في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية، وكذلك ما يشتري أو يستورد للاستعمال الشخصي لأزواجهم وأولادهم القصر.

2- ما يشتري أو يستورد للسفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي عدا المواد الغذائية والمشروبات الروحية والأدخنة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 31)

يكون منح الإعفاءات المنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون على نموذج رقم (٥ إعفاءات سفارات) للسفارات ونموذج رقم (٦ إعفاءات أعضاء دبلوماسيين) لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي ، وذلك بعد اعتماد طلبات الإعفاء من رئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية ، حسب الأحوال ، والتصديق على ذلك من وزارة الخارجية واعتمادها من المصلحة ، ويتعين على المسجل الاحتفاظ بأصل شهادة الإعفاء ، وإرفاقها بصور الفواتير الصادرة غير محملة بالضريبة .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 31)

مواد القانون - (مادة 23)

ويحدد عدد السيارات التي يتناولها الإعفاء طبقاً للبندين (1)،
(2) بسيارة واحدة للاستعمال الشخصي وخمس سيارات
للاستعمال الرسمي للسفارة أو المفوضية وسيارتين للاستعمال
الرسمي للقنصلية، ويجوز للوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية
زيادة هذا العدد.

3- ما يستورد للاستعمال الشخصي بشرط المعاينة من أمتعة
شخصية وأثاث وأدوات منزلية وكذلك سيارة واحدة مستعملة
لكل موظف أجنبي من العاملين في البعثات الدبلوماسية أو
القنصلية الذين لا يستفيدون من الإعفاء المقرر في البند (1) من
هذه الفقرة بشرط أن يتم الورود خلال ستة أشهر من وصول
المستفيد من الإعفاء، ويجوز للوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية
مد هذا الأجل.

مواد القانون - (مادة 24)

- يحظر التصرف في الأشياء التي أعفيت طبقًا لأحكام المادة (23) من هذا القانون في غير الأغراض التي أعفيت من أجلها خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء قبل إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة وفقًا لحالة هذه الأشياء وقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ السداد ما لم يقض نظام المعاملة بالمثل بغير ذلك.
- وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات المنظمة لذلك.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 32)

فى تطبيق أحكام المادة (٢٤) من القانون ، يلتزم المستفيد بالإعفاء المنصوص عليه فى المادة (٢٣) من القانون بتقديم إقرار يتعهد فيه بعدم التصرف فى السلعة المعفاة فى غير الغرض الذى أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ الإعفاء الا بعد إخطار المصلحة ، وسداد الضريبة المستحقة وفقا لحالة السلعة وقيمتها وفئة الضريبة السارية فى تاريخ السداد ، ما لم يقض نظام المعاملة بالمثل بغير ذلك .

وتتبع فى هذا الشأن القواعد الآتية:

- ١ - على المستفيد من الإعفاء أن يخطر المصلحة برغبته فى التصرف أو تعديل الاستعمال قبل شروعه فى التصرف .
- ٢ - موافاة المصلحة بموافقة وزارة الخارجية على التصرف وأن نظام المعاملة بالمثل لا يقضى بغير ذلك .
- ٣ - على المصلحة أن تقوم بمعاينة السلعة لتحديد قيمتها حسب حالتها وفئة الضريبة السارية ومقدار الضريبة وضريبة الجدول المستحقة وقت السداد ، ولها أن تستعين بالمختصين فى مصلحة الجمارك فى هذا الخصوص .
- ٤ - تحرر المصلحة كتابا إلى طالب التصرف يفيد إبراء ذمته بعد سداد الضريبة وضريبة الجدول أو أية مبالغ أخرى فى حالة استحقاقها .



مواد القانون - (مادة 25)

يجوز بقرار من الوزير بالاتفاق مع وزير الخارجية إعفاء ما يستورد للاستعمال الشخصي لبعض ذوي المكانة من الأجانب بقصد المجاملة الدولية.

مواد القانون - (مادة 26)

يعفي من الضريبة في الحدود وبالشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ما يأتي:

1- العينات التي تستهلك في أغراض التحليل بالمعامل الحكومية.

2- الأشياء والمتعلقات الشخصية المجردة من أية صفة تجارية كالنياشين والميداليات والجوائز الرياضية والعلمية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 33)

في تطبيق أحكام المادة (٢٦) من القانون ، يكون الإعفاء من الضريبة في الحدود وبالشروط والأوضاع التالية :

أولاً - بالنسبة للأصناف والسلع المستوردة المنصوص عليها في المادة (٢٦) المشار إليها :
تطبق أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٨٦١ لسنة ٢٠٠٥ ، على إعفاء الأصناف المشار إليها من الضريبة .

ثانياً - بالنسبة للسلع والأصناف المحلية المحددة بالمادة المشار إليها :

١- تعفى العينات التي تستهلك في أغراض التحليل بالمعامل الحكومية بشرط تقديم شهادة من معمل حكومي بما يفيد التحليل واستهلاك العينة.

مواد القانون - (مادة 26)

3- المهمات التي ترد من الخارج دون قيمة بدل تالف أو ناقص عن رسائل سبق تواريخها أو رفض قبولها وحصلت الضريبة عليها كاملة في حينها، بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك.

4- الأمتعة الشخصية الخاصة بالقادمين من الخارج.

5- الأشياء التي تم سداد الضريبة عليها وصدرت للخارج ثم أعيد استيرادها بذاتها بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 33)

2- تعفى السلع والمتعلقات الشخصية المجردة من أية صفة تجارية بشرط أن تتقدم لجهة المانحة أو صاحب الشأن بطلب إلى المصلحة للإعفاء مرفقاً به ما يفيد أن هذه الأشياء مخصصة، مع التعهد بعدم تصرف حائزها فيها إلى الغير خلال المدة المحددة بالقانون، وما ثبت أنه حصل عليها من مسابقة رياضية أو علمية أو دينية أو غيرها من المسابقات لعترف بها.

3- تعفى الأمتعة الشخصية الخاصة بالمسافرين القادمين من الخارج من السلع محلية أو الأجنبية الواردة معهم أو المشتراة من الأسواق أو المناطق الحرة تتحدد قيمتها المعفاة من الضريبة بنفس قيمة الإعفاء الجمركي المقرر وفقاً لأحكام قانون الجمارك المشار إليه .

4- تعفى الأشياء التي تم سداد الضريبة عليها وصدرت للخارج ولم يتم استرداد ضريبة عنها ثم أعيد استيرادها بذاتها، بشرط أن تتحقق مصلحة الجمارك من ذلك.

مواد القانون - (مادة 27)

يجوز بقرار من الوزير بالاتفاق مع الوزير المختص إعفاء بعض السلع من الضريبة في الحالتين الآتيتين:

1- الهبات والتبرعات والهدايا للجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية.

2- ما يستورد للأغراض العلمية أو التعليمية أو الثقافية بواسطة المعاهد العلمية والتعليمية ومعاهد البحث العلمي.

مواد القانون - (مادة 28)

تعفي من الضريبة كافة السلع والمعدات والأجهزة والخدمات المعنية في هذا القانون اللازمة لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي وكذلك الخامات ومستلزمات الإنتاج والأجزاء الداخلة في تصنيعها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 34)

في تطبيق أحكام المادة (٢٨) من القانون يشترط ما يأتي :

أولاً - بالنسبة لاحتياجات وزارة الدفاع :

- ١ - أن يكون تحديد السلع والخدمات المعفاة بشهادة من وزارة الدفاع بأنها لازمة لأغراض التسليح معتمدة من رئيس هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة أو من يفوضه.
- ٢ - تسري أحكام هذه المادة على جميع قيادات القوات وهيئات وإدارات وأجهزة القوات المسلحة والصناديق التابعة لوزارة الدفاع أو الملحقة بها.
- ٣ - أن يكون تمويل وشراء هذه الأصناف من موازنة وزارة الدفاع أو من مواردها الذاتية.
- ٤ - تكون هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة هي جهة التعامل مع المصلحة فيما يتعلق بتنظيم أحكام هذا الإعفاء.
- ٥ - في حالة شراء أو استيراد أو بيع أى صنف أو أداء أى خدمة غير مقرر إعفاؤها تخطر هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة المصلحة فوراً لاتخاذ إجراءات تحصيل الضريبة الواجبة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 34)

٦ - تشكل لجنة خاصة من المصلحة وهيئة الشئون المالية للقوات المسلحة بقرار يصدر من رئيس المصلحة بالاتفاق مع رئيس هيئة الشئون المالية لمتابعة الإجراءات التنفيذية المتعلقة بهذا الإعفاء .

٧ - تتبع لتطبيق الإعفاءات المقررة الإجراءات الآتية :

(أ) تقوم وزارة الدفاع بتحرير شهادة تقدمها إلى المسجل حسب الأحوال معتمدة من السيد رئيس هيئة الشئون المالية بالقوات المسلحة أو من يفوضه تفيد بأن الاحتياجات المطلوب تدبيرها للقوات المسلحة أو لصالحها هي لأغراض التسليح مرفقاً بها موافقة المصلحة على الإعفاء .

(ب) يقوم المسجل بالبيع لوزارة الدفاع غير محمل بالضريبة مع إصدار الفاتورة الضريبية موضحاً بها أن الأصناف معفاة لوزارة الدفاع طبقاً للمادة (٢٨) من القانون ، ويثبت ذلك في دفاتره مع احتفاظه بأصل شهادة الإعفاء المشار إليها في الفقرة السابقة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 34)

(ج) تقوم وحدات وزارة الدفاع المختصة بالإعفاء بقبول بيانات الفواتير الضريبية الصادرة من المسجلين بدفاتها .

٨ - يخطر رئيس هيئة الشئون المالية للقوات المسلحة رئيس المصلحة باسم من يفوضه بإصدار الشهادة المشار إليها ونموذج توقيعه .

ثانيا - بالنسبة لاحتياجات الجهات الأخرى :

١ - تسري أحكام المادة (٢٨) من القانون على احتياجات كل من الجهات التالية

اللازمة لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومي:

(أ) الشركات والوحدات والهيئات التابعة لوزارة الإنتاج الحربى .

(ب) وزارة الداخلية .

(ج) الهيئة العربية للتصنيع .

(د) هيئة الأمن القومي .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 34)

- ٢ - يصدر الوزير أو رئيس الهيئة المختص، أو من يفوضه ، شهادة تفيد بأن هذه الاحتياجات لأغراض التسليح للدفاع والأمن القومى على أن يخطر رئيس المصلحة باسم من يفوضه ونموذج توقيعه .
- ٣ - تسرى بالنسبة لهذه الجهات كل فيما يخصه الأحكام والإجراءات المنصوص عليها فى البنود (٣) و (٥) و (٦) و (٧) من الفقرة أولاً من هذه المادة .
- ٤ - تلتزم الجهات المشار إليها بسداد الضريبة على ما تشتريه لغير الأغراض المنصوص عليها فى هذه المادة، وعلى ما يتم بيعه لجهات غير معفاة من الضريبة .
- وفى جميع الأحوال فإن كافة السلع والمعدات والأجهزة والخدمات والخامات ومستلزمات الإنتاج والأجزاء الداخلة فى تصنيع السلع والخدمات المباعة لتلك الجهات معفاة من الضريبة وفى حال سداد ضريبة على ما سبق يحق للبائع المسجل خصم أو تسوية أو رد تلك الضريبة حسب الأحوال.



مواد القانون - (مادة 29)

مع مراعاة حكم المادة الثامنة من قانون الإصدار لا تسري الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في القوانين والقرارات الأخرى على هذه الضريبة ما لم ينص على الإعفاء منها صراحة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 35)

مواد القانون - (مادة 30)

ترد الضريبة طبقاً للشروط والإجراءات وفي الحدود
التي تبينها اللائحة التنفيذية، خلال خمسة وأربعين
يومًا من تاريخ تقديم الطلب مؤيداً بالمستندات في
الحالات الآتية:

مواد القانون - (مادة 30)

1- الضريبة السابق سدادها أو تحميلها على السلع والخدمات التي يتم تصديرها، سواء صدرت بحالتها أو أدخلت في سلع أو خدمات أخرى، بما لا يجاوز الرصيد الدائن، بشرط توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقًا للضوابط التي يحددها، أو وفقًا لأي من طرق السداد أو التسويات الأخرى التي تحددها اللائحة التنفيذية وذلك كله بشرط ألا تقل قيمة الصادرات عن قيمة مدخلاتها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 35)

في تطبيق حكم البند (١) من المادة (٣٠) من القانون ترد الضريبة بالشروط والإجراءات الآتية :

أولاً - بالنسبة للسلع المصدرة :

- ١- أن تكون السلع أو مدخلاتها قد تم شراؤها من مسجل بموجب فاتورة ضريبية.
- ٢- ألا يكون قد سبق استعمالها بمعرفة مصدرها .
- ٣ - أن يتم تصديرها بمعرفة مصلحة الجمارك .
- ٤ - توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقًا للضوابط التي يحددها ، وفي حالة إثبات تعذر التحويل البنكي يعتد بأي من طرق السداد أو التسويات الواردة بهذه المادة .
- ٥ - ألا تدرج الضريبة ضمن التكلفة ، ولا يتم رد الضريبة إلا في حدود الرصيد الدائن .
- ٦ - أن تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة .

مواد القانون - (مادة 30)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 35)

2- الضريبة التي حصلت بطريق الخطأ.

3- الرصيد الدائن الذي مر عليه أكثر من ست فترات ضريبية متتالية.

وعلى المسجل أن يرفق مع طلبه المستندات الدالة على التصدير (نموذج ١٣ جمارك أو أى شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها) وأصل الفاتورة الضريبية أو شهادة الإجراءات الجمركية وإيصال السداد ، وأن يحتفظ بسجل يقيد فيه بيانات السلع المصدرة ورقم شهادة الصادر وتاريخ التصدير .

ويجوز لمصلحة الجمارك فى الحالات التى يتم فيها الاتفاق مع المصلحة أن ترد الضريبة على السلع المصدرة وعلى السلع المستوردة المعاد تصديرها للخارج سواء صدرت بحالتها أو أدخلت فى مصنوعات محلية مصدرة إلى الخارج وذلك وفقاً للإجراءات الجمركية المتبعة فى شأن البضائع المصدرة .

مواد القانون - (مادة 30)

4- الضريبة السابق سدادها على الآلات والمعدات التي تستخدم في إنتاج سلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة، وذلك عند تقديم أول إقرار ضريبي عدا الأتوبيسات وسيارات الركوب إلا إذا كان استخدامها هو النشاط المرخص به للمنشأة.

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون من بين المستندات الدالة على أحقية المكلف في خصم الضريبة أو ردها شهادة موقعة من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين تفيد ذلك.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 35)

ثانياً - بالنسبة للخدمات المؤداة على السلع المصدرة :

- ١ - تقديم المستندات الدالة على إتمام عملية التصدير (نموذج ١٣ جمارك) للسلع التي تم تصديرها أو أى شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها .
- ٢ - تقديم أصل الفاتورة الضريبية الصادرة من مؤدى الخدمة لمالك السلعة (المصدر) والتي تفيد أن تلك الخدمة تمت عن السلعة المصدرة ذاتها للخارج .
- ٣ - تقديم صورة عقد أداء الخدمة معتمد من طرفي العقد .
- ٤ - أن تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة .

مواد القانون - (مادة 30)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 35)

ثالثاً - بالنسبة للخدمات المصدرة : ترد الضريبة على مدخلات الخدمات المصدرة بتوافر الشروط التالية :

- ١ - إثبات التعامل بين مقدم الخدمة فى مصر ومتلقيها فى الخارج بتقديم عقد أداء الخدمة أو بأى وسيلة أخرى حسب طبيعة الخدمة .
- ٢ - تقديم صورة كربونية أو إلكترونية للفاتورة الضريبية أو المستخلص متضمنة بيانات تفصيلية عن الخدمة وعلى الأخص نوعها و قيمتها وكذلك اسم ومحل إقامة كل من مؤدى الخدمة والمستفيد منها .
- ٣ - تقديم صورة من المستند الذى يفيد سداد قيمة الخدمة بمعرفة متلقى الخدمة بالخارج بواسطة تحويل بنكى إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى وفقاً للضوابط التى يحددها ، وفى حالة إثبات تعذر التحويل البنكى يعتد بأى طريقة من طرق السداد أو التسويات الواردة بهذه المادة.
- ٤ - تقديم أصل الفاتورة الضريبية الخاصة بمدخلات أداء الخدمة .
- ٥ - أن تتحقق المصلحة من سابقة توريد الضريبة .

مواد القانون - (مادة 30)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 35)

وفي جميع الأحوال يجب مراعاة الآتي :

- ١ - لا يرد من الضريبة إلا ما سبق تحصيله منها بالفئة ذاتها والقيمة التي كانت سارية وقت السداد أو التحميل وعلى ماتم تصديره بالفعل ، وبما لا يجاوز الرصيد الدائن .
- ٢ - تقديم ما يفيد توريد قيمة الصادرات إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها ، أو وفقاً لأي من طرق السداد أو التسويات الأخرى ومنها :
التسويات الناتجة عن البيع بالمقايضة وعلى المسجل تقديم ما يفيد أن قيمة السلعة المصدرة بالمقايضة سدادا لقيمة السلع المستوردة ومعتمد من مصلحة الجمارك .
التسويات بين الشركات القابضة أو الأم والشركات التابعة لها .
- ٣ - ألا تقل قيمة الصادرات عن قيمة مدخلاتها .
- ٤ - ألا يكون قد تم إدراج الضريبة المطلوب ردها ضمن عناصر التكلفة .

مواد القانون - (مادة 30)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 36)

يحق لمغادري البلاد من الأجانب المقيمين لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر استرداد الضريبة السابق سدادها للبائع المسجل عن مشترياته لسلع خاضعة للضريبة بشرط أن لا يقل مبلغ الفاتورة عن خمسة آلاف جنيه مصرى ، وعلى أن يتم خروج مشترياته بصحبه .
ويتم استرداد الضريبة عن طريق البنك بالمنفذ الجمركى ، أو بموجب شيك عن طريق إدارة رد الضريبة بالمصلحة يرسل على عنوانه .
وفى جميع الأحوال تخضع مصاريف إدارية بواقع (٥٪) من إجمالى قيمة المبلغ المسترد .
وعلى رئيس المصلحة وضع القواعد والإجراءات اللازمة لرد الضريبة على تلك السلع .



مواد اللائحة التنفيذية (مادة 37)

مواد القانون - (مادة 30)

فى تطبيق أحكام البنود أرقام (٢) و (٣) و (٤) من المادة (٣٠) من القانون ترد الضريبة فى الحالات التالية وبالشروط والإجراءات المبينة قرين كل منها:

١ - الضريبة التى حصلت بطريق الخطأ :

يتقدم صاحب الشأن بطلب كتابى موضحا به قيمة الضريبة المحصلة بالخطأ وسببه مع ذكر بيان الفترة الضريبية التى وقع فيها الخطأ ويرفق بالطلب المستندات المؤيدة لذلك .

٢ - الرصيد الدائن الذى مر عليه أكثر من ست فترات ضريبية متتالية :

يتقدم المسجل بطلب كتابى موضحا به قيمة الرصيد الدائن ، ويرفق بالطلب المستندات المؤيدة لذلك ، وعلى المصلحة التحقق من صحة هذا الرصيد قبل الرد .

٣ - الضريبة السابق سدادها على الآلات والمعدات التى تستخدم فى إنتاج سلعة أو تأدية خدمة خاضعة للضريبة .

(أ) يتقدم المسجل بطلب كتابى لإستردادها ، مرفقا به المستندات الدالة على سبق سداد الضريبة ، وذلك عند تقديم أول إقرار ضريبى .

(ب) أن تستخدم الآلات والمعدات فى إنتاج السلعة أو تأدية الخدمة الخاضعة للضريبة .

مواد القانون - (مادة 30)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 37)

(ج) أن يكون قد تم الإفراج النهائي عن المستورد منها وسداد كامل الضريبة بالنسبة للمحلى والمستورد .

(د) ألا يكون قد تم إدراج الضريبة المطلوب ردها ضمن عناصر التكلفة.

وفى حالة التصرف فى الآلات أو المعدات السابق رد الضريبة عليها أو استخدامها فى إنتاج سلعة أو تادية خدمة معفاة من الضريبة قبل مضى خمس سنوات تالية للرد ، يلتزم المسجل قبل التصرف بإخطار المأمورية المختصة وسداد الضريبة السابق ردها وفقاً لقيمتها وفئة الضريبة السارية فى تاريخ التصرف.

وفى جميع الأحوال لا يتم رد الضريبة إلا فى حدود الرصيد الدائن .

وترد الضريبة فى موعد غايته خمسة وأربعون يوماً من تاريخ تقديم الطلب المؤيد بالمستندات .

مواد القانون - (مادة 30)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 38)

فى جميع حالات رد الضريبة المنصوص عليها فى المادة (٣٠) من القانون يجب أن يكون من بين المستندات الدالة على أحقية المكلف فى رد الضريبة ، شهادة موقعة من محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين ، تفيد أحقية المكلف فى رد الضريبة ، ولا يتم قبول طلب الرد غير المقترن بتقديم هذه الشهادة .

الفصل السادس

تحصيل الضريبة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 39)

مواد القانون - (مادة 31)

فى تطبيق أحكام المادة (٣١) من القانون ، على المسجل أداء الضريبة دورياً إلى
المأمورية المختصة وفق إقراره الشهري فى الموعد المنصوص عليه بالمادة (١٤) من القانون .
ويجوز لرئيس المصلحة تحديد جهة السداد ووسيلته .
وتؤدى الضريبة المستحقة بالنسبة للسلع المستوردة فى مرحلة الإفراج عنها من الجمرك
المختص وقت سداد الضريبة الجمركية ووفقاً للإجراءات الجمركية المقررة فى هذا الشأن ،
على أن تسدد كل من الضريبة وضريبة الجدول بإيصالين مستقلين .
ولا يجوز الإفراج النهائى عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة بالكامل.

على المسجل أداء حصيلة الضريبة دورياً للمصلحة
وفق إقراره الشهري وفي الموعد المنصوص عليه في
المادة (14) من القانون، وذلك طبقاً للقواعد
والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مواد القانون - (مادة 31)

وتؤدي الضريبة على السلع المستوردة في مرحلة
الإفراج عنها من الجمارك وفقًا للإجراءات المقررة
لسداد الضريبة الجمركية، ولا يجوز الإفراج النهائي
عن هذه السلع قبل سداد الضريبة المستحقة
بالكامل.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 40)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الجمارك ولائحته التنفيذية المشار إليهما ، يجوز لرئيس المصلحة
الإفراج المؤقت عن الآلات والمعدات الواردة لإنتاج سلعة أو أداء خدمة وذلك وفقًا لشروط
السداد والحدود والقواعد والضمانات التي يصدر بها قرار منه ، ولا يجوز الإفراج النهائي
عن هذه السلع قبل أداء الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقتين أو كليهما بالكامل .
كما يجوز لرئيس المصلحة أو من يفوضه تحديد الضمانات المناسبة بقيمة الضريبة
أو ضريبة الجدول المستحقتين أو كليهما على السلع المفرج عنها برسم التصدير أو وفق
أى من الأنظمة الجمركية الخاصة .

مواد القانون - (مادة 31)

وفي حالة عدم أداء الضريبة في الموعد المحدد

تستحق الضريبة الإضافية ويتم تحصيلها مع الضريبة

وبذات إجراءاتها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 40)

ويكون سداد الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقتين أو كليتهما على الآلات والمعدات التي تستخدم في تأدية خدمة أو إنتاج سلعة معفاة من الضريبة أو ضريبة الجدول أو كليتهما ، على النحو الآتي:

١ - يسدد (٥٪) من قيمة الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقتين أو كليتهما على الآلات والمعدات ، تدفع عند الإفراج المؤقت عن الرسالة بالجمرك المختص.

٢ - يسدد باقى مبلغ الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقتين أو كليتهما على أربعة أقساط سنوية متساوية ، يؤدي القسط الأول منها بعد إنقضاء سنتين من تاريخ الإفراج المؤقت .
وفي حالة التأخر عن سداد أى من هذه الأقساط تستحق كامل الأقساط المتبقية بالإضافة إلى الضريبة الإضافية ، ويتم حسابها من تاريخ الإفراج المؤقت عن هذه السلعة وحتى تاريخ السداد .

مواد القانون - (مادة 31)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 40)

ويكون سداد الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما على الأتوبيسات وسيارات الركوب المستوردة لأغراض خدمة النقل السياحي الخاضعة للضريبة وفقاً لقواعد تقسيط الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما وضوابط السداد الآتية :

١ - يسدد عند الإفراج الجمركي نسبة (٢٥٪) من قيمة الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما.

٢ - تسدد باقى الضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما على قسطين سنويين متساويين بعد إنقضاء سنة من تاريخ الإفراج .

وفى جميع الأحوال لا يجوز إعمال قواعد رد الضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما السابق سدادها على الآلات والمعدات وكذا الأتوبيسات وسيارات الركوب المفرج عنها مؤقتاً إلا بعد التأكد من سداد كامل مبلغ الضريبة المستحقة على تلك الآلات والمعدات .



مواد اللائحة التنفيذية (مادة 40)

ويشترط للتمتع بأى من نظامى السداد المشار إليهما تقديم أى من الضمانات الآتية:

١ - خطاب ضمان مصرفى أو أمانة نقدية بقيمة الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما .

٢ - إقرار بضمان أصول المنشأة وفروعها لسداد الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما .

٣ - أية ضمانات أخرى تقبلها مصلحة الجمارك تكون كافية لسداد مستحقات الخزنة العامة .

ولا يجوز التصرف فى الآلات او المعدات أو الأتوبيسات أو سيارات الركوب التى تؤدى الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما عليها طبقاً لهذه المادة إلا بعد إخطار المأمورية المختصة ، وسداد باقى الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقين أو كليهما .

وفى حالة مخالفة ذلك يتعين سداد كامل الضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما والضريبة الإضافية المستحقة والتى يتم حسابها من تاريخ الإفراج المؤقت عن هذه السلع حتى تاريخ السداد ، مع عدم الإخلال بأى من الإجراءات القانونية الواجبة .

مواد القانون - (مادة 31)

مواد القانون - (مادة 31)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 41)

في تطبيق أحكام المواد أرقام (٣١) و (٥٦) و (٥٩) من القانون ، تكون الضريبة واجبة الأداء في الأحوال الآتية :

- ١ - من واقع الإقرار الضريبي .
 - ٢ - من واقع الإتفاق باللجنة الداخلية .
 - ٣ - من واقع قرار لجنة الطعن ولو كان مطعوناً عليه .
 - ٤ - في حالة عدم الطعن على نماذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة .
 - ٥ - من واقع حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعوناً عليه .
- وفي جميع الأحوال تستحق الضريبة الإضافية من تاريخ إنتهاء المدة المحددة لتقديم الأقرار حتى تاريخ السداد ، مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٧ من هذه اللائحة .

مواد القانون - (مادة 32)

إذا قام شخص غير مقيم وغير مسجل بالمصلحة ببيع خدمة داخل البلاد لمسجل غير لأزمة لمزاولة نشاطه أو لجهة حكومية أو هيئة عامة أو اقتصادية أو أية جهة أخرى، يلتزم المستفيد من الخدمة بحساب الضريبة المستحقة عليها وسدادها للمصلحة خلال ثلاثين يومًا من تاريخ البيع في حالة عدم قيام الشخص غير المقيم وغير المسجل بتعيين ممثل له أو وكيل عنه.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 21)

في تطبيق أحكام المادتين رقمي (١٧) و (٣٢) من القانون يشترط أن يكون تعيين الممثل أو الوكيل عن الشخص غير المقيم وغير المسجل بالمصلحة بموجب توكيل رسمي أو عرقي مصدق عليه لدى السفارة المصرية في الدولة التي يقيم بها الموكل ، وأن يكون الوكيل أو الممثل مقيما في مصر ومسجلا لدى المصلحة ، أو لديه بطاقة ضريبية .

مواد القانون - (مادة 32)

- وفي حالة قيام المسجل باستيراد خدمة لازمة لممارسة نشاطه الخاضع للضريبة فإنه يعامل كمستورد ومورد لتلك الخدمة في ذات الوقت.
- وفي حالة عدم أداء الضريبة في الموعد المحدد تستحق الضريبة الإضافية ويتم تحصيلها مع الضريبة وبذات إجراءاتها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 42)

في تطبيق أحكام المادة (٣٢) من القانون ، يلتزم المستفيد من الخدمة المستوردة من غير المقيم وغير المسجل وليس له ممثل ضريبي في مصر أو وكيل عنه في مصر بحساب الضريبة وتوريدها للمأمورية المختصة ، أو التي يقع بها محل إقامته المعتاد ، بحسب الأحوال ، على النموذج رقم (١١١ ض.ق.م) خلال ثلاثين يوما من تاريخ أداء الخدمة .

ويطبق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٢) من القانون على الخدمة التي تقدمها الشركة الأم ، أو المركز الرئيسي في الخارج ، إلى المنشآت التابعة لها أو إلى فروعها ، وتكون للفروع والمنشآت العاملة في مصر حصة في تكاليفها مقابل استفادتها منها .



مواد اللائحة التنفيذية (مادة 43)

فى تطبيق أحكام المادة (٣٣) من القانون ، تعتبر خدمات ذات طبيعة مستمرة الخدمات التى تؤدى بصفة منتظمة وغير متقطعة لتحقيق احتياجات المستفيدين منها ، وتحصل قيمتها نقداً أو بفاتورة أو بما يقوم مقامها .

وتعد من الخدمات ذات الطبيعة المستمرة :

١ - خدمات الاتصالات والفاكس .

٢ - خدمات مقاولات التشييد والبناء .

٣ - خدمات النظافة والحراسة .

٤ - خدمات نقل البضائع والمواد .

مواد القانون - (مادة 33)

يعتبر إصدار الفاتورة من مؤدي الخدمة هو

الواقعة المنشئة للضريبة وفقاً لأحكام هذا

القانون بالنسبة للخدمات ذات الطبيعة

المستمرة، وتحدد اللائحة التنفيذية ماهية هذه

الخدمات.

مواد القانون - (مادة 34)

- يتبع في تحصيل الضريبة والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون أحكام القانون رقم 308 لسنة 1955 في شأن الحجز الإداري والأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.
- وتسري أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة على الشركات والمنشآت، أيا كان النظام القانوني للمنشأة وفقًا له.

مواد القانون - (مادة 35)

تقع المقاصة بقوة القانون بين ما هو

مستحق للمسجل ولدى المصلحة وما يكون

مستحقاً عليه واجب الأداء بموجب أي

قانون ضريبي تطبقه المصلحة أو أي من

المصالح الإيرادية التابعة لوزارة المالية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 44)

فى تطبيق حكم المادة (٣٥) من القانون ، تقع المقاصة بقوة القانون ، بشرط أن تكون المبالغ المطلوب إجراء المقاصة بشأنها نهائية وخالية من أى نزاع .

وتتم المقاصة وفقاً للترتيب التالى :

١ - المقاصة بين المبالغ التى أداها المسجل بالزيادة على ما هو مقرر بالقانون ، وبين المبالغ المستحقة عليه وواجبة الأداء وفقاً للقانون .

٢ - المقاصة بين المبالغ التى أداها المسجل بالزيادة على ما هو مقرر بالقانون وبين المبالغ المستحقة على المسجل وواجبة الأداء وفقاً لأى قانون ضريبي آخر تطبقه المصلحة .

٣ - المقاصة بين المبالغ التى أداها المسجل بالزيادة على ما هو مقرر بالقانون ، وبين المبالغ الأخرى المستحقة عليه وواجبة الأداء وفقاً لأى قانون تطبقه المصالح الإيرادية التابعة لوزارة المالية .

وعلى الأمور المختصة بإخطار المسجل بنتيجة المقاصة.

المحاضرة الرابعة

الباب الثالث ضريبة الجدول

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 45)

فى تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٦) من القانون ، يكون سعر ضريبة الجدول (صفر) على السلع والخدمات التى يتم تصديرها ، طبقاً للأوضاع والشروط الآتية :

أولاً - بالنسبة للسلع المصدرة : يجب أن يتبع المصدر عند قيامه بتصدير سلعة الإجراءات الجمركية المقررة، وأن يحتفظ لمدة خمس سنوات بالمستندات المتعلقة بالعملية ، والمستندات الدالة على تمام التصدير، بما فى ذلك شهادة الصادر من الجمرك المختص أو أية شهادة رسمية من الجمارك تقوم مقامها .

مواد القانون - (مادة 36)

تفرض ضريبة الجدول على بيع أو أداء أو استيراد السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق، ويكون سعر ضريبة الجدول وفقاً للنسب أو القيم المحددة قرين السلع والخدمات المنصوص عليها فيه، وذلك بالإضافة للضريبة المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون.

مواد القانون - (مادة 36)

- ويكون سعر ضريبة الجدول (صفر) على السلع والخدمات التي يتم تصديرها، وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.
- ولا تفرض ضريبة الجدول مرة أخرى إلا إذا حدث تغيير في حالة السلعة، ولا يعد تغييراً في حالة السلعة عملية التعبئة أو إعادة التعبئة أو التكرير أو التنقية أو الطحن، مع عدم الإخلال باستحقاق الضريبة على السلع والخدمات الواردة بالجدول المرافق، وذلك كله ما لم ينص في الجدول على خلاف ذلك.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 45)

ثانياً - بالنسبة للخدمات المصدرة :

- يتعين إثبات التعامل بين مقدم الخدمة في مصر ومتلقيها في الخارج عن طريق تقديم عقد أداء الخدمة أو بآية وسيلة أخرى حسب طبيعة الخدمة مع إرفاق المستندات الآتية :
- ١ - صورة كربونية أو إلكترونية للفاتورة الضريبية أو المستخلص متضمنة بيانات تفصيلية عن الخدمة وعلى الأخص نوعها وقيمتها وكذلك إسم ومحل إقامة كل من مؤدى الخدمة والمستفيد منها .
 - ٢ - صورة من المستند الذي يفيد سداد قيمة الخدمة بمعرفة متلقى الخدمة بالخارج بواسطة تحويل بنكي إلى أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وفقاً للضوابط التي يحددها ، وفى حالة إثبات تعذر التحويل البنكي يعتد بأى من طرق السداد أو التسويات الواردة بالمادة (٣٥) من هذه اللائحة .

مواد القانون - (مادة 36)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 48)

فى تطبيق أحكام المادتين رقمى (٣٦) و (٣٨) من القانون تستحق ضريبة الجدول على السلع و الخدمات المنصوص عليها فى الجدول المرافق لمرة واحدة ، وذلك بتحقيق إحدى الوقائع الآتية :

١ - بالنسبة للسلع والخدمات المحلية فتستحق عند بيعها أو أدائها بمعرفة منتجها فى السوق المحلى .

٢ - بالنسبة للسلع المستوردة فتستحق عند تحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية .

٣ - بالنسبة للخدمات المستوردة فتستحق بتحقيق واقعة تلقى الخدمة بمصر .

ولا تستحق ضريبة الجدول مرة أخرى إلا إذا حدث تغيير فى حالة السلعة .

وذلك كله دون الإخلال باستحقاق ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها فى المادة (٢)

من القانون فى كافة مراحل التداول ، وذلك ما لم ينص بالجدول على خلاف ذلك .

مواد القانون - (مادة 37)

للمسجل الحق في تسوية الضريبة السابق سدادها على أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات خاضعة لضريبة الجدول فقط من قيمة ضريبة الجدول في حدود المستحق منها حتى يتم استنفادها.

وللمسجل الحق في تسوية ضريبة الجدول السابق سدادها على مردودات مبيعاته من ضريبة الجدول المستحقة وفقًا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 46)

في تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٧) من القانون ، تتم تسوية ضريبة الجدول على مردودات المبيعات من السلع الواردة بالجدول المرافق للقانون بالشروط والأوضاع الآتية :

- ١ - لا تتم تسوية إلا ما سبق سداده من ضريبة الجدول على السلع المرتدة .
 - ٢ - أن تكون السلع المرتدة قد تم استلامها فعلاً بالحالة التي بيعت عليها ، وألا تكون تالفة أو منتهية الصلاحية .
 - ٣ - يصدر المسجل إشعار خصم / إضافة مؤرخاً ويحمل رقمًا مسلسلًا مثبتًا فيه بيانات كلا من البائع والمشتري.
- وتتم تسوية الضريبة السابق سدادها على أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات خاضعة لضريبة الجدول فقط من قيمة ضريبة الجدول في حدود المستحق منها حتى يتم استنفادها.

مواد القانون - (مادة 37)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 47)

تتم تسوية ضريبة الجدول في الحالات الآتية :

- ١ - ضريبة الجدول المحصلة عن التبغ الخام الوارد بالسلسلة (١/أ/بند ٢ غيره) الواردة بأولاً من الجدول المرافق للقانون في حالة دخوله في منتج محلي من ضريبة الجدول المستحقة على هذا المنتج المحلي الذي يدخل الصنف في تكوينه.
- ٢ - ضريبة الجدول المحصلة عن تبغ مصنع خلاصات وأرواح التبغ الواردة بالسلسلة (تابع ١/ب/بند ٦ غيرها) الواردة بأولاً من الجدول المرافق للقانون في حالة دخوله في منتج محلي من ضريبة الجدول المستحقة على هذا المنتج المحلي الذي يدخل الصنف في تكوينه.
- ٣ - تتم تسوية ضريبة الجدول المحصلة على زيوت نباتية للطعام ثابتة ، سائلة ، أو جامدة أو منقاة أو مكررة الواردة بالسلسلة (٣) بأولاً من الجدول المرافق للقانون في حالة هدرجته ضمن المنتجات الواردة بالسلسلة (٤) من الجدول .
- ٤ - تتم تسوية ضريبة الجدول السابق سدادها بمعرفة مقاول الباطن من ضريبة الجدول المسددة بمعرفة المقاول العام عن الأعمال ذاتها .

مواد القانون - (مادة 38)

- تستحق ضريبة الجدول على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لمرة واحدة عند تحقق واقعة بيعها أو أدائها لأول مرة أو استيرادها، وذلك دون الإخلال باستحقاق الضريبة المنصوص عليها في الباب الثاني من هذا القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 48)

- في تطبيق أحكام المادتين رقمي (٣٦) و (٣٨) من القانون تستحق ضريبة الجدول على السلع و الخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لمرة واحدة ، وذلك بتحقيق إحدى الوقائع الآتية :
- ١ - بالنسبة للسلع والخدمات المحلية فتستحق عند بيعها أو أدائها بمعرفة منتجها في السوق المحلي .
 - ٢ - بالنسبة للسلع المستوردة فتستحق عند تحقق الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية .
 - ٣ - بالنسبة للخدمات المستوردة فتستحق بتحقيق واقعة تلقي الخدمة بمصر .
- ولا تستحق ضريبة الجدول مرة أخرى إلا إذا حدث تغيير في حالة السلعة .
وذلك كله دون الإخلال باستحقاق ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها في المادة (٢) من القانون في كافة مراحل التداول ، وذلك ما لم ينص بالجدول على خلاف ذلك .

مواد القانون - (مادة 38)

ويسري حكم الفقرة الأولى من هذه المادة على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق عند التصرف فيها في صورة سلع وخدمات مجانية أو عروض ترويجية، وتحدد القيمة في هذه الحالة وفقاً لقوى السوق وظروف التعامل وتبين اللائحة التنفيذية ماهية العروض الترويجية

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 49)

يسرى حكم المادة (٤٨) من هذه اللائحة على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق للقانون عند التصرف فيها في صورة سلع وخدمات مجانية أو عروض ترويجية ، وتحدد القيمة في هذه الحالة وفقاً لقوى السوق و ظروف التعامل .
وفي تطبيق حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٨) من القانون ، يقصد بالعروض الترويجية ، العروض التي تقدم بناء على السياسات البيعية التي تستخدمها الشركات والمنشآت لتحفيز العملاء على تفضيل السلعة أو الخدمة المقدمة منها أولتعزيز ولائهم للعلامة التجارية بما يتفق وطبيعة كل نشاط .
ولا يعد من قبيل العروض الترويجية ما يأتي :
١ - التصفيات، بما فيها التصفية الموسمية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص .
٢ - الخصومات التجارية وفقاً للمادة (١١) من هذه اللائحة .

مواد القانون - (مادة 39)

تكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تتخذ أساساً لربط ضريبة الجدول بالنسبة للسلع أو الخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق علي النحو الآتي:

(أ) بالنسبة للسلع والخدمات المحلية:

القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 50)

تكون القيمة الواجب الإقرار عنها والتي تتخذ أساساً لحساب ضريبة الجدول بالنسبة للسلع أو الخدمات الواردة بالجدول المرافق للقانون ،على النحو الآتي:

١ - بالنسبة للسلع والخدمات المحلية : القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور .

٢ - بالنسبة للسلع المستوردة : القيمة المتخذة أساساً لتحديد الضريبة الجمركية مضافاً إليها الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة .

٣ - بالنسبة للخدمات المستوردة : القيمة المدفوعة فعلاً أو الواجب دفعها بأية صورة من صور أداء الثمن وفقاً للمجريات الطبيعية للأمور .
وذلك كله ما لم ينص في الجدول على خلاف ذلك .

مواد القانون - (مادة 39)

(ب) بالنسبة للسلع أو الخدمات المستوردة:

القيمة التي تتخذ أساسًا لربط الضريبة الجمركية مضافًا إليها الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة.

وذلك كله ما لم ينص في الجدول المرافق على خلاف ذلك.

مواد القانون - (مادة 40)

في حالة إخضاع سلعة أو خدمة لضريبة الجدول أو زيادة الفئة المفروضة عليها يلتزم المستوردون وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة والموزعون بتقديم بيان إلى المصلحة بالرصيد الموجود لديهم من هذه السلع أو الخدمات في اليوم السابق لسريان ضريبة الجدول الجديدة أو المزیدة، ويكون تقديم هذا البيان خلال خمسة عشر يومًا من هذا التاريخ، وتستحق ضريبة الجدول الجديدة أو المزیدة في تاريخ تقديم هذا البيان، ويجب أداء ضريبة الجدول المستحقة على هذه السلع والخدمات خلال المدة التي يحددها رئيس المصلحة على ألا تجاوز ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق.

مواد القانون - (مادة 41)

على كل منتج أو مؤدي أو مستورد لسلعة أو
لخدمة من السلع والخدمات المنصوص
عليها بالجدول المرافق لهذا القانون أن
يسجل نفسه لدى المصلحة مهما كان حجم
مبيعاته
أو إنتاجه طبقاً للقواعد والإجراءات
التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 51)

فى تطبيق حكم المادة (٤١) من القانون ، على كل منتج أو مؤدى أو مستورد لسلعة
أو لخدمة من السلع أو الخدمات المنصوص عليها بالجدول المرافق للقانون مهما كان حجم
مبيعاته أو إنتاجه ، أن يتقدم إلى المأمورية المختصة بطلب لتسجيل اسمه وبياناته على
النموذج رقم (١ ض.ق.م) المرافق .

ويتعين على المأمورية إخطار المكلف بالتسجيل خلال الأربعة عشر يوماً التالية
لتاريخ تقديم طلب التسجيل ، وتسرى عليه أحكام القانون اعتباراً من تاريخ التسجيل .

وتتبع فى شأن التسجيل الإجراءات التالية:

- ١ - يقدم المكلف أو من يمثله طلب التسجيل إلى المأمورية المختصة .
- ٢ - تقوم المأمورية بمراجعة طلب التسجيل للتأكد من استيفائه للبيانات المطلوبة ،
وإذا تبين للمأمورية عدم استيفائه للبيانات تقوم بقيد هذا الطلب بصفة مبدئية مع إخطار
المكلف على النموذج (رقم ٢ ض.ق.م) خلال المدة التى تحددها فى الإخطار.
- ٣ - تقيد المأمورية طلبات التسجيل المستوفاة والتى يتم استيفائها فى السجل المعد
لهذا الغرض .

مواد القانون - (مادة 41)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 51)

٤ - تحدد المصلحة رقم التسجيل للمكلف وتصدر له شهادة تسجيل (نموذج رقم ٣ ض. ق. م) ، ويخطر بها رفق النموذج رقم (٤ ض. ق. م) لوضعها في مكان ظاهر بالمنشأة .

٥ - بالنسبة للمكلفين وفقاً لأحكام هذه المادة والذين لم يتقدموا للتسجيل ، يعدوا مسجلين بحكم القانون وفقاً لحكم الفقرة الرابعة من المادة (١٦) من القانون من تاريخ بداية مزاولة النشاط ، وتسرى عليهم أحكام التسجيل من هذا التاريخ ، وعلى المأمورية المختصة إخطارهم بنموذج التسجيل .

مواد القانون - (مادة 42)

لا يجوز إنشاء أو تشغيل أي مصنع أو معمل لإنتاج أية سلعة أو تأدية أية خدمة من السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون، إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة طبقاً للشروط والأوضاع التي يقررها الوزير المختص بالاتفاق مع الوزير.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 52)

فى تطبيق أحكام المادة (٤٢) من القانون ، يشترط ما يأتى :

- ١- يلتزم كل من صدر له ترخيص بإنشاء أو تشغيل مصنع أو معمل لإنتاج سلعة أو أداء خدمة خاضعة لضريبة الجدول أو للضريبة وضريبة الجدول معا بأن يخطر المأمورية المختصة على النموذج رقم (١٠١ ض.ق.م).
- ٢- فى حالة التوقف الكلى أو الجزئى للمنشأة أو انتهاء فترة التوقف يتعين إخطار المأمورية المختصة على النموذج رقم (١٠٢ ض.ق.م) .
ويتعين أن يتم الإخطار المشار إليه فى البندين السابقين خلال مدة لا تتجاوز واحد وعشرين يوماً من تاريخ حدوث الواقعة الواجب الإخطار بشأنها .

مواد القانون - (مادة 42)

وعلى كل منتج لسلعة أو مؤدي لخدمة من هذه السلع أو الخدمات إخطار المصلحة بتوقف العمل بالمصنع أو المعمل أو المقر الذي يتم من خلاله ممارسة النشاط لأي سبب كان، سواء توقف كلي أو جزئي، وعليه كذلك إخطار المصلحة فور انتهاء فترة التوقف، وذلك كله على النحو الذي يصدر به قرار من رئيس المصلحة.

مواد القانون - (مادة 43)

تسري أحكام هذا القانون على السلع

والخدمات المنصوص عليها في الجدول

المرافق، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في

هذا الباب والجدول المرافق.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 53)

تسري أحكام هذه اللائحة على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق
للقانون ، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في هذا الباب والجدول المرافق للقانون .



المحاضرة الخامسة

الباب الرابع

الأحكام العامة والرقابة وإجراءات الطعن

الفصل الأول

أحكام عامة

مواد القانون - (مادة 44)

مع عدم الاخلال بما ورد في شأنه نص خاص في هذا القانون، يحظر التصرف في أي من السلع المعفاة من الضريبة أو استعمالها في غير الغرض الذي أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار المصلحة وسداد الضرائب المستحقة وفقاً لقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ التصرف

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 54)

في تطبيق أحكام المادة (٤٤) من القانون ، يلتزم المستفيد بالإعفاء بأن يقدم إقراراً يتعهد فيه بعدم التصرف في السلعة المعفاة أو استعمالها في غير الغرض الذي أعفيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ الإعفاء إلا بعد إخطار المصلحة أو المأمورية المختصة ، بحسب الأحوال ، وسداد الضريبة المستحقة وفقاً لحالة السلعة وقيمتها وفئة الضريبة السارية في تاريخ التصرف أو تغيير الاستعمال .

مواد القانون - (مادة 44)

ويسري الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة على الآلات والمعدات السابق رد الضريبة عليها وفقًا لأحكام البند (4) من المادة (30) من هذا القانون.

وفي جميع الأحوال، يجب ألا تتجاوز قيمة الضريبة المستحقة قيمة الضريبة السابق الإعفاء منها أو ردها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 54)

وتتبع في هذا الشأن القواعد الآتية:

- ١ - على المستفيد من الإعفاء أن يخطر المصلحة برغبته في التصرف أو تغيير الاستعمال قبل شروعه في التصرف أو التغيير.
- ٢ - تحرر المصلحة كتاباً إلى طالب التصرف بما يفيد إبراء ذمته بعد سداد الضريبة المستحقة عليه أو أية مبالغ أخرى في حالة استحقاقها .

مواد القانون - (مادة 45)

- للمصلحة عند الاقتضاء أخذ عينات من بعض السلع للتحليل وأن تستعين بمن تراه من الخبراء.
- ولصاحب الشأن أن يطلب إعادة التحليل على حسابه، ويصدر قرار من الوزير يحدد فيه طرق وإجراءات أخذ العينات.

مواد القانون - (مادة 46)

- تحدد اللائحة التنفيذية المبالغ التي تحصلها المصلحة ثمنًا للمطبوعات وطوابع البندول والعلامات المميزة أو مقابل وضع أختام أو مصاريف التحليل أو مقابل الخدمات التي يقوم بها موظفو المصلحة وكذلك أجور العمل الذي يقومون به لحساب ذوي الشأن في غير أوقات العمل الرسمية.
- ولا تدخل هذه المبالغ في نطاق الإعفاء أو رد الضريبة أو ضريبة الجدول المشار إليهما في هذا القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 55)

في تطبيق أحكام المادة (٤٦) من القانون :

- ١ - يحدد ثمن العلامات المميزة (البندول) الدالة على سداد ضريبة الجدول عن سلعة المشروبات الكحولية بجميع أنواعها المحلية والمستوردة المنصوص عليها بالجدول المرافق للقانون بواقع خمسين قرشاً للطابع الواحد .
- ٢ - يحدد ثمن العلامات المميزة (البندول) الدالة على سداد ضريبة الجدول على منتجات السجائر والتبغ بجميع أنواعها المحلية والمستوردة المنصوص عليها بالجدول المرافق للقانون بواقع عشرة قروش للطابع الواحد .
- ٣ - يحدد مقابل الخدمات التي يقوم بها موظفو المصلحة ، وكذلك أجور العمل الذي يقومون به لحساب ذوي الشأن في غير أوقات العمل الرسمية على الوجه الآتي :
(أ) فتح الخزنة بعد مواعيد العمل الرسمية المحددة لفتح الخزائن بواقع جنيهاً عن كل قسيمة سداد تستخرج .
(ب) مصاريف انتقال بواقع ٥٠ جنيهاً إذا كان الانتقال داخل المدينة التي يقع بها مقر المأمورية المختصة فإذا تعدد الموظفون المنتقلون تكون المصاريف ١٠٠ جنيهاً ، وتضاعف هذه المبالغ إذا كان الانتقال خارج نطاق المدينة وذلك بالإضافة إلى ما قد يستحق من تكاليف بدل السفر وفقاً للفتات المقررة بشأنه ، ويودع ذوو الشأن قسمة هذه المصاريف خزانة المصلحة كما الانتقال .

مواد القانون - (مادة 47)

دون إخلال بقانون الجمارك للمصلحة حق التصرف
في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل التي
يحكم بمصادرتها، وذلك وفقًا للقواعد التي تحددها
اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 56)

في تطبيق أحكام المادة (٤٧) من القانون ، يكون للمصلحة حق التصرف في المضبوطات
وأدوات التهريب ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها وفقًا للقواعد الآتية :
١ - تودع المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل المضبوطة وفقًا لأحكام القانون
بمخازن تعد لهذا الغرض بالمصلحة وذلك بالنسبة للسلع المحلية، وتوضع السلع المستوردة
بمخازن المضبوطات بمصلحة الجمارك وذلك إلى أن يصدر حكم نهائي في الدعوى أو تؤول
لأى من المصلحتين نتيجة التصالح .
٢ - لا يجوز التصرف في المضبوطات وأدوات التهريب ووسائل النقل المشار إليها
إلا بعد أيلولتها إلى المصلحة أو مصلحة الجمارك حسب نوع السلعة المضبوطة نتيجة
التصالح أو صدور حكم نهائي بمصادرتها .

مواد القانون - (مادة 47)

ويجوز للمصلحة، بأمر قضائي، أن تتصرف قبل صدور الحكم في المضبوطات القابلة للتلف أو النقصان أو الفقد كما يكون لها الحق في إعدام السلع المحظور تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التي يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين وذلك بعد استطلاع رأى الجهات الفنية المختصة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 56)

- ٣ - يكون التصرف في المضبوطات و أدوات التهريب ووسائل النقل المشار إليها بالبيع بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك ، حسب الأحوال ، كل فى حدود اختصاصاته وفقاً لأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ ولائحته التنفيذية المشار إليهما .
- وتباشر الهيئة العامة للخدمات الحكومية إجراءات البيع وفقاً للقواعد المقررة فى هذا الشأن .
- ٤ - يجوز بناءً على أمر قضائي ، بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك التصرف قبل صدور الحكم فى المضبوطات و أدوات التهريب القابلة للتلف أو النقصان بطريق الممارسة وذلك فى الحالات التى لا تحتتمل إجراء المزايدة ، وتودع حصيلة البيع أمانة إلى حين ثبوت أيلولتها نهائياً إلى الخزانة العامة .
- ٥ - تعدم بناءً على أمر قضائي ، بقرار من رئيس المصلحة أو رئيس مصلحة الجمارك كل فى حدود اختصاصه السلع المحظور تداولها أو الضارة بالصحة العامة أو التى يخشى من طرحها للبيع على أمن وسلامة المواطنين ، وذلك بعد استطلاع رأى الجهات الفنية المختصة .

مواد القانون - (مادة 48)

في جميع الأحوال لا يجوز للمصلحة إجراء تقدير الضريبة أو ضريبة الجدول أو تعديل الإقرار المقدم من المسجل إلا بناء على بيانات أو مستندات متاحة لديها وخلال خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء المدة المحددة قانوناً لتقديم الإقرار عن الفترة الضريبة، وتكون هذه المدة ست سنوات إذا كان المسجل متهرباً من أداء الضريبة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 57)

في تطبيق أحكام المادة (٤٨) من القانون ينقطع التقادم بالإخطار بعناصر ربط الضريبة أو بالتنبيه على المسجل بأدائها أو بالإحالة الى لجان الطعن .
ويعد من اسباب قطع التقادم : المطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة ، والتنبيه ، والحجز ، والطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حقه في تفليسه أو في توزيع ، وأي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى، وإذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً.

مواد القانون - (مادة 48)

وتنقطع المدة بأي سبب من أسباب قطع التقادم المنصوص عليها في القانون المدني أو بالإخطار بربط الضريبة أو التنبيه على المسجل بأدائها أو بالإحالة إلى لجان الطعن.

مواد القانون - (مادة 49)

تسري بالنسبة للسلع المستوردة الخاضعة للضريبة والتي لم يتم الإفراج عنها من الجمارك أحكام المخالفات والتهرب المنصوص عليها في قانون الجمارك.

مواد القانون - (مادة 50)

يجوز إسقاط الديون المستحقة للمصلحة على
المسجل في الأحوال الآتية:

إذا قضي نهائيًا بإفلاسه وأقفلت التفليسة.

إذا غادر البلاد لمدة عشر سنوات بغير أن يترك أموالاً.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 58)

تتبع القواعد التالية في تشكيل لجان الإسقاط المنصوص عليها في الفقرة الثانية من
المادة (٥٠) من القانون :

تكون لكل منطقة تنفيذية لجنة إسقاط واحدة على الأقل .

تكون رئاسة كل لجنة لأحد العاملين بالمصلحة من درجة مدير عام على الأقل .

وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الأصوات .

مواد القانون - (مادة 50)

3. إذا ثبت عدم وجود مال كافي يمكن التنفيذ عليه لدى المدين.

4. إذا توفى عن غير تركة.

- وتختص بالإسقاط لجان يصدر بتشكيلها قرار من الوزير أو من يفوضه وتعتمد توصياتها بقرار من رئيس المصلحة ويجوز سحب قرار الإسقاط إذا تبين أنه قام على سبب غير صحيح.
- وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد تشكيل هذه اللجان.

مواد القانون - (مادة 51)

- يكون للضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية وغيرها من المبالغ الأخرى المستحقة للمصلحة بمقتضى هذا القانون امتياز على جميع أموال المدينين بها أو المكلفين بتحصيلها وتوريدها إلى المصلحة بحكم القانون وذلك بالأولوية على كافة الديون الأخرى عدا المصاريف القضائية

الفصل الثاني الرقابة

مواد القانون - (مادة 52)

تحدد اللائحة التنفيذية نظم الرقابة اللازمة على دفاتر ومستندات المسجلين، ونظم الحسابات الآلية وأجهزة البيع الإلكتروني التي يستخدمها المسجلون في مباشرة نشاط بيع سلعة أو أداء أو استيراد خدمة خاضعة للضريبة أو ضريبة الجدول، بهدف التحقق من التزام المسجل بحسابهما وفقاً لأحكام هذا القانون.

وللوزير أو من يفوضه تقرير الأحكام والقواعد الإجرائية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون بما يتماشى وطبيعة نشاط بعض المسجلين.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 59)

في تطبيق أحكام المادة (٥٢) من القانون ، تتم الرقابة المتعلقة بالضريبة وضريبة الجدول على أسس مستندية ودفترية ، وعند استخدام المسجل لأنظمة الحاسب الآلي يحق للمصلحة مراجعة واختبار هذه الأنظمة للتأكد من جودتها .
وفي حالة عدم توافر هذه الأسس فلرئيس المصلحة تحديد القواعد والضوابط اللازمة لإحكام الرقابة ، و يجوز له في بعض الحالات ، لاعتبارات خاصة تتعلق بطبيعة السلعة، وضع إجراءات للرقابة وتقرير نظام رقابي خاص بها .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 59)

ومع مراعاة حكم الفقرة السابقة يراعى بالنسبة لسلع وخدمات الجدول المرافق للقانون

ما يأتى :

أولاً :

- ١ - لا يجوز إجراء عمليات تحويل الكحول النقى للوقود أو للصناعة إلا فى مصانع إنتاجه أو فى المناطق الجمركية إذا كان مستورداً .
ويشترط فى جميع الأحوال أن يتم التحويل بحضور لجنة من المصلحة يصدر بتشكيلها قرار من المدير العام المختص .
وإذا كان تحويل الكحول لأغراض الصناعة يتم وفقاً لنظام صناعى خاص وجب الحصول على موافقة هيئة الرقابة الصناعية فى كل حالة على حده .
- ٢ - بعد إتمام عملية التحويل سواء للوقود أو للصناعة تؤخذ عينة ثلاثية من الناتج ومن المواد الأخرى التى استعملت فى التحويل و تختتم الأوعية التى تم التحويل بداخلها ولا يفرج عن الكمية إلا بعد ورود نتيجة التحليل من المعمل بأنها محولة تحويلًا كافياً .
- ٣ - على أصحاب المصانع و المعامل الذين يسمح لهم بالحصول على كحول محول للصناعة إمساك دفاتر وسجلات مبين بها الكمية الواردة وكيفية التصرف فيها وتكون هذه الفواتير والسجلات خاضعة لإشراف المصلحة .
- ٤ - يقصد بالكحول المحول للصناعة ، الكحول المحول لاستخدامه فى إحدى الصناعات الأساسية التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس المصلحة بعد الاتفاق مع رئيس هيئة الرقابة الصناعية وتحديد مواد و نسب التحويل فى كل حالة .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 59)

ثانيًا :

١ - تلتزم المصانع و المعامل التي تنتج نبيذ العنب الطازج وعصير العنب الذي أوقف اختماره بإضافة الكحول والمشروبات الكحولية بامساك سجلات لإثبات مراحل التصنيع المختلفة (تخمير - تقطير - تكرير - كسر - تخفيف - تعبئة) و إخطار المصلحة قبل كل عملية بأربع و عشرين ساعة على الأقل لندب من يلزم لأعمال الرقابة بما فى ذلك وضع الأختام على الأجهزة والأدوات .

وعلى صاحب الشأن فور انتهاء عملية التقطير و كذا عمليات التخمير (بالنسبة للأنبذة) أن يحدد ميعاد التعبئة و تظل الكميات المنتجة حتى تتم التعبئة تحت الرقابة المباشرة للمصلحة .
ويقوم مندوب المصلحة بإثبات الكميات المعبأة ووضع العلامات المميزة (البندول) وإثبات مقدار الضريبة المستحقة وأخذ التعهد اللازم بأدائها وتثبت كل الإجراءات فى محضر يوقع عليه من مندوب المصلحة والمسجل أو من يفوضه قانونًا.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 59)

٢ - على صاحب الشأن إخطار المصلحة بعد تعبئة المشروبات الكحولية ، الداخل في صناعيتها الكحول الاثيلي النقي غير المحول مهما بلغت درجته الكحولية ، بأربع وعشرين ساعة ؛ لندب من يلزم للاطلاع على السجلات المسوكة بمعرفة المسجلات المدون بها كميات الكحول النقي المشتراه والتي تم كسرها وتعبئتها والاطلاع على فواتير الشراء وخصم الكميات التي تم كسرها وتعبئتها على الفواتير وأخذ إقرار على صاحب الشأن بأن الكحول النقي الذي تم كسره مسددة عنه الضريبة وضريبة الجدول المستحقة وأنه ليس ناتجاً من كحول آخر تم الحصول عليه بالتقطير بمعرفته أو من كحول محول للصناعة أو للوقود .
وتلصق علامة مميزة تعد لهذا الغرض على مسئولية صاحب الشأن على المشروبات الواردة قرين المسلسلين رقمي (٣/ج ، ٣/د) من البند (ثانيا) من الجدول .

٣ - على صاحب الشأن ، فيما يختص بصناعة العطور والكولونيا ، إمساك سجلات لإثبات الكميات المشتراه من الكحول النقي المستخدم في صناعيتها طبقاً للجدول المرافق للقانون، ويثبت في السجلات رقم الفاتورة وتاريخها .



مواد اللائحة التنفيذية (مادة 59)

ثالثاً :

يراعى عند نقل كمية من الكحول أو السوائل الكحولية أو الكحول المحول للوقود يزيد مقدارها على خمسة لترات من الكحول الصرف ، سواء كانت تلك الكمية مستوردة من الخارج أو محلية ، من بلد الى آخر الحصول على ترخيص بذلك من المصلحة ، ولا يصدر هذا الترخيص إلا بعد التحقق من أن الكمية خالصة الضريبة .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 59)

رابعاً :

يلتزم كل منتج صناعي أو مستورد للسلع التالي بيانها بوضع العلامات المميزة "البندول" على تلك السلع قبل تداولها بالأسواق .

١ - سلع واردة ضمن المسلسل رقم (١) من البند (أولاً) من الجدول المرافق للقانون :
السجائر

المعسل والنشوق والمدغمة

تفياك

سيجار وتبغ الغليون ومكبوس

٢ - سلع واردة ضمن المسلسل رقم ٣ (ج، د) من البند (ثانياً) من الجدول المرافق للقانون :
نبيد عنب طازج

عصير عنب أوقف أختماره بأضافة الكحول "بما في ذلك المستلا"

فرموت وأنبيذة أخرى

مشروبات مخمرة

مشروبات روحية ومشروبات كحولية محلاة ، معطرة

مشروبات كحولية أخرى

محضرات كحولية مركبة

مقطرات طبيعية

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 59)

خامساً :

مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ ، تلتزم المنشآت المرخص لها بإنتاج السجائر الشعبية ، والتوسكانى ، ودخان الغليون ، والمعسل ، والنشوق ، والمدغة ، ودخان الشعر المخلوط وغير المخلوط أن تمسك سجلات تثبت بها كميات التبغ المشتراة والداخلة فى التصنيع ، وعلى صاحب الشأن الاحتفاظ بالمستندات المثبتة لذلك .

ولا يجوز للمستورد بيع التبغ الخام لغير المصانع المرخصة والمسجلة لدى المصلحة ، وعلى المستورد إخطار المأمورية التابع لها ببيان بالمصانع التى يتم البيع لها وكميات التبغ الخام المباعة لتلك المصانع خلال أربعة ايام من تاريخ البيع على النموذج رقم (١٠٩ ض.ق.م) مع موافاة المأمورية بصورة من صفحة دفتر الخامات المثبت بها هذه المبيعات ، وتتولى المأمورية بعد ذلك إخطار المأموريات ، كل فيما يخصه .

مواد القانون - (مادة 53)

- للوزير وضع نظام أو أكثر يمكن المصلحة من الحصول إلكترونياً على الإقرارات الضريبية وصور أو بيانات الفواتير الضريبية المصدرة من المسجل أو إليه، وعلي المسجل الالتزام بإخطار المصلحة بصور الفواتير أو بياناتها وقسائم تحصيل ماكينات تسجيل النقدية وفقاً لهذا النظام عند طلبها.
- كما يجوز للوزير أو من يفوضه إلزام المنشآت أو بعضها استخدام ماكينات تسجيل المتحصلات النقدية التي توضح قيمة المبيعات أو التوريدات والضريبة المستحقة عليها.

مواد القانون - (مادة 54)

- لا يعتد بأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو أحد أغراضها الرئيسية تجنب الالتزام بالضريبة وضريبة الجدول أو تأجيله أو تخفيض عبء الضريبة، ويعتبر في تطبيق هذه المادة تجنبًا للضريبة :
1. التصرفات التي تتم بين الأشخاص المرتبطين في بيع السلع والخدمات الخاضعة للضريبة وضريبة الجدول ويكون الهدف منها عدم بلوغ أحدهم أو جميعهم حد التسجيل المقرر قانونًا.
 2. إنشاء شركات أو تقسيمها أو تجزئة المعاملات لأغراض ضريبية.

مواد القانون - (مادة 54)

- ويترتب على اعتبار المعاملة تجنبًا للضريبة أحقية المصلحة في إلزام المكلف بالتسجيل أو أداء الضريبة على أساس القيمة الحقيقية وفقا لظروف السوق وقوى التعامل.
- وذلك كله دون الإخلال بحق المكلف في إثبات أن المعاملة تمت لغير أغراض التجنب الضريبي.
- وتشكل لجنة أو أكثر برئاسة رئيس المصلحة أو من يفوضه وعضوية اثنين من العاملين بها بوظيفة مدير عام على الأقل وتختص بنظر حالات التجنب ويكون قرارها ملزمًا للمأمورية المختصة.

الفصل الثالث

إجراءات الطعن

مواد القانون - (مادة 55)

يكون للإخطار المرسل بكتاب موصي عليه مصحوبًا بعلم الوصول، أو بأي وسيلة إلكترونية لها الحجية في الإثبات وفقًا لقانون التوقيع الإلكتروني الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 2004 يصدر بتحديد قرار من الوزير، ذات الأثر المترتب على الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية، بما في ذلك إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز.

ويكون الإخطار صحيحًا قانونًا سواء تسلمه المسجل من المأمورية المختصة أو من لجنة الطعن المختصة أو تسلمه بمحل المنشأة أو بمحل إقامته المختار.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 60)

فى تطبيق حكم المادة (٥٥) من القانون ، يقصد بمحل الإقامة المختار المكان الذى يحدده المسجل لإخطاره بالنماذج الضريبية ، كمكتب المحامى أو المحاسب .
ويكون اثبات ارتداد الإخطار المرسل من المأمورية أو لجنة الطعن الى المسجل بكتاب موصى عليه مصحوبًا بعلم الوصول مؤشراً عليه من موزع البريد بما يفيد غلق المنشاه او غياب صاحبها أو رفض الاستلام ، بموجب محضر يحضره المأمور المختص أو عضو لجنة الطعن المختصة ممن لهم صفة الضبطية القضائية ، من ثلاث صور تحفظ الاولى بملف المسجل ، وتلصق الثانية على مقر المنشأه ، وتعلق الثالثة بلوحة الاعلانات بالمأمورية أو لجنة الطعن المختصة وتعلن على الموقع الالكتروني للمصلحة .

مواد القانون - (مادة 55)

وفي حالة غلق المنشأة أو غياب المسجل وتعذر إعلانه بإحدى الطرق المشار إليها وكذلك في حالة رفض المسجل تسلم الإخطار يثبت ذلك بموجب محضر يحرره أحد موظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر ذلك في لوحة المأمورية أو لجنة الطعن المختصة، بحسب الأحوال، مع لصق صورة منه على مقر المنشأة.

وإذا ارتد الإخطار مؤشراً عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة أو عدم التعرف على عنوان المسجل يتم إعلانه في مواجهة النيابة العامة بعد إجراء التحريات اللازمة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 60)

وعلى كل مأمورية أو لجنة طعن امساك سجل تقييد فيه المحاضر المشار إليها أول فأول .
وفي الحالات التي يرتد فيها الإخطار مؤشراً عليه بما يفيد عدم وجود المنشأة أو عدم التعرف على عنوان المسجل ، يقوم المأمور المختص أو عضو اللجنة المختصة ممن لهم صفة الضبطية القضائية بإجراء التحريات اللازمة ، فإن أسفرت هذه التحريات عن وجود المنشأة أو التعرف على عنوان المسجل ، يتم إعادة الإخطار بتسليمه إليه ، وإن لم تُسفر التحريات عن التعرف على المنشأة أو عنوان المسجل يتم إعلانه بالإخطار في مواجهة النيابة العامة.

مواد القانون - (مادة 55)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 60)

- ويعتبر النشر على الوجه السابق والإعلان في مواجهة النيابة العامة إجراءً قاطعاً للتقادم.
- ويكون للمسجل في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة أن يطعن في قرار المصلحة بربط الضريبة أو في قرار لجنة الطعن بحسب الأحوال وذلك خلال ستين يومًا من تاريخ توقيع الحجز عليه وإلا أصبح قرار المصلحة بربط الضريبة أو قرار اللجنة نهائيًا.

ولرئيس لجنة الطعن أن يطلب من المأمورية المختصة إجراء التحريات المشار إليها بواسطة أحد مأموري الضرائب بها ممن لهم صفة الضبطية القضائية ، ويجب في هذه الحالة إجراء التحريات على وجه السرعة وموافاة رئيس اللجنة بنسخه من محضر التحريات موضعا به ما أسفرت عنه.

وفي تطبيق حكم الفقرة الأخيرة من المادة (٥٥) من القانون ، يقصد بتاريخ توقيع الحجز على المسجل تاريخ علمه بهذا الحجز.

مواد القانون - (مادة 56)

- في الحالات التي يتم فيها تعديل أو تقدير الضريبة من المصلحة يتم إخطار المسجل بذلك بخطاب موصى عليه مصحوبًا بعلم الوصول أو بأية وسيلة إلكترونية لها حجية في الإثبات وفقًا لقانون التوقيع الإلكتروني أو بأية وسيلة كتابية يتحقق بها العلم اليقيني بذلك التعديل أو التقدير.
- ويكون للمسجل الطعن على ذلك التعديل أو التقدير خلال ثلاثين يومًا من تاريخ علمه بهذا التعديل أو التقدير.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 41)

في تطبيق أحكام المواد أرقام (٣١) و (٥٦) و (٥٩) من القانون ، تكون الضريبة واجبة الأداء في الأحوال الآتية :

- ١ - من واقع الإقرار الضريبي .
 - ٢ - من واقع الإتفاق باللجنة الداخلية .
 - ٣ - من واقع قرار لجنة الطعن ولو كان مطعونًا عليه .
 - ٤ - في حالة عدم الطعن على نماذج الإخطار بعناصر ربط الضريبة .
 - ٥ - من واقع حكم محكمة واجب النفاذ ولو كان مطعونًا عليه .
- وفي جميع الأحوال تستحق الضريبة الإضافية من تاريخ إنتهاء المدة المحددة لتقديم الاقرار حتى تاريخ السداد ، مع عدم الإخلال بأحكام المادة ١٧ من هذه اللائحة .

مواد القانون - (مادة 56)

- ويكون الطعن المقدم من المسجل علي تعديل أو تقدير الضريبة بصحيفة من ثلاث صور يودعها المأمورية المختصة وتسلم إحداها للمسجل مؤشراً عليها من المأمورية بتاريخ إيداعها وتثبت المأمورية في دفتر خاص ببيانات الطعن وملخصاً بأوجه الخلاف التي تتضمنها.
- وتقوم المصلحة بالبت في ذلك الطعن بواسطة لجان داخلية يصدر بتشكيلها وتحديد مقرها ونطاق اختصاصها قرار من رئيس المصلحة، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطعن.
- فإذا تم التوصل إلى تسوية أوجه الخلاف تصبح الضريبة نهائية.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 61)

في تطبيق أحكام المادة (٥٦) من القانون ، يكون إخطار المسجل بتعديل الضريبة على النموذج رقم (١٥ ض.ق.م) وفي حالة تقدير الضريبة لعدم تقديم المسجل للإقرار الضريبي يكون الإخطار على النموذج رقم (١٤ ض.ق.م) وذلك كله بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بأى وسيلة إلكترونية لها الحجية فى الإثبات وفقاً لقانون التوقيع الإلكتروني أو بأى وسيلة كتابية يتحقق بها العلم اليقيني لذلك التعديل أو التقدير .

ويكون للمسجل الطعن على ذلك التعديل أو التقدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ علمه بهذا التعديل أو التقدير .

مواد القانون - (مادة 56)

وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية أوجه الخلاف تقوم المأمورية بإخطار المسجل بذلك، وعليها إحالة أوجه الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة خلال ثلاثين يومًا من تاريخ البت في هذه الأوجه على أن تقوم بإخطار المسجل بالإحالة بكتاب موصي عليه مصحوبًا بعلم الوصول، فإذا انقضت مدة الثلاثين يومًا دون قيام المأمورية بإحالة الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة كان للمسجل أن يعرض الأمر كتابة على رئيس هذه اللجنة مباشرة أو بكتاب موصي عليه مصحوبًا بعلم الوصول خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ انتهاء المدة المحددة سلفًا، وعلي رئيس اللجنة خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ عرض الأمر عليه أو وصول كتاب المسجل إليه أن يحدد جلسة لنظر النزاع ويأمر بضم ملف المسجل.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 61)

ويكون الطعن المقدم من المسجل على تعديل أو تقدير الضريبة بصحيفة من ثلاث صور يودعها المأمورية المختصة وتسلم إحداها للمسجل مؤشراً عليها من المأمورية بتاريخ إيداعها وتثبت المأمورية في دفتر خاص ببيانات الطعن وملخصاً بأوجه الخلاف التي تتضمنها ، على أن تقوم بإحالتها للجنة الداخلية المختصة .
وفي حالة ورود علم الوصول بما يفيد الاستلام دون أن يتم الطعن خلال المدة المشار إليها يعتبر تعديل أو تقدير الضريبة من قبل المصلحة نهائياً .

مواد القانون - (مادة 56)

- ويجوز اتخاذ أى من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بأية وسيلة إلكترونية يحددها الوزير.
- ويعتبر تعديل أو تقدير الضريبة من قبل المصلحة نهائياً إذا لم يقدم الطعن خلال المواعيد المشار إليها.
- وتنظم اللائحة التنفيذية قواعد تشكيل اللجان الداخلية وإجراءات العمل فيها وإثبات الاتفاقات التي تتم أمامها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 62)

فى تطبيق أحكام المادة (٥٦) من القانون ، يكون إخطار المسجل بتعديل الضريبة على النموذج رقم (١٥ ض.ق.م) وفى حالة تقدير الضريبة لعدم تقديم المسجل للإقرار الضريبى يكون الإخطار على النموذج رقم (١٤ ض.ق.م) وذلك كله بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بأى وسيلة إلكترونية لها الحجية فى الإثبات وفقاً لقانون التوقيع الإلكتروني أو بأى وسيلة كتابية يتحقق بها العلم اليقيني لذلك التعديل أو التقدير .

ويكون للمسجل الطعن على ذلك التعديل أو التقدير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ علمه بهذا التعديل أو التقدير .

ويكون الطعن المقدم من المسجل على تعديل أو تقدير الضريبة بصحيفة من ثلاث صور يودعها المأمورية المختصة وتسلم إحداها للمسجل مؤشراً عليها من المأمورية بتاريخ إيداعها وتثبت المأمورية فى دفتر خاص ببيانات الطعن وملخصاً بأوجه الخلاف التى تتضمنها ، على أن تقوم بإحالتها للجنة الداخلية المختصة .

وفى حالة ورود علم الوصول بما يفيد الاستلام دون أن يتم الطعن خلال المدة المشار إليها يعتبر تعديل أو تقدير الضريبة من قبل المصلحة نهائياً .

مواد القانون - (مادة 56)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 62)

تشكل اللجان الداخلية المنصوص عليها في المادة (٥٦) من القانون بقرار من رئيس المصلحة برئاسة أحد العاملين بالمصلحة من درجة مدير عام وعضوية اثنين من العاملين بها.

ويراعى فى تشكيل اللجان الداخلية ، وإجراءات نظرها للطعون،القواعد الآتية:

- ١ - ألا يكون عضو اللجنة قد سبق له نظر الموضوع سواء بالفحص أو المراجعة.
- ٢ - يجوز تعيين رئيس إحتياطى لرئيس اللجنة يحل محله فى حالة وجود مانع، على ألا يقوم بالبت فى الطعن إلا بعد الإطلاع على كافة مستندات الطعن.
- ٣ - تقوم المأمورية المختصة بإحالة الطعن المقدم من المسجل إلى اللجنة الداخلية فى ميعاد غايته يومان من تاريخ استلام الطعن ، وتقوم اللجنة الداخلية بإخطار المأمورية بقرارها خلال يومين من تاريخ صدوره ، وتقوم المأمورية بإخطار المسجل بقرار اللجنة الداخلية خلال يومين من تاريخ استلامها القرار .

مواد القانون - (مادة 56)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 62)

- ٤ - تكون عضوية تلك اللجان لمدة عام قابل للتجديد لمدة أو لمدد أخرى .
- ٥ - على اللجنة إصدار قرارها مسبباً ، وغير معلق على شرط ، ومحدداً به مبلغ الضريبة المستحقة و أسس حساب الضريبة على وجه الدقة ، على ان تقوم اللجنة بالبت فى الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم الطعن مستوفياً لكافة مستنداته وصالحاً للفصل فيه .



مواد اللائحة التنفيذية (مادة 63)

على اللجنة الداخلية اخطار المسجل بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول بتاريخ الجلسة ، و فى حالة عدم حضوره أو من يمثله قانونا فى التاريخ المحدد يتم اخطاره بكتاب ثان اخير.

وفى حالة عدم حضور المسجل أو من يمثله فى الموعد الثانى تقوم اللجنة الداخلية بإحالة الخلاف الى لجنة الطعن المختصة وتخطر المسجل بذلك .

مواد القانون - (مادة 56)

مواد القانون - (مادة 56)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 64)

تكون جلسات اللجنة الداخلية سرية ، ويجب إثبات ما يتم تناوله بالجلسة في محضر مؤيد بالمستندات المقدمة من المسجل والمأمورية.
وعلى اللجنة مناقشة جميع بنود الخلاف وأوجه الدفاع التي يقدمها المسجل ، وأن ترد على كل بند من هذه البنود .

وفي حالة التوصل إلى تسوية أوجه الخلاف مع المسجل يصدر القرار بما تم الاتفاق عليه وتصبح الضريبة نهائية ، وفي حالة عدم التوصل إلى تسوية أوجه الخلاف تحدد اللجنة هذه الأوجه وراى اللجنة بشأنها ، وتقوم المأمورية بإحالة أوجه الخلاف الى لجنة الطعن المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ البت فى هذه الأوجه ، وتخطر المسجل بذلك .

فإذا انقضت مدة الثلاثين يوماً دون قيام اللجنة الداخلية بإحالة الخلاف إلى لجنة الطعن المختصة كان للمسجل أن يعرض الأمر كتابة أو بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً التالية على رئيس لجنة الطعن المختصة .

مواد القانون - (مادة 56)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 64)

وعلى رئيس لجنة الطعن المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليه
أو وصول كتاب المسجل إليه أن يحدد جلسة لنظر النزاع ويأمر بضم ملف النزاع .
ويجوز اتخاذ أى من الإجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة بأى وسيلة إلكترونية .
ويجب أن يوقع محضر اللجنة الداخلية من رئيس اللجنة وأعضائها و المسجل أو من
يمثله قانوناً .

ويكون للمسجل الحق فى الحصول على نسخة من هذا المحضر .



مواد اللائحة التنفيذية (مادة 65)

تختص اللجان الداخلية المنصوص عليها في المادة (٥٦) من القانون بالفصل في الطعون المقدمة من المسجلين طعنًا على تعديل أو تقدير الضريبة على أن يتم ذلك خلال ستين يومًا من تاريخ تقديم الطعن .

مواد القانون - (مادة 56)



مواد اللائحة التنفيذية (مادة 66)

يجب ان يتوافر بكل لجنة داخلية السجلات الآتية :

- ١ - سجل قيد الطعون
- ٢ - سجل محاضر الجلسات
- ٣ - سجل القرارات التي تنتهي اليها اللجنة

مواد القانون - (مادة 56)

مواد القانون - (مادة 57)

تشكل لجان الطعن بقرار من الوزير أو من يفوضه من رئيس من غير العاملين بالمصلحة، وعضوية اثنين من موظفي المصلحة يختارهما الوزير أو من يفوضه، واثنين من ذوى الخبرة ممن ترشحهم نقابة التجاريين من بين المحاسبين المقيددين في جدول المحاسبين والمراجعين لشركات الأموال بالسجل العام لمزاولة المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 67)

فى تطبيق أحكام المادة (٥٧) من القانون يراعى الآتى :

- ١ - يصدر بتشكيل لجان الطعن قرار من الوزير ، وتشكل كل لجنة من رئيس من غير العاملين بالمصلحة يختاره الوزير ، وعضوية إثنين من موظفي المصلحة يختارهما رئيس المصلحة ، وإثنين من ذوى الخبرة ممن ترشحهم نقابة التجاريين من بين المحاسبين المقيددين فى جدول المحاسبين والمراجعين لشركات الأموال بالسجل العام لمزاولة المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة .
- ٢ - لرئيس المصلحة تعيين أعضاء احتياطيين لموظفي المصلحة باللجان فى المدن التى بها لجنة واحدة .
- ٣ - يعتبر الأعضاء الأصليون أعضاء احتياطيين بالنسبة إلى اللجان الأخرى فى المدن التى بها أكثر من لجنة ، ويكون نديهم بدلاً من الأعضاء الأصليين الذين يتخلفون عن الحضور من اختصاص رئيس اللجنة الأصلية أو أقدم أعضائها عند غيابه.
- ٤ - يجب ألا يكون قد سبق لأى من أعضاء اللجنة نظر موضوع الطعن سواء بالفحص أو المراجعة أو الإعتماد .
- ٥ - للجنة أن تستمع إلى المسجل أو وكيله ، وكذلك المأمورية المختصة دون أن يكون لهما صوت محدود فى القرار.

مواد القانون - (مادة 57)

و للوزير أو من يفوضه تعيين أعضاء احتياطيين لموظفي المصلحة باللجان في المدن التي بها لجنة واحدة، ويعتبر الأعضاء الأصليون أعضاءً احتياطيين بالنسبة إلى اللجان الأخرى في المدن التي بها أكثر من لجنة، ويكون ندبهم بدلاً من الأعضاء الأصليين الذين يتخلفون عن الحضور من اختصاص رئيس اللجنة الأصلية أو أقدم أعضائها عند غيابه.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 67)

- ٦ - تلتزم لجنة الطعن بنظر المعروض عليها من أوجه الخلاف التي لم يتم تسويتها دون نظر أية مسائل جديدة .
- ٧ - يجب أن يصدر قرار لجنة الطعن مسبباً ، وغير معلق على شرط ، ومحدداً به مبلغ الضريبة و أسس حساب الضريبة على وجه الدقة .
- ٨ - يتم تقييم أعمال اللجنة سنوياً في ضوء ماتم إنجازه من طعون وما إنتهت إليه تلك الطعون ، وتحدد مكافآت أعضاء اللجان والأمانات الفنية في ضوء الحالات التي تم إنجازها .
- ٩ - تكون عضوية تلك اللجان بالنسبة لموظفي المصلحة لمدة عام قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى .

مواد القانون - (مادة 57)

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحًا إلا إذا حضرها رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل، ويتولى أمانة سر اللجنة موظف تندبه المصلحة.

وتكون لجان الطعن دائمة وتابعة مباشرة للوزير، ويصدر قرار منه أو من يفوضه بتحديددها، وبيان مقرها، واختصاصها المكاني، ومكافآت أعضائها.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 68)

تمسك لجان الطعن المنصوص عليها في المادة (٥٧) من القانون السجلات الآتية:

- ١ - سجل الطعون الضريبية ، و يقيد به الطعون حسب تاريخ ورودها ، ويجب أن يتضمن القيد البيانات الخاصة بكل طعن .
 - ٢ - سجل الجلسات ، ويقيد به الطعون المعروضة على لجنة الطعن في كل جلسة القرارات التي تتخذها اللجنة في كل منها .
 - ٣ - سجل المقررين ، ويقيد به الطعون المسلمة لكل عضو .
 - ٤ - أية سجلات أخرى تتطلبها طبيعة العمل باللجنة .
- ويكون القيد في السجلات المشار إليها بمعرفة أمانة اللجنة .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 69)

يكون العمل بلجان الطعن المنصوص عليها في هذه اللائحة على النحو الآتي :

- ١ - يحدد رئيس اللجنة مقررًا للحالة من بين عضوى اللجنة المعينين من المصلحة.
- ٢ - يقوم كل مقرر بدراسة ما يحال اليه من طعون و كافة اوجه الدفاع المتعلقة بها ،
ويعد مسودة القرار فى كل طعن .
- ٣ - تتم المداولة مع باقى اعضاء اللجنة على مسودة القرار بعد اطلاعهم على أوراق الطعن .
- ٤ - يصدر قرار اللجنة بعد المداولة طبقا لحكم المادة (٥٩) من القانون .

مواد القانون - (مادة 57)

مواد القانون - (مادة 58)

تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين المسجلين والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون.

وتخطر اللجنة كلاً من المسجل والمصلحة بميعاد جلسة نظر الطعن قبل انعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 70)

يجب على لجان الطعن انجاز المعدلات التي تحددها الإدارة المشرفة على لجان الطعن .
وعلى لجنة الطعن إخطار كل من الطاعن والمأمورية المختصة بموعد الجلسة المحددة لنظر الطعن على النموذج رقم (٣١٦ طعن ض.ق.م) بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول .
وللجنة في حالة عدم حضور المسجل ، أو عدم تقديمه أية مذكرات أو مستندات ، أن تفصل في الطعن في ضوء المستندات المعروضة عليها .

ويجب على رئيس اللجنة وأمين السر توقيع قرارات اللجنة في خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها .
ويكون إعلان كل من المصلحة والمسجل بقرار اللجنة ، بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول ، وذلك على النموذج رقم (١/٣١٦ طعن ض.ق.م) .

مواد القانون - (مادة 58)

- ولها أن تطلب من كل من المصلحة والمسجل تقديم ما تراه ضروريًا من البيانات والأوراق، وعلى المسجل الحضور أمام اللجنة بنفسه أو بوكيل عنه، وإلا فصلت اللجنة في الطعن في ضوء المستندات المقدمة.
- وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير المصلحة وطلبات المسجل، ويعدل ربط الضريبة وفقًا لقرار اللجنة، فإذا لم تكن الضريبة قد حصلت فيكون تحصيلها بمقتضى هذا القرار.

مواد القانون - (مادة 59)

- تكون جلسات لجان الطعن سرية، وتصدر قراراتها مسببة بأغلبية أصوات الحاضرين وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس، ويوقع على القرارات كل من الرئيس وأمين السر خلال خمسة عشر يومًا على الأكثر من تاريخ صدورها.
- وتلتزم اللجنة بمراعاة الأصول والمبادئ العامة لإجراءات التقاضى، ويعلم كل من المسجل والمصلحة بالقرار الذى تصدره اللجنة بكتاب موصى عليه مصحوبًا بعلم الوصول، وتكون الضريبة واجبة الأداء من واقع قرار لجنة الطعن، ولا يمنع الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة من تحصيل الضريبة.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 71)-(41)

على لجنة الطعن مراعاة الأصول و المبادئ العامة لإجراءات التقاضى ، ومنها :

- ١ - الاختصاص المكانى المحدد بقرار إنشائها .
- ٢ - إعلان أطراف الخلاف على النحو المقرر قانونًا .
- ٣ - أحكام الرد والتنحى فى الأحوال المقررة قانونًا .
- ٤ - مناقشة كافة الدفع المقدمة فى الطعن .
- ٥ - تسبيب القرارات .
- ٦ - الالتزام بالمواعيد المحددة قانونًا .



مواد القانون - (مادة 60)

لكل من المصلحة والمسجل الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة خلال ستين يومًا من تاريخ الإعلان بالقرار.



مواد القانون - (مادة 61)

يجوز للمحكمة أن تنظر الدعاوى التي ترفع من المسجل أو عليه في جلسة سرية، ويكون الحكم فيها دائما على وجه السرعة.

مواد القانون - (مادة 62)

- تطبق أحكام وإجراءات التحكيم المنصوص عليها في قانون الجمارك بالنسبة للسلع والخدمات المستوردة التي تخضع لرقابة مصلحة الجمارك.

الفصل الرابع موظفو المصلحة وواجباتهم

مواد القانون - (مادة 63)

- لموظفي المصلحة الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له.
- ولهم في سبيل ذلك بإذن كتابي من رئيس المصلحة أو من ينيبه، معاينة المعامل والمصانع والمخازن والمحال والمنشآت وغيرها مما يباشر نشاطًا في سلع أو خدمات خاضعة للضريبة، ويجوز في حالات الضبط الاستعانة برجال السلطات الأخرى إذا تطلب الأمر ذلك.

مواد القانون - (مادة 64)

- لموظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات والدفاتر والسجلات والفواتير والوثائق أيًا كان نوعها المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون وضبطها عند توافر دلائل على وجود مخالفة لأحكامه.
- ولهم بإذن كتابي من رئيس المصلحة أو من ينوبه أخذ عينات محددة من السلع للتحليل أو الفحص.
- ويلتزم كل شخص يكون له بحكم وظيفته أو اختصاصه أو عمله شأن في تقدير أو ربط أو تحصيل الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون أو في الفصل فيما يتعلق بها من منازعات بمراعاة سرية المهنة.

مواد القانون - (مادة 64)

- ولا يجوز لأى من العاملين بالمصلحة ممن لا يتصل عملهم بتقدير أو ربط أو تحصيل الضريبة إعطاء أى بيانات أو اطلاع الغير على أية ورقة أو بيان أو ملف أو غيره إلا في الأحوال المصرح بها قانونا.
- ولا يجوز إعطاء بيانات من الملفات الضريبية إلا بناء على طلب كتابي من المسجل أو بناء على نص في أى قانون آخر.
- ولا يعتبر إفشاء للسرية إعطاء بيانات للخلف المشار إليه في المادة (8) من القانون، أو تبادل المعلومات والبيانات بين المصالح الإيرادية التابعة لوزارة المالية وفقًا للتنظيم الذى يصدر به قرار من الوزير.

مواد القانون - (مادة 65)

- في غير حالات التلبس بالجريمة، لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق في الجرائم التي تقع من موظفي المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية أثناء تأدية عملهم أو بسببه إلا بناء على طلب كتابي من الوزير أو من يفوضه.
- وفي جميع الأحوال لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عليهم إلا بعد الحصول على هذا الطلب.

مواد اللائحة التنفيذية(مادة 72)

فى تطبيق حكم المادة (٦٥) من القانون ، تشكل لجنة برئاسة رئيس المصلحة أو نائبه وعضوية كل من رئيس قطاع الشئون التنفيذية ورئيس الإدارة المركزية للقضايا ورئيس الإدارة المركزية للتفتيش ومدير عام الشئون القانونية ، وذلك لدراسة ما ينسب من اتهام إلى موظفى المصلحة ممن لهم صفة الضبطية القضائية أثناء تأدية أعمالهم أو بسببه . وللجنة أن تستعين بمن تراه ، وعليها إعداد تقرير بتوصياتها للعرض على وزير المالية أو من يفوضه ، لإتخاذ اللازم نحو إصدار طلب إحراء التحقيق فى الجرائم التى تقع من موظفى المصلحة المشار إليهم فى الفقرة السابقة .
ويصدر قرار من رئيس المصلحة بتشكيل الأمانة الفنية لتلك اللجنة .

المحاضرة السادسة

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 66)

- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه فضلاً عن الضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية المستحقة كل من خالف أحكام الإجراءات والنظم المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية دون أن يكون عملاً من أعمال التهرب المنصوص عليها فيه.
- وتعد مخالفة لأحكام هذا القانون الحالات الآتية:
 1. التأخر في تقديم الإقرار وأداء الضريبة وضريبة الجدول عن المدة المحددة في المادة (15) من القانون بما لا يجاوز ستين يومًا.
 2. تقديم بيانات خاطئة عن المبيعات من السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة إذا ظهرت فيها زيادة عما ورد بالإقرار.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 66)

1. ظهور عجز أو زيادة في السلع المودعة في المناطق والأسواق الحرة بالمخالفة لأحكام قانون الجمارك.
2. عدم إخطار المصلحة بالتغييرات التي حدثت على البيانات الواردة بطلب التسجيل خلال الموعد المحدد.
3. عدم تمكين موظفي المصلحة من القيام بواجباتهم أو ممارسة اختصاصاتهم في الرقابة والتفتيش والمعاينة والمراجعة وطلب المستندات أو الاطلاع عليها.
4. وتضاعف العقوبة في حالة ارتكاب أى من الأفعال المشار إليها خلال ثلاث سنوات.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 67)

- مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد منصوص عليها في أى قانون آخر، يعاقب على التهرب من الضريبة وضريبة الجدول بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.
- ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب، وذلك فيما عدا السفن والطائرات، ما لم تكن أعدت أو أجريت فعلاً بمعرفة مالكيها لهذا الغرض.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 67)

- ويحكم على الفاعلين متضامين بالضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما، بحسب الأحوال، والضريبة الإضافية.
- وتضاعف العقوبة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة في حالة تكرار الجريمة خلال الثلاث سنوات.
- وتنظر قضايا التهرب عند إحالتها إلى المحاكم على وجه الاستعجال.
- وفي جميع الأحوال تعد جريمة التهرب من الضريبة وضريبة الجدول من الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 68)

يعد تهربًا من الضريبة وضريبة الجدول يعاقب عليه بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (67) من هذا القانون، ما يأتي:

1. عدم التقدم للمصلحة للتسجيل في المواعيد المحددة .
2. بيع السلعة أو أداء الخدمة أو استيراد أى منهما دون الإقرار عنها، وسداد الضريبة وضريبة الجدول المستحقة.
3. خصم الضريبة أو ضريبة الجدول كليًا أو جزئيًا دون وجه حق بالمخالفة لأحكام وحدود الخصم.
4. استرداد الضريبة أو ضريبة الجدول كلها أو بعضها دون وجه حق مع العلم بذلك .
5. تقديم مستندات أو سجلات مزورة أو مصطنعة للتخلص من سداد الضريبة وضريبة الجدول كلها أو بعضها.
6. عدم إصدار السجل فواتير عن مبيعاته من السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة وضريبة الجدول.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 68)

7. انقضاء ستين يومًا على انتهاء المواعيد المحددة لسداد الضريبة وضريبة الجدول دون الإقرار عنها وسدادها.
8. إصدار غير المسجل لفواتير محملة بالضريبة وضريبة الجدول.
9. عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات والضوابط التي تكفل انتظام إصدار الفواتير وفقًا لأحكام المادة (12) من هذا القانون.
10. اصطناع فواتير للغير دون أن تكون صادرة عن عمليات بيع حقيقية، وتقع المسؤولية بالتضامن بين مصدر الفاتورة المصطنعة والمستفيد منها.
11. عدم إمساك المسجل سجلات أو دفاتر محاسبية منتظمة وفقًا لأحكام المادة (13) من هذا القانون.
12. حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 68)

13. عدم تقديم إقرار ضريبي نهائي، وتسديد كامل الضريبة المستحقة بموجب هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ إلغاء التسجيل.

14. عدم الالتزام بأحكام المادة (40) أو المادة (42) من هذا القانون.

15. وضع علامات أو اختام مصطنعة للتخلص من سداد ضريبة الجدول كلها أو بعضها.

16. قيام المنتج أو الموزع أو التاجر ببيع سلع الجدول التي يكون وعاء الضريبة وضريبة الجدول عليها هو سعر بيع المستهلك بسعر أعلى من السعر الذي تم احتساب الضريبة عليه، سواء السعر المعلن من المنتجين أو المستوردين لتلك السلع أو الوارد بالقوائم السعرية المحددة بمعرفة الوزير، وذلك كله دون سداد الضريبة المستحقة على الزيادة في السعر.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 68)

17. حيازة سلع الجدول بقصد الاتجار دون أن يكون ملصقًا عليها العلامة المميزة (البندول) والتي يصدر قرار من الوزير بوضع هذه العلامة عليها.

18. التصرف في السلع المعفاة من الضريبة وضريبة الجدول أو استعمالها في غير الغرض الذي أعفيت من أجله خلال فترة الحظر دون إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة.

19. عدم الالتزام بأحكام المادة الرابعة أو المادة الخامسة من مواد الإصدار.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 69)

- مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها بالمادة (67) من هذا القانون، يحكم بمصادرة السلع الواردة بالجدول المرافق لهذا القانون موضوع التهرب، فإذا لم تضبط حكم بما يعادل قيمتها، ويجوز الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهرب وذلك عدا السفن والطائرات ما لم تكن أعدت خصيصًا أو أجرت فعلا لهذا الغرض.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 70)

في حالة وقوع أى فعل من أفعال التهرب من الضريبة من أحد الأشخاص الاعتبارية يكون المسئول عنه الشريك المسئول أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة ممن يتولون الإدارة الفعلية على حسب الأحوال.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 73)

فى تطبيق حكم المادة (٧٠) من القانون ، فى حالة وقوع أى فعل من أفعال التهرب من الضريبة من أحد الأشخاص الاعتبارية يكون المسئول هو الشريك المسئول عنه أو المدير أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة ممن يتولون الإدارة الفعلية وفقاً للنظام المعمول به فى المنشأة ، على أن تخطر إدارة المنشأة المأمورية المختصة باسم المسئول عند تغييره وذلك خلال واحد وعشرين يوماً.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 71)

- يعاقب بالوقف عن ممارسة المهنة لمدة عام وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين خالف الالتزام المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة (30) من هذا القانون وفي حالة العودة تضاعف العقوبة الأصلية.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 72)

- لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهرب وغيرها من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بناء على طلب من الوزير أو من يفوضه.

- ويجوز للوزير أو من يفوضه التصالح في الجرائم المشار إليها، وذلك قبل صدور حكم بات في الدعوى مقابل سداد الضريبة أو ضريبة الجدول المستحقة أو كليهما، حسب الأحوال، والضريبة الإضافية، وذلك بالإضافة إلى تعويض لا يجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليه في المادة (66) إذا كان التصالح في جريمة من الجرائم المنصوص عليها بها،

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 74)

فى تطبيق أحكام المادة (٧٢) من القانون ، يفوض رئيس المنطقة الضريبية المختص فى إصدار طلب رفع الدعوى العمومية عن الجرائم الواردة بالمادة (٦٦) من القانون .
وفى نفس القطاع التنفيذى فى التصالح فى ذات الجرائم مقابل أداء الضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية والتعويض المنصوص عليه .
وفى نفس رئيس المصلحة بالتصالح فى الجرائم الواردة بالمادة (٦٨) من القانون التى لا تتجاوز قيمة الضريبة وضريبة الجدول والضريبة الإضافية والتعويض المقرر قانونا عنها مليون جنيه .

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 72)

- وتعويض يعادل نصف الضريبة أو ضريبة الجدول أو كليهما، بحسب الأحوال، إذا كان التصالح في جريمة من جرائم التهرب، أما إذا كان التصالح في الجريمة المنصوص عليها في المادة (71) من هذا القانون فيتحدد التعويض بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها بها.
- ويترتب مباشرة على التصالح انقضاء الدعوى الجنائية وإلغاء ما ترتب على قيامها من آثار بما في ذلك العقوبة المقرضى بها.



المحاضرة السابعة

أحكام ختامية

مواد القانون - (مادة 73)

- للوزير بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء وضع نظام أو أكثر لإثابة العاملين بالمصلحة في ضوء معدلات أدائهم وحجم مستوى إنجازهم في العمل.

الجرائم والعقوبات

مواد القانون - (مادة 74)

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 75)

- يجوز للوزير بعد موافقة مجلس الوزراء

تقرير نظام حوافز لتشجيع التعامل بالفواتير

الضريبية على أن يتضمن هذا النظام

المجالات والشروط والقواعد اللازمة

لتنفيذه وذلك بما لا يجاوز (1%) من

الضريبة المحصلة سنويا وتحدد اللائحة

التنفيذية القواعد المنظمة لذلك.

في تطبيق حكم المادة (٧٤) من القانون ، يجوز للوزير بعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرير نظام للحوافز في صورة رد ضريبة للمستهلك النهائي في غير أغراض الاتجار ،

شريطة تقديم فواتير ضريبية صحيحة .

ويصدر بتحديد المجالات التي تطبق عليها هذه الحوافز والجوائز ونظم إدارتها قرار

من الوزير بعد موافقة مجلس الوزراء على ذلك .

الجرائم والعقوبات

سلع وخدمات الجدول المرافق لمشروع قانون بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة

٢	الصف	المعاملة الضريبية طبقاً لقانون القيمة المضافة	
		وحدة التحصيل	قناة الضريبة
ولا - سلع وخدمات تخضع لضريبة الجدول فقط :			
١	تبغ :	القيمة	(١٠٠٪) بحد أدنى ٤٠ جنيهاً على الكيلو جرام (صافي)
	(أ) تبغ خام أو غير مصنوع ، وفضلاته ١ - تمباك		
	٢ - غير (٢٠ ١)		
	(ب) تبغ مصنوع خلاصات وأرواح تبغ :		
	١ - سيجار ، وتبغ الغليون ، ومكبوس ...		
	٢ - سيجار توسكاني (السيجار المستخدم في صناعته الأدخنة السوداء ، المسواة بالنار)		

- (١) يلتزم المستورد بإخطار المصلحة ببيان الجهات التي تم بيع التبغ إليها وكيفية التصرف في كميات التبغ المستوردة وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية للشهر الذي تم فيه البيع .
- (٢) يتم تسوية ضريبة الجدول المحصلة عن هذا الصف في حالة دخوله في منتج محلي من ضريبة الجدول المستحقة على هذا المنتج المحلي الذي يدخل الصف في تكوينه .

الجرائم والعقوبات

(تابع) سلع وخدمات الجدول المرافق لمشروع قانون بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة

م	الصف	المعاملة الضريبية طبقاً لقانون القيمة المضافة	
		وحدة التحصيل	قناة الضريبة
تابع ب/١	٣ - السجائر (١ ، ٢)	لكل ٢٠ سيجارة	(٥٠٪) من سعر بيع المستهلك النهائي
		والعبوات الأخرى بذات النسبة	بالإضافة إلى : ٢٧٥ قرشاً للعبوة التي يقل سعر بيع المستهلك النهائي عن ١٣ جنيهاً . ٤٢٥ قرشاً للعبوة التي يكون سعر بيع المستهلك النهائي ١٣ جنيهاً وحتى أقل من ٢٣ جنيهاً . ٥٢٥ قرشاً للعبوة التي يكون سعر بيع المستهلك النهائي ٢٣ جنيهاً فأكثر .

- (١) تعد أسعار بيع المنتجات للمستهلك النهائي والمعلنة في تاريخ العمل بهذا القانون هي الحد الأدنى لوعاء احتساب ضريبة الجدول المستحقة على تلك الأصناف .
- (٢) تحصل ضريبة الجدول على إجمالي سعر بيع المستهلك النهائي (شاملاً كافة الضرائب والرسوم) من المنتج أو المستورد عند الإفراج الجمركي .
- (١) يلتزم المستورد بإخطار المصلحة ببيان الجهات التي تم بيع التبغ إليها وكيفية التصرف في كميات التبغ المستوردة وذلك خلال الخمسة عشر يوماً التالية للشهر الذي تم فيه البيع .
- (٢) يتم تسوية ضريبة الجدول المحصلة عن هذا الصف في حالة دخوله في منتج محلي من ضريبة الجدول المستحقة على هذا المنتج المحلي الذي يدخل الصف في تكوينه .

الجرائم والعقوبات

(تابع) سلع وخدمات الجدول المرافق لمشروع قانون بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة

٢	الصف	المعاملة الضريبية طبقاً لقانون القيمة المضافة	
		وحدة التحصيل	قمة الضريبة
تابع ١/ب	٤ - المعسل والنشوق والمدغة ودخان الشعير المخلوط وغير المخلوط	القيمة	(١٥٠٪)
	٥ - خلاصات وأرواح التبغ	القيمة	(٥٠٪)
	٦ - غيرها (٢ ، ١)	القيمة	(٥٠٪) بعد أدنى ١٦ جنيهًا عن الكيلو جرام (صافي) من الدخان الخام الداخل في صناعتها

الجرائم والعقوبات

(تابع) سلع وخدمات الجدول المرافق لمشروع قانون بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة

م	الصف	المعاملة الضريبية طبقاً لقانون القيمة المضافة	
		وحدة التحصيل	فئة الضريبة
٢	منتجات النفط : (أ) بنزين :		قرش
		١ - بنزين ٨٠ أوكتين (مستورد)	التر ٣٠٠ -
		٢ - بنزين ٨٠ أوكتين (محلي)	التر ١٨٠٠ -
		٣ - بنزين ٩٠ أوكتين (مستورد)	التر ٤٨٠٠ -
		٤ - بنزين ٩٠ أوكتين (محلي)	التر ٦٣٠٠ -
		٥ - بنزين ٩٢ أوكتين (مستورد)	التر ٤٨٠٠ -
		٦ - بنزين ٩٢ أوكتين (محلي)	التر ٦٥٠٠ -
		٧ - بنزين ٩٥ أوكتين (مستورد)	التر ٣٠٠ ١
		٨ - بنزين ٩٥ أوكتين (محلي)	التر ٢٠٠٠ ١
	(ب) كيروسين (ج) سولار (د) ديزل أويل (هـ) فويل أويل (مازوت)	التر ٣٦٠٠ -	
		التر ٣٦٠٠ -	
		التر ٠٠٨ -	
		الطن ٥٠٠٠ -	

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 76)

فى تطبيق أحكام المسلسل رقم (٩) من البند (أولاً) من الجدول ، يقصد بخدمات المقاولات وأعمال التشييد والبناء الخدمات التى تتضمن أعمال التوريد والتركيب معاً ، ومنها :

- ١ - أعمال المباني .
- ٢ - أعمال الأساسات .
- ٣ - أعمال الإنشاءات المعدنية .
- ٤ - الأعمال التكميلية (التخصصية)
- ٥ - أعمال الطرق والكبارى والسكك الحديدية والمطارات وأعمال الأنفاق .
- ٦ - محطات وشبكات المياه والصرف الصحى وشبكات الغاز والوقود .
- ٧ - أعمال الأشغال العامة ومحطات القوى المائية والحرارية .
- ٨ - الأعمال البحرية والنهرية وإنشاء الآبار .
- ٩ - الأعمال الكهروميكانيكية والإلكترونية وشبكات الاتصالات .
- ١٠ - أعمال محطات الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة الشمسية .

(تابع) سلع وخدمات الجدول المرافق لمشروع قانون بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة

٣	الصف	المعاملة الضريبية طبقاً لقانون القيمة المضافة	
		وحدة التحصيل	فئة الضريبة
٣	زيوت نباتية للطعام ثابتة، سائلة أو جامدة أو منقاة أو مكرونة... (١)	القيمة	٥ - ٠ ٪
٤	زيوت وشحوم حيوانية أو نباتية مهدرجة جزئياً أو كلياً أو مجسدة أو منقاة بأية طريقة أخرى وإن كانت مكرونة ولكن غير محضرة أكثر من ذلك ...	القيمة	٥ - ٠ ٪
٥	المقرمشات والمنتجات المصنعة من دقيق والحلوى من عجينة عدا الحيز بجميع أنواعه	القيمة	٥ ٪
٦	البطاطس المصنعة (الشيس وأبداله)	القيمة	٥ ٪
٧	الأسمدة، والمبيدات الزراعية	القيمة	٥ ٪
٨	الجبس	القيمة	٥ ٪
٩	المقاولات وأعمال التشييد والبناء - (٢)	القيمة	٥ ٪
١٠	الصابون والمنظفات الصناعية للاستخدام المنزلى (صنف مستحدث)	القيمة	٥ ٪
١١	النقل المكيف بين المحافظات (أتوبيس - سكة حديد)	القيمة	٥ ٪
١٢	الخدمات المهنية والاستشارية (٣)	القيمة	١٠ - ٠ ٪
١٣	الإنتاج الإعلاني والبرامجى، والأفلام السينمائية، والتلفزيونية، والتسجيلية والوثائقية وأعمال الدراما التلفزيونية، والإذاعة والمسرحية (صنف مستحدث)	القيمة	٥ ٪

(١) يتم تسوية ضريبة الجدول المحصلة عن هذا الصنف فى حالة هدرجه ضمن المنتجات الواردة بالسلسل (٤) من هذا الجدول.

(٢) المقصود بالقيمة هى قيمة المستخلص المعتمد من الاستشارى ويتم تسوية ضريبة الجدول السابق سدادها بمعرفة مقاول الباطن من ضريبة الجدول المسددة بمعرفة المقاول العام عن ذات الأعمال ولتحدد اللائحة التنفيذية ماهية تلك الخدمة والقواعد والشروط والأوضاع التى تنظمها .

(٣) المقصود بالقيمة هى القيمة المدفوعة فعلاً مقابل الخدمة ولا يشمل هذا البند خدمات الحرفيين.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 76)

على أن يراعى ما يأتى :

- ١ - تطبق ضريبة الجدول بنسبة (٥٪) من قيمة المستخلص على جميع الأعمال الواردة بخدمة المقاولات وأعمال التشييد والبناء (توريد وتركيب) المشار إليها، أما فى حالة كون العقد توريداً فقط أو تركيباً فقط فإنه يخرج عن مفهوم المقاوله الوارد بالمسلسل (٩) من البند (أولاً) من الجدول المرافق للقانون وتسرى بشأنه الأسعار والفئات المقررة قانوناً.
- ٢ - المقصود بالقيمة هى قيمة المستخلص المعتمد من الاستشارى وتستحق ضريبة الجدول فى هذه الحالة عند اعتماد المستخلص .
- ٣ - يجب أن يشمل وعاء حساب ضريبة الجدول لخدمة المقاولات وأعمال التشييد والبناء كافة التوريدات السلعية والخدمية المحلية والمستوردة الداخلة فى أعمال المقاوله سواء تم توفيرها بمعرفة جهة الإسناد أو تم توريدها بمعرفة المقاول العام أو مقاولى الباطن .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 76)

- ٤ - تخضع كافة السلع المصنعة والخدمات المؤداة بمعرفة المقاول والداخله فى المقاولة للضريبة بالأسعار والفئات المقررة قانونا باعتبارها استخداماً خاصاً ، على أن تكون القيمة التى تتخذ أساساً لحساب الضريبة هى إجمالى التكلفة مع خصم الضريبة المسددة على مدخلاتها .
- ٥ - يعتبر مقاول الباطن مسددا لضريبة الجدول فى حالة قيام المقاول العام بسدادها على ذات الأعمال بالشروط الآتية :
- (أ) تقديم شهادة من المقاول العام يتم تسليمها لمقاول الباطن وعلى مسئوليته محدداً بها ، اسم المشروع ورقمه ورقم الشيك وبيانات العقد المبرم بين جهة الإسناد والمقاول العام الذى يعمل من خلاله مقاول الباطن ، وتصدر هذه الشهادة لكل عقد مقاولة من الباطن ، وفى حالة تعديل العقد أو قيمته أو بياناته يجب تعديل الشهادة .
- (ب) أن يكون العقد المبرم بين المقاول العام وجهة الإسناد عقد مقاولة توريد وتركيب .
- (ج) ألا تتجاوز قيمة أعمال مقاول الباطن قيمة العملية المسندة من المقاول العام.
- (د) أن يكون مقاول الباطن مسجلاً بالمصلحة على أن تتضمن إقراراته الضريبية قيمة الأعمال المنفذة بمعرفته والمسدد عنها الضريبة بمعرفة المقاول العام .

ثانياً : سلع وخدمات تخضع لضريبة الجدول بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة وتخضع لضريبة المدخلات من ضريبة القيمة المضافة فقط		
١	القيمة	(٨٪)
مياه غازية صودا أو مياه غازية معطرة ومحلاة أو غير محلاة معبأة فى زجاجات أو أوعية أخرى، وبالنسبة للمحلات التى تعمل بنظام الخلط (البوست ميكس) فتحصل الضريبة مسبقاً من الشركات المنتجة للشروبات المستخدم فى هذا النظام على أساس ما ينتج من كميات مياه غازية يتم تحديدها وفقاً للمعايير التى تضعها الجهات الفنية المختصة، ويصدر وزير المالية بالاتفاق مع الوزير المختص قوائم بتحديد أسعار المنتج من المياه الغازية تتخذ أساساً لربط الضريبة. (١ ، ٢)		
٢	القيمة	(٨٪)
٣ (أ) كحول إيثيلي تقى غير محول مهمما بلغت درجته الكحولية (٣) (ب) كحول محول من أى درجة للوقود... (ج) تبيذ عنب طازج وعصير عنب أوقف اختباره بإضافة الكحول (بما فى ذلك المستل) وفرموت وأنيذة أخرى، مشروبات مخمرة... (د) مشروبات روحية ومشروبات كحولية محلاة، معطرة، مشروبات كحولية أخرى، محضرات كحولية مركبة، مقطرات طبيعية....	التر الصرف التر السائل القيمة القيمة	١٥ جنيهاً جنيه واحد (١٥٪) يحد أدنى ١٥ جنيهاً عن التر السائل (١٥٪) يحد أدنى ١٥ جنيهاً عن التر السائل

- (١) المقصود بالقيمة هى سعر بيع المستهلك النهائى .
- (٢) تحصل الضريبة وضريبة الجدول عن إجمالى قيمة سعر بيع المستهلك النهائى من المنتج أو المستورد عند الإفراج الجمركى .
- (٣) يلتزم المستورد والمنتج ببيان الجهات التى تم البيع لها أو كيفية التصرف فى الكميات المبيعة وذلك خلال خمسة عشر يوماً التالية للشهر الذى تم فيه البيع .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 76)

(تابع) سلع وخدمات الجدول المرافق لمشروع قانون بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة

م	الوصف	المعاملة الضريبية طبقاً لقانون القيمة المضافة	
		وحدة التحصيل	فئة الضريبة
٤	الجمعة (البيرة) الكحولية	القيمة	٢٥٠٪ بحد أدنى ٥٠٠ جنيه عن الهيكتولتر
٥	محضرات عطور أو نظرية أو تجميل ومنتجات معدة للعناية بالجلد أو الشعر	القيمة	(٨٪)
٦	التلفزيونات (أكبر من ٣٢ بوصة) الثلاجات (أكبر من ١٦ قدم) الديب فريزر	القيمة	(٨٪)
٧	أجهزة تكييف الهواء ووحداتها المستقلة	القيمة	(٨٪)

٦ - تتم تسوية ضريبة الجدول السابق سدادها بمعرفة مقاول الباطن من ضريبة الجدول المسددة بمعرفة المقاول العام عن ذات الأعمال .

٧ - للوزارات والأجهزة والهيئات التابعة لها وكافة وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة سداد ضريبة الجدول المستحقة على أعمال مقاولات التشييد والبناء المؤداة لصالحها بمعرفة شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام وغيرها ، عن كل مستخلص يتم صرفه أولاً بأول لمأموريات الضرائب المختصة ، على أن يكون مرفقاً بالشيك بيان يوضح اسم المقاول العام والأعمال التي قام بتنفيذها ، وقيمتها ، ومقدار ضريبة الجدول .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 76)

(تابع) سلع وخدمات الجدول المرافق لمشروع قانون بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة

م	الصف	المعاملة الضريبية طبقاً لقانون القيمة المضافة	
		وحدة التحصيل	فئة الضريبة
٨	سيارات خاصة لنقل الأشخاص في ملاعب الجولف، سيارات مماثلة	القيمة	(١٠٪)
٩	سيارات ركوب حتى ١٦٠٠ سم ^٣ أو ذات المحركات الدوارة فيما عدا المركبات ذات الثلاث عجلات التي تعمل بمحرك دراجة نارية .	القيمة	(١٪)
١٠	سيارات ركوب سعة السلندرات ١٦٠١ سم ^٣ حتى ٢٠٠٠ سم ^٣ أو ذات المحركات الدوارة، وسيارات نقل البضائع والأشخاص معاً وسيارات الجيب وسيارات رحلات ومعدات مجهزة للمعيشة ومقطورات مجهزة للرحلات .	القيمة	(١٥٪)
١١	(أ) سيارات ركوب سعة السلندرات أكثر من ٢٠٠٠ سم ^٣ أو ذات المحركات الدوارة (محلى).	القيمة	(١٥٪)
	(ب) سيارات ركوب سعة السلندرات أكثر من ٢٠٠٠ سم ^٣ أو ذات المحركات الدوارة (مستوردة).	القيمة	(٣٠٪)
١٢	خدمات الاتصالات عن طريق شبكات المحمول (١)	القيمة	(٨٪)

(١) المقصود بالقيمة هي قيمة الفاتورة أو قيمة الخدمة .

كما يتعين عليها كذلك سداد الضريبة الإضافية التي تستحق نتيجة تأخرها في أداء ضريبة الجدول في المواعيد المحددة ، على أن يكون مرفقاً بالشيك بيان يوضح اسم المقاول العام والأعمال التي قام بتنفيذها ، وقيمتها ، ومقدار ضريبة الجدول والضريبة الإضافية .

٨ - في حالة إبرام عقد مع الجهات المعفاة بموجب المادة (٢٩) من القانون يعفى العقد بالكامل بشهادة إعفاء واحدة بالتنسيق بين إدارة الإعفاءات بالمصلحة والجهة المختصة بالإعفاء لإجمالي قيمة العقد ، على أن يقتصر الإعفاء على قيمة الأعمال المنفذة فقط من خلال المستخلص الختامي ويتم عمل التسوية اللازمة .

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 77)

فى تطبيق حكم المسلسل (١٢) من البند (أولاً) من الجدول المرافق للقانون ، يقصد بالخدمات المهنية والاستشارية الخدمات ذات الطبيعة غير التجارية أو الصناعية التى يؤدبها الشخص الطبيعى أو الاعتبارى بصفة مستقلة ويكون العنصر الأساسى فيها العمل .

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

1. ألبان الأطفال وألبان ومنتجات صناعة الألبان، والمنتجات المتحصل عليها من اللبن بواسطة استبدال عنصر أو أكثر من عناصره.
2. محضرات أغذية الأطفال.
3. البيض عدا المبستر منه.
4. الشاي والسكر والبين.
5. منتجات المطاحن فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج.
6. الخبز بجميع أنواعه.
7. المكرونة، عدا المكرونة التي يدخل في صناعتها السيمولينا.
8. الحيوانات والطيور الحية أو المذبوحة الطازجة أو المبردة أو المجمدة.
9. محضرات وأصناف محفوظة أو مصنعة أو مجهزة من اللحوم.
10. الأسماك والكائنات المائية الطازجة أو المبردة أو المجمدة.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

11. محضرات وأصناف محفوظة أو مصنعة أو مجهزة من الأسماك والرنجة المدخنة فيما عدا الكافيار وأبداله وباقي أنواع الأسماك المدخنة.
12. المنتجات الزراعية التي تباع بحالتها الطبيعية بما فيها البذور والتقاوي والشتلات عدا التبغ.
13. الحلاوة الطحينية، والطحينة، والعسل الأسود، وعسل النحل.
14. الخضر والفواكه المصنعة محليًا عدا البطاطس والعصائر ومركزاتها.
15. البقول والحبوب وملح الطعام والتوابل المصنعة.
16. المأكولات التي تصنع أو تباع للمستهلك النهائي مباشرة من خلال المطاعم والمحال غير السياحية التي تتوافر فيها الاشتراطات التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير المالية.
17. تنقية أو تحلية أو توزيع المياه عدا المياه المعبأة.
18. البترول الخام.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

19. الغاز الطبيعي وغاز البوتلين (البوتاجاز).
20. المواد الطبيعية بما فيها منتجات المناجم والمحاجر بحالتها الطبيعية
21. الذهب الخام والفضة الخام.
22. إنتاج أو نقل أو بيع أو توزيع التيار الكهربائي.
23. بقايا ونفايات صناعة الأغذية ونفايات الورق.
24. أغذية محضرة للحيوانات والطيور والأسماك (محضرات علفية)
فيما عدا ما يستخدم لتغذية القطط والكلاب وأسماك الزينة.
25. ورق صحف وورق طباعة وكتابة.
26. الكراسيات والكشاكيل، والكتب، والمذكرات التعليمية، والصحف والمجلات.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 78)

يتحدد نطاق الإعفاءات المقررة بالبند التالية من قائمة السلع والخدمات المعفاة المرافقة للقانون على النحو المبين قرين كل بند :

أولاً - البند (٢٧) تشمل الطوابع البريدية مقابل الخدمات البريدية التي تقدمها هيئة البريد عدا البريد السريع .

ويقصد بالطوابع المالية الطوابع التي تصدرها أى جهة يخول لها القانون الخاص بها إصدار هذه الطوابع لدعم مواردها المالية .

ثانياً - البند (٢٨) يقصد بالوحدة السكنية كل وحدة يهيئها مالكيها للغير بغرض استعمالها فى السكن .

ويقصد بالوحدة غير السكنية كل وحدة يهيئها مالكيها للغير بغرض ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى .

ولا يشمل ذلك المحال التجارية وفقا لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ وكذلك المنشآت الفندقية ، وغيرها من الأماكن التي تنظم أحكامها قوانين خاصة .

27. الطوابع البريدية والمالية.

28. بيع وتأجير الأراضي الفضاء والأراضي الزراعية والمباني والوحدات السكنية وغير السكنية.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

مسلسل	بند التعريف			
1	89	01	10	10
2	89	01	20	10
3	89	01	30	10
4	89	01	90	10
5	89	02	00	30

29. النقود الورقية والمعدنية المتداولة، والعملات التذكارية.

30. سفن أعالي البحار الواردة قرين البنود المبنية فيما يلي بالتعريف الجمركية المنسقة.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

31. الطائرات المدنية، ومحركاتها، وأجزاءها، ومكوناتها، وقطع غيارها، والمعدات اللازمة لاستخدامها، وكذلك الخدمات التي تقدم لهذه الطائرات داخل الدائرة الجمركية، سواء كانت هي أو محركاتها أو أجزاءها، ومكوناتها، وقطع غيارها، ومعداتاها، والخدمات التي تقدم لها، مستوردة أو محلية، وذلك طبقاً للأحكام والقواعد الواردة باتفاق التجارة في الطائرات المدنية الصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم 414 لسنة 1983.

32. مقاعد ذات عجل وأجزاءها وقطعها المنفصلة، وأعضاء الجسم الصناعية وأجزاءها، وأجهزة تسجيل السمع للصم وأجزاءها، وغيرها من الأجهزة التي تلبس أو تحمل أو تزرع في الجسم لتعويض نقص أو عجز أو عاهة وأجزاءها ولوازمها، وأجهزة الغسيل الكلوي وأجزاءها ولوازمها بما فيها مرشحات الكلى الصناعية، وحضانات الأطفال.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 78)

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

ثالثاً - البند (٣٣) يقصد بالعمليات المصرفية التي يقتصر مباشرتها قانوناً على البنوك دون غيرها العمليات التي تقوم بها البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي وحدها وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣

33. العمليات المصرفية التي يقتصر مباشرتها قانوناً على البنوك دون غيرها.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

34. بيع وشراء العملة بشركات الصرافة والبنوك.

35. خدمات صندوق توفير البريد المصرفية

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 78)

رابعاً - البند (٣٦) يقصد بالخدمات المالية غير المصرفية الأدوات المالية غير المصرفية التي تشرف وتراقب عليها هيئة الرقابة المالية والواردة بالمادة الثانية من القانون ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ، بما فى ذلك : أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق وكذا التمويل متناهي الصغر المضافة بموجب القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤

36. الخدمات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 78)

خامسا - البند (٣٧) يقصد بخدمات التأمين وإعادة التأمين الخدمات التأمينية التي يقوم بها الشخص الطبيعي أو الاعتباري المرخص له من السلطة المختصة بالعمل في مجال التأمين .

ولا يدخل ضمن خدمات التأمين وإعادة التأمين المعفاة (الخدمات التي يقوم بها مصفى التأمين وخبراء تقدير القيمة "المثمنين" والمعاينة والخبراء الآخرين ، والخدمات القانونية المتعلقة بتقديم المطالبات والخدمات الناتجة عن التأمين مثل الإصلاح والصيانة ... إلخ التي تؤديها شركة التأمين بمعرفتها أو عن طريق الغير) .

37. خدمات التأمين وإعادة التأمين.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

38. الخدمات الصحية فيما عدا عمليات التجميل والتخسيس لغير الأغراض الطبية.

39. خدمات النقل البري للأشخاص بما في ذلك النقل الذي يتم بواسطة سيارات الأجرة عدا خدمات النقل السياحي والنقل المكيف بين المحافظات وتأجير السيارات الملاكي.

40. النقل المائي الداخلي غير السياحي للأشخاص، والنقل الجوي للأشخاص.

41. الخدمات التي تؤدي لإنشاء وصيانة دور العبادة، والخدمات المجانية التي تؤديها دور العبادة.

42. الخدمات المجانية التي يتم بثها من خلال الإذاعة والتلفزيون أو أي وسيلة أخرى.

43. خدمات الإنترنت الأرضي (تُعفي لمدة عام من تاريخ العمل بقانون الضريبة على القيمة المضافة).

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 78)

سادساً - البند (٣٩) يقصد بالخدمات الصحية كل خدمة صحية يحصل عليها

لمريض في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الطبية وغيرها من أماكن الاستشفاء ، لا تدخل فيها ما تقدمه المستشفيات من خدمات أخرى ذات طبيعة تجارية أو استثمارية .

كما لا تدخل في هذه الخدمات عمليات التجميل والتخسيس لغير الأغراض الطبية .

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

44. الخدمات المكتبية التي تقدمها المكتبات العامة أو التابعة للمنشآت التعليمية أو المراكز البحثية أو الثقافية بكافة أنواعها
45. خدمات المتاحف التي يصدر بها قرار من الوزير بناءً على توصية من الوزير المختص.
- الفنون التشكيلية، وأعمال التأليف والنشر الأدبي والفني بأنواعه.
46. خدمات وكالات الأنباء.
47. خدمات استزراع واستنبات ورعاية الأرض والمحاصيل، وعمليات الحصاد وتوريد العمالة الزراعية.
48. اشتراكات النقابات والهيئات الخاضعة لقانون الهيئات الرياضية بما فيها النوادي الرياضية ومراكز الشباب التي تشرف عليها وزارة الشباب والرياضة، وكذا اشتراكات الجمعيات الأهلية والاجتماعية التي تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي.
50. خدمات تجهيز ونقل ودفن الموتى.

قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة

51. السيارات المجهزة طبيًا للمعاقين.

52. النفايات المتحصل عليها من تدوير القمامة.

53. الأجهزة الناطقة للمكفوفين والأجهزة التي تعمل بطريقة برايل للمكفوفين والبرمجيات والوسائل التعليمية الخاصة بالمكفوفين.

مواد اللائحة التنفيذية (مادة 78)

54. (أ) الأدوية والمواد الفعالة الداخلة في إنتاجها (محلي).

سابعاً - البند (٥٧) يقصد بالخدمات الإعلانية هي الخدمة في صورتها النهائية التي

55. (ب) الأدوية والمواد الفعالة الداخلة في إنتاجها (مستورد).

يقدمها المعلن إلى المعلن إليه سواء قدمت هذه الخدمة بطريق البث أو النشر أو الإعلان أو أية صورة

56. الخدمات التعليمية التي تقوم بها الأقسام والمدارس

من الصور (ولا تشمل إنتاج المادة الإعلانية) .

والمعاهد والكليات والجامعات التي تقوم بتدريس مناهج ذات طبيعة خاصة (الدولية).

57. الخدمات الاعلانية.



مواد اللائحة التنفيذية (مادة 79)

يصدر رئيس المصلحة الأدلة والتوضيحات والشروحات التي تعين على تطبيق القانون
لائحته التنفيذية ، وتلتزم المصلحة بها ، وللمكلف أن يستعين أو يسترشد بها في التطبيق .



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

منطقة :
مأمورية :
العنوان :

شهادة تسجيل
الضريبة على القيمة المضافة

نموذج (3) ض-ق-م

هذه شهادة من بيان :
العنوان :
قد تم تسجيله وفقاً لنصوص قانون الضريبة على القيمة المضافة
تحت رقم :
وذلك اعتباراً من :
تحريراً في :

رئيس المأمورية

خاتم
شعار الجمهورية

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

منطقة :
محافظة :
عنوان المأهولة :
تليفون المأهولة :

إسم المسجل :
عنوان المسجل :
رقم التسجيل :

التاريخ : / / ٢٠٠٠ م

استيفاء طلب تسجيل

حتى يتسنى قبول الطلب المقدم منكم بتاريخ / / ٢٠٠٠ م للتسجيل يلزم إستيفاء البيانات الموضحة
(أمام المربع الذى به علامة) وإعادة الطلب الى المأهولة الموضحة أعلاه .
☐ ترجو إرسال صورة من العقد لشركات الأشخاص وصورة قرار التأسيس لغيرها .
☐ النشاط الرئيسى .

☐ إجمالي قيمة التبعات خلال الفترة من / / ٢٠٠٠ م الى / / ٢٠٠٠ م ☐ جنيه

عدد الفروع ☐ ترجو إرفاق بيان بأسماء الفروع وعناوينها ونشاطها * نموذج ٢ / ١
 عدد المخازن ☐ ترجو إرفاق بيان بأسماء المخازن وعنوان كل منها * نموذج ٢ / ١
 رقم الترخيس بمزاولة النشاط ☐ تاريخ إصداره / /
 رقم السجل التجارى ☐ تاريخ إصداره / /

مدير عام
رئيس المأهولة

إقرار

أقر أنا :
 النموذج صحيحة ومستوفاه -
 التاريخ : / / ٢٠٠٠ م
 الموقع أثناء بلن البيانات المذكورة فى هذا
 التوقيع :
 الموقعة :
 الرقم القومى :



(نموذج ١/١ من ٢٠٢٠ م)

رقم التسجيل:

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

مصلحة الضرائب المصرية

منطقة:

مأمورية:

العنوان:

إسم المنشأة:

الكيان القانوني:

بيانات صاحب المنشأة أو الشركاء أو المؤسسين

م	الاسم	رقم التسجيل الضريبي	رقم بطاقة الرقم القومي	الصفة	محل الإقامة	رقم التليفون

الاسم: التاريخ: / / ٢٠

الموقع:



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

بيان القروع والمخازن

رقم التسجيل القطري:

الاسم الكامل:

[illegible]

مطبعة مصلحة القصور التي المعمورة (٩٦ ، ٩٧)

إقرار: أقر أن البيانات عالية صحيحة وتحت مسؤوليتي

— 20 —

Abstract

المؤلف:

25

10



(نموذج ٢/١ م. ٢٠١٥)

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
ملاحظة :
ملاحظة :
اسم المنشأة :
الكيان القانوني :

رقم السجل : _____

بيانات البنوك المتعامل معها

م	اسم البنك	الفرع	اسم الحساب (اسم صاحب الحساب)	صفته بالمنشأة	ملاحظات

الاسم : _____ الصفة : _____ رقم التحقق الشخصية / التحقق : _____
التوقيع : _____ التاريخ : ٢٠١٥ / / م



(لمادة ١٥٣ م)

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
منطقة :
محافظة :
عنوان المأمورية :
تليفون المأمورية :

اسم المسجل : عنوان المسجل :

إخطار بالتسجيل

نخطركم أنه تم تسجيلكم إختياراً من / / م٢٠ تحت رقم [] [] []

ونرفق لسبابتكم شهادة / شهادات التسجيل الخاصة بكم برجا، مراعاة الآتي :

- ١ - كتابة رقم التسجيل على كافة مراسلاتكم مع المصلحة وعلى فواتيركم الضريبية التي تصدرونها.
- ٢ - وضع الشهادة في مكان ظاهر بمقر المركز الرئيسي للمنشأة لتكون تحت نظر الجمهور.
- ٣ - وضع النسخ الخاصة بالفروع في مكان ظاهر بها .
- ٤ - تقديم الإقرارات الضريبية مصحوبا بالسداد طبقاً لقانون الضريبة على القيمة المضافة.
- ٥ - في حال حدوث أي تغييرات على البيانات الواردة بطلب التسجيل يتعين إخطار المصلحة بذلك خلال المواعيد القانونية.

مع خالص التحية...

التاريخ / / م٢٠

مدير عام
رئيس المأمورية

صورة محالة إلى المأمورية ،

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

في حالة طلب أي مشورة أو استفسار عن أي أمر يتعلق بتطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة نرجو الاتصال بالمأمورية المذكورة .

مصلحة مصلحة الضرائب المصرية (٢٠٢٦ م)



(نموذج ٥ ش.م)

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية

مصلحة الضرائب المصرية

منطقة :
محافظة :
مركز المدينة :
تليفون المصلحة :

إسم التسجيل :

عنوان التسجيل :

رقم التسجيل :

التاريخ : / / ٢٠٠٠ م

إخطار بإلغاء التسجيل

تفيد مبيعاتكم بأنه تقرر إلغاء تسجيلكم إجبارياً من / / ٢٠٠٠ م ويلزم القيام بالآتي :

- (١) تقديم الإقرار الضريبي نهائي عن فترة / ٢٠٠٠ م وتفيد كامل الضريبة وفقاً لأحكام القانون .
- (٢) إعادة شهادة التسجيل التي استخرجت لكم .
- (٣) يستحق عليك ضريبة مستحقة قدرها جنيه وذلك بخلاف الضريبة الإضافية والتي تحسب عند السداد .

وعليكم مراعاة ما يلي :

- أ - إخطار المصلحة عند إنطباق شروط التسجيل عليكم مستقبلاً.
 - ب - عدم تحميل مبيعاتكم بالضريبة على القيمة المضافة أو إصدار فواتير ضريبية تتعلق بالضريبة على القيمة المضافة عن أية سلع أو خدمات تقومون بها.
 - ج - عدم إظهار رقم التسجيل على أية فواتير تصدرونها.
 - د - الاحتفاظ بهذا الإخطار وجميع التفاتر والسجلات وصور الفواتير الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة لمدة خمس سنوات من تاريخ إلغاء تسجيلكم.
 - هـ - عدم تقديم أنفسكم بأي صورة من الصور أمام الغير على اعتباركم مسجل بالمصلحة.
 - و - لا يعد إلغاء التسجيل براءة تامة من أي مبالغ مستحقة للمصلحة.
- والمصلحة تحتفظ بحقها في إتخاذ كافة الإجراءات القانونية في حالة عدم الالتزام بما تقدم...

رئيس مصلحة
الضرائب المصرية

مطبعة مصلحة الضرائب المصرية (٢٠١٦ م)



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

منطقة :
مأمورية :
عنوان المأمورية :
تليفون المأمورية :

اسم المسوق :
عنوان المسوق :
رقم التسجيل :
[]

إخطار
استكمال إقرار الشريبة على القيمة المضافة

بالإشارة إلى الإقرار المقدم منكم عن الفترة من / / ٢٠م إلى / / ٢٠م
والمسلم للمأمورية بتاريخ / / ٢٠م لتفحص عدم استكمال البيانات المطبوعة في التود
الموضحة بصورة إقراركم والمرققة بكتابنا هذا.

يرجاء ملء الصورة المرفقة وإعادتها إلينا بعد إستيفائها وتوقيعها على أن تصلنا بأسرع ما
يمكن. علماً بأن تأخيركم سوف يترتب عليه تحميلكم أعباء مالية إضافية.

يعتمد
مدير عام
رئيس المأمورية

مصلحة مصلحة الضرائب المصرية (٢٠٢٦م)

إقرار

أقر أنا :
بصفتي :
بأن البيانات التي تم إضافتها بصورة الإقرار صحيحة. وتعتبر عن حقيقة ما هو مدون بالسجلات
والدفاتر الخاصة بالمنشأة. وهذا إقرار مني بذلك.

التاريخ : / / ٢٠م
التوقيع :



نموذج ١٢ (مكرر)

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

محافظة :
معمارية :
عنوان المأمورية :
تلفون المأمورية :

إسم المسئول :
عنوان المسئول :
رقم التسهيل :

عدم وصول اقرار الضريبة على القيمة المضافة

نفيدكم بأن اقراركم عن الضريبة على القيمة المضافة عن الفترة من / / ٢٠م
الى / / ٢٠م لم يصلنا حتى تاريخه.

برجاء ارسال اقراركم مصحوبا بالضريبة المستحقة الى العنوان الموضح اعلاه
فورا وعدم الالتزام بهذا يعرضكم للعقوبات المقررة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ بإصدار
قانون الضريبة على القيمة المضافة .

يتمتع،

مدير عام
رئيس المأمورية

• طبقا لمادة ٦٤ من القانون

مطبعة مصلحة الضرائب المصرية ٢٠١٦ م



..... : منطقة
 : مملوكة
 : جنود المملوكة
 : شيوخ المملوكة

رقم التحويل :

لهذه مصلحة الطوائف المصرية خالص تحياتها لسيادتكم وتود الإحاطة أنه بناء على :

جتيها	_____ / _____	قروية القروية المضافة
جتيها	_____ / _____	قروية الجمل
جتيها	_____ / _____	قروية القروية
جتيها	_____ / _____	قروية القروية

مع خالص تحياتي ومصلحتي الطيرائب المصرية

التاريخ: / / ٢٠٠٠

أكاديمية
**إعمل
بيزنس**
ESMEL BUSINESS ACADEMY



(نموذج ١٥ - ضيف)

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

مصلحة الضرائب المصرية

محافظة :

معمودية :

خزان المعمودية :

الفلون المعمودية :

اسم المسئول :

عنوان المسئول :

رقم التسجيل :

إخطار

بتقرير الضريبة بناء على البيانات والمستندات المتقدمة

في حالة عدم تقديم الإقرار

تهدي .. مصلحة الضرائب المصرية خالص تعيها لتسديتكم وتعود الاحتفاظ به تم تصديق
اقراركم عن الفترات التالية وطبقاً لأحكام المادة ١٤ من القانون فقد تم تقرير الضريبة على
التحويلي :

الفترة الضريبية	الفترة الضريبية	الفترة الضريبية	الفترة الضريبية
من	من	من	من
من	من	من	من
من	من	من	من

لذا يتلزم ..

سداد الضريبة بمقابلة قسماً عن ضريبة إضافية تحسب بواقع ١٠ % من قيمة
الضريبة أو ضريبة الجدول غير المدفوعة وذلك عن كل شهر أو جزء منه اعتباراً من
نهاية الفترة المحددة للسداد حتى تاريخ السداد . طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة
٢٠١٦ م ولاحتسب التفاضلية وفي حالة عدم السداد سوف تلتحق المصلحة أسفه بالتفصيل
الاجراءات القانونية الواجبة وفقاً لأحكام القانون .. وذلك كله دون الاعتراض بفساد
الوثائق .

ملاحظة :

يحق لكم الطعن من هذا الترخيص خلال الثلاثين يوماً من تاريخ استلام هذا الإخطار .

هـج خاتمي نيابة مصلحة الضرائب المصرية

التاريخ : / /

مدير عام

رئيس المعشورية

• **Diffusion**

يحق لكم الطعن من هذا التعديل خلال ثلاثون يوماً من تاريخ استلام هذا الاخطار.

مع خالص تحياتي معطرة الضرائب المحفوية



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

منطقة :
محافظة :
عنوان المأمورية :
تليفون المأمورية :

إسم المسجل :
عنوان المسجل :
رقم التسجيل :

(نموذج ١٦ ش.ق.م)

إخطار بالضريبة الإضافية

تهدى مصلحة الضرائب المصرية تحياتها لمسيادتكم وتتمنى لكم كل التوفيق.
وتخطر بكم بأنه قد تأخر سداد الضريبة على القيمة المضافة / ضريبة الجول وقدرها _____ قرش _____ جنيه
فقط وقدره (_____) والمستحقة عن الفترة من / / ٢٠٢٠ م
إلى / / ٢٠٢٠ م.
لذلك استحققت ضريبة إضافية قدرها _____ قرش _____ جنيه
فقط وقدره (_____) تستحق فوراً.
وتأسف المصلحة إنه في حالة عدم السداد فسوف تتخذ الإجراءات القانونية للتحصيل.
مع خالص التحية،،،
تحريراً في : / / ٢٠٢٠ م
رئيس المأمورية



(نموذج ٢١٢ من .ق.م)

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

مصلحة الضرائب المصرية

منطقة : _____

مأمورية : _____

عنوان المأمورية : _____

رقم المسار : _____

تاريخ التصدير : _____

إخطار

في مواجهة النيابة العامة

السيد رئيس القلم الجنائي بـنيابة _____

لنتشرف بأن نرسل وفق هذا مظروف به عدد _____ نموذج رقم _____

من أصل وصورة باسم المسجل _____

برقم تسجيل [] [] [] [] [] [] [] [] حيث أخطرت المأمورية على آخر عنوان

معلوم لديها وهو _____ فارتدت المظروف مؤشرا

عليه _____ وحيث أن المأمورية لم تهتد إلى مقره الحالي كما يتضح

من صورة محضر التحريات المرفق .

فترجو إعلائه في مواجهة النيابة مع التلشير على صورة النموذج بما يقيد الإعلان وإعلائه إلى

المأمورية.

وتفضلوا بقبول التحية ...

تحريرا في / / ٢٠ م

رئيس المأمورية

محرره



مصلحة الضرائب المصرية
اللجنة الداخلية شاملة /
ومقرها /
تليفون /

مجلس إدارة (٢٠١٣)
(معلن على الملأ)

إخطار
بانعقاد لجنة داخلية

السيد الأستاذ / رقم التليفون /
العنوان / رقم التسجيل /

تحية طيبة وبعد ..

نشرف بالإفادة أنه تقرر عقد اجتماع اللجنة الداخلية في تمام الساعة () من يوم
الموافق / / ٢٠٢٠ م.
لتحضر النزاع القائم بين المصلحة والسجل
عن الفترة من / / ٢٠٢٠ م إلى / / ٢٠٢٠ م.
وسوف يعقد الاجتماع بالعنوان الآتي :
تأمل النفضل بالحضور في الموعد والمكان المبينين أعلاه لأهمية.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريراً في : / / ٢٠٢٠ م.

مقرر الأمانة الفنية

الاسم /
التوقيع /

إخطار بإ انعقاد لجنة طعن

السيد الأستاذ / رقم التليفون /

العميل / رقم التسجيل /

تحية طيبة وبعد ..

بالإشارة إلى طلبكم المقدم إلى لجنة الطعن بتاريخ / / ٢٠٢٠ م.

نشرف بالإفادة انه تقرر عقد اجتماع اللجنة في تمام الساعة (.....) من يوم

الموافق / / ٢٠٢٠ م.

لتدبر موضوع المراجع

عن الفترة من / / ٢٠٢٠ م إلى / / ٢٠٢٠ م.

وسوف يعقد الاجتماع بالعميل الآتي :

.....

مائل التقبل بالاحسور في الموعد والمكان المبينين أعلاه للأهمية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

تحريرا في / / ٢٠٢٠ م.

أمين سر اللجنة

الاسم /



القواعد الحاكمة لإجراءات طلب الحصول على الخدمة

وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٢٤٨ لسنة ١٩٩٨ في شأن تيسير الحصول على خدمة تعديل بيانات :

تلتزم الجهات الإدارية بالتمودج الصادر من وزير الدولة للتنمية الإدارية بتحديد المستندات والأوراق المطلوبة للحصول على هذه الخدمة والتوقيعات الزمنية المحددة لإتمامها - ولا يجوز للجهات الإدارية طلب مستندات أخرى أو تحميل رسوم أو تقاضي مبالغ تحت أي مسمى من المسميات غير وارد النص عليها في هذا التمودج مع الالتزام بأداء الخدمة في التوقيت المحدد لها.

أولاً، المستندات والأوراق المطلوبة (يتم تقديم أصل المستندات للإطلاع عليها)،

- صورة من المستندات المؤيدة للبيان المطلوب تعديله .

ثانياً، الرسوم والمبالغ اللازمة لأداء الخدمة،

- تقدم الخدمة بدون رسوم .

ثالثاً، التوقيت الزمني :

تلتزم جهة الإدارة بالقد يسجل الخدمة على القيمة المضافة في موعد أقصاه يومين من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً المستندات المطلوبة.

صدر من رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة : ٢٠١٥ / ١ /

في حالة عدم الحصول على الخدمة في التوقيت المحدد، أو طلب مستندات أو رسوم أو مبالغ إضافية يمكنك الاتصال بأحدى الجهات التالية،

الإدارة المركزية لمساعدة المسجلين أرقام التواصل تليفونياً : ٢٤٠١٣٠٢١ - ٢٤٠١٣٠٠٥

- الرد على الاستفسارات : ٨٠٠٨٠٠٩٨٠٠ - مجاني بدون خصاصة الزير

- أو الرجوع إلى إدارة مساعدة المسجلين بالأمورية المسجل بها .

الرقابة الإدارية بالبريد .

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة : ٢٢٦٠٢٢٠٠ ت



(نموذج ٦ ش ٣)

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

منطقة :

مأمورية :

طلب تعديل بيانات تسجيل

السيد الأستاذ / رئيس مأمورية :

تحية طيبة وبعد ...

مقررة لسيادتك : المسجل تحت رقم : [] [] [] [] [] [] [] [] [] []

رجاء التفطن بالموافقة على تعديل بيانات تسجيلي طبقاً لما يلي :

التعديلات المطلوب إثباتها

الاسم القانوني :

الاسم التجاري :

العنوان :

الرقم البريدي : رقم التليفون : [] [] [] [] [] [] [] [] [] []

النشاط الرئيسي : عدد الفروع : [] [] [] [] [] [] [] [] [] []

عدد المخازن : [] [] [] [] [] [] [] [] [] []

وصف السلع والخدمات :

رقم الترخيص : تاريخ وجبة الإصدار : / / ٢٠٠٠ م

رقم المسجل التجاري : تاريخ وجبة الإصدار : / / ٢٠٠٠ م

مستند : [] شاحنة : [] وكسول توزيع : [] منتج سعة جدول : []

مستند : [] مصدر : [] مؤدى خدمة : [] مؤدى خدمة جدول : []

مستند : [] مصدر : [] مؤدى خدمة : [] مؤدى خدمة جدول : []

القرار

أقر أن البيانات عالية صحيحة وتحت مسئوليتي

اسم مقدم الطلب : الصفة :

رقم بطاقة الرقم القومي : رقم التوكيل :

التوقيع : التاريخ : / / ٢٠٠٠ م

ملاحظة : صيغة القرار : نموذج ٦ ش ٣



(نموذج ١ ض. ٣٠ م)

طلب تسجيل بمصلحة الضرائب المصرية

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

١ - الاسم القانوني :			
٢ - الاسم التجاري :			
٣ - رقم التسجيل الضريبي :			
٤ - رقم السجل التجاري :	رقم الترخيص :	رقم الملف الضريبي :	
٥ - الكيان القانوني * :	٦ - الفروع ** :		
٧ - عنوان المنشأة :			
٨ - نوع النشاط :	الرقم البريدي :	تليفون / فاكس :	
٩ - أنشطة المنشأة :	موقع الانترنت :	بريد الكتروني :	
١٠ - رقم الأعمال عن الفترة من :	٢٠ م إلى :	٢٠ م	حتى
١١ - التسجيل :	نهاية السنة المالية :		
١ - حالة التسجيل :	سبب التسجيل :		
٢ - نوع النشاط :	١٢ - التوقيع :		
٣ - اسم البنك :	رقم الحساب :		

ملحق جداول الترخيص (١٠ م)

إقرار			
أقر أن البيانات عالية صحيحة وتحت مسؤوليتي			
الصفة :	الاسم مقدم الطلب :	رقم بطاقة الرقم القومي :	رقم التوكيل :
التوقيع :	رقم الترخيص :	رقم الحساب :	رقم الملف :

* في حالة كون المنشأة شركة (أشخاص / أموال) برجاء ملء نموذج ١/١
١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠



(نموذج ٨ شب ٢٠٢٠ م)

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

منطقة :
مأمورية :
العنوان :

نموذج تحديد الموقف من التسجيل

اسم المنشأة / الشركة :

العنوان :

الرقم الضريبي :

الأنشطة بالتفصيل :

رقم الأعمال السنوي «من آخر سنة» :

الفروع التابعة للمنشأة :

إقرار

وصفتي :

أقر أنا :

أن البيانات عاليه صحيحة وتحت مسئوليتي وفي حالة حدوث تغيير عليها أكون ملزماً بإخطار

المأمورية في حينه.

المقر بما فيه

الاسم :

التوقيع :

رقم البطاقة :

رقم التوكيل :

صاحب المنشأة/شركة :

السيد :

تخية طيبة وبعد...

في ضوء البيانات المقدمة منكم وفي ضوء أحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ م تخطر ببال
المنشأة/الشركة غير مطالية بالتسجيل في مصلحة الضرائب المصرية حالياً ويشترط صحة بياناتكم
المقدمة للمأمورية وفي حالة حدوث أي تغيير في النشاط أو رقم الأعمال السنوي يتعين عليكم
المبادرة بإخطار المأمورية وهذا الإخطار لا يترتب عليه أي التزامات على المأمورية ولا يغل يدعاً في
تطبيق أحكام قانون ضريبة القيمة المضافة في حالة ظهور أي بيانات مخالفة لما تم إقراركم به.



عامة سورية طرابلس

المفتون:

بالتوقف عن النشاط

إسم الممجل :

العنوان:

الوقت: _____

نوع التوقف: جزئي / مؤقت / نهائي

فترة التوقف : من / / ٢٠٠٢ م إلى / / ٢٠٠٢ م .

الأنشطة التي تم التوقف عن مزاولتها :—

سبب التوقف :

١٧٠ / ١ / ١٧٠

المقدمة

الرقم القومي : -

رقم التوكيد :

التوقيع:

ملحقاً بمشاهدة القدر الثاني المصنوعة (٩٠١٦)




 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 وزارة الاقتصاد والمخطط
 المديرية العامة للغمر والشب المصنوعة

(نموذج ٧٦١ من ٢٠١٤)
رد الضريبة على القيمة المضافة للمقاريين

رقم العميل: _____

الاسم: _____ الاسم المشتري: _____
 جنسيتها: _____ رقم جواز السفر: _____
 رقم تسجيله: _____ العنوان الدائم للمشتري: _____
 PERMANENT ADDRESS: _____

م	كمية	بيان السلعة (رجاء وصف السلعة وصفها كما أملا وإرفاق أصل فواتير البيع مع كتابة رقم الفاتورة مع وصف السلعة)	ضريبة القيمة المضافة		القيمة شاملة الضريبة
			قناة	ضريبة	
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
• إجمالي القيمة شاملة الضريبة • إجمالي ضريبة القيمة المضافة المسددة • / م - تعريف إدارية					
صافي المبلغ الواجب دفعه					

أقسر بيان المشتري لشراء السلعة الموضحة وسدد عنها الضريبة
 تاريخ: / / إمساء - الياتج ()

- تمت المعاينة والمراجعة والمتحقق مطابق لمستندات رد الضريبة المرفقة.
 - إجمالي الضريبة على القيمة المضافة المسددة (بالحروف والأرقام).
 - السيد الأستاذ / مدير بنك: الرجاء صرف مبلغ وقدره: _____
 قيمة صافي الضريبة على القيمة المضافة الواجبة الرد على المشتري: يدانية
 - جعرك: () اسم الصانور /
 التوقيع: () تاريخ المفاخرة: / / شتم

استلمت أنا: _____ مبلغ وقدره: _____
 يمثل قيمة ضريبة القيمة المضافة المسددة (بالحروف والأرقام)

I _____ received an amount of _____ which represents VAT
 imposed on the goods and purchases included in form.
 signature _____ signature _____

إمسار: موافقني اليك: التوقيع: _____ التوقيع: _____



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

الإقرار

عن الضريبة المستحقة عن الخدمات لغير المسجلين (تكليف عكسي)

الاسم / المأمورية التابع لها :

المجلد ١

تاريخ تلقي الخدمة / تاريخ انتهاء الفترة

رقم التليفون / البريد الالكتروني /

الخدمات المؤداة

الضريبة	القيمة	فئة الضريبة	بيان الخدمة المؤداة	
			نوع الخدمة	مؤدى الخدمة
		إجمالي الضريبة المستحقة		

إقرار

نظر أن التوقع أدناه بأن الإقرار صحيح وجميع بياناته سليمة ويتضمن الشريعة المتحققة الأدلة عن الخدمات
المنظمة للشريعة المؤداة لغير التقييم خلال فترة / مع تحمل المسؤولية القانونية في حالة ظهور
أي خلاف لذلك.

الاسم / الرقم القومي / رقم جواز السفر :

التوقيع / _____ الصفح / _____

رقم التوكيد / التاريخ / / / ٢٠١٠ م

الاستخدام الرسمي

القيمة المدفوعة (الضريبة) ضريبة إضافية:

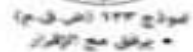
تاریخ السداد : / / ۲۰۱۳ ایمصال سداد رقم : ایمصال پنک رقم :

Page 10 of 10

أمين الخليفة

11/1/2011

● غیر قابل تاحویل



منطقية /
ماتيسورية /
العامسون /

رقم التسجيل /

اسم التشابك /
الكيان القانوني /

بيان المخزون السلعي

[illegible]

اقرار

تقرن البيانات الواردة بعالية صحيحة وتحت مسئوليتي

عمر بن الخطاب رضي الله عنه

1999

عقود و عقود

Keywords: *Self-esteem, self-esteem threat, self-esteem threat sensitivity, self-esteem threat sensitivity scale, self-esteem threat sensitivity scale-2*

Abstract

رقم التوثيق:



إقرار

أصدرنا المستندات التالية خلال الفترة من / / ٢٠٢٠م حتى / / ٢٠٢٠م

نوع	عدد	رقم المسجل	
فواتير ضريبية		من	إلى
اشعارات إضافة			
اشعارات خصم			
اخرى تذكر			
عدد فواتير الشراء			
عدد ألون الأرباح			

ملحوظة: : ثبت التالي يتم مراعاة استكمال بولته وفق الإقرار في نهاية السنة المالية لتسجل من كل عام :

إجمالي إيرادات السنة المالية مبلغ جنها.

و إجمالي مشتريات الشركة خلال العام (محلي + مستورد) بإجمالي جنها.

إقرار

أقر أن البيانات الواردة أعلاه صحيحة وتحت مسؤوليتي

الاسم:
الرقم القومي:
الصفة:
رقم التوكيل:
التوقيع:
التاريخ:

الاستخدام الرسمي

القيمة المتوقعة (الضريبة)
تاريخ السداد : / / ٢٠٢٠م إيصال سداد رقم :
إيصال بنك رقم :
لغذا:
شك :
رابع من :
أمين الخزينة :
تاريخ / / ٢٠٢٠

١٢١٠

ضريبة الجداول والضريبة على القيمة المضافة

قوة ضريبة الجداول	النسبة *	القيمة	ضريبة الجداول
		سجلاً	خدمة
مصار			
إعطاء			
إجمالي ضريبة الجداول			
تسويات *			
ضريبة الجداول ونسبة الأداء			

ضريبة القيمة المضافة

قوة الضريبة	وعاء ضريبة القيمة المضافة	الضريبة
إجمالي الضريبة		
تسويات *		
ضريبة القيمة المضافة (١)		

المتعلقات

البيان	القيمة	الضريبة
مبلغ	محلي	مستورد
مصار		
إعطاء		
الآلات والمعدات		
أجزاء الآلات والمعدات وقطع الغيار		
إعطاء		
إجمالي ضريبة القيمة المضافة على المتعلقات		
تسويات *		
ضريبة المتعلقات (٢)		

ملخص الضريبة

ضريبة القيمة المضافة	ضريبة المتعلقات	ضريبة المستلقة	أرصدة الدائن المتعلق	مدين الدائن
(١)	(٢)	(٣) - (٤)		

* الشايفي بولته جدول ذات القيمة المسجلين الذين يتبعون النسخة باع الجدول ١٢١٠ و باع الجدول والشعارات الخاصة بها .



إصدار ١.٠٠ المضافة

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

إقرار

أولاً : إقرار الضريبة على القيمة المضافة

الاسم:
الجنس:
رقم التسجيل:
الفترة:
رقم التليفون:
البريد الإلكتروني:
الضريبة المسجلة بها :
نوعية الفترة :
القيمة المضافة:

المبيعات

قوة الضريبة	قيمة السلع	قيمة الخدمات	إجمالي القيمة	الضريبة
مصار				
إعطاء				
إجمالي				
تسويات *				
ضريبة القيمة المضافة				

المتعلقات

المتعلقات	محلي	مستورد	إجمالي القيمة	ضريبة المتعلقات
سلع				
خدمات				
الآلات والمعدات				
إعطاء				
إجمالي				
تسويات *				
ضريبة المتعلقات				

ملخص الضريبة

ضريبة القيمة المضافة	ضريبة المتعلقات	الضريبة المستلقة	أرصدة الدائن المتعلق	مدين
				خصم

ثانياً : ضريبة الجداول والضريبة على القيمة المضافة

- * الشايفي بولته جدول ذات القيمة المسجلين الذين يتبعون النسخة السداد والشعارات الخاصة بالسداد العام للضريبة .
- * في حالة استيراد بولته جدول ذات القيمة المسجلين في هذه النسخة لا يجوز استخدام بولته المستندة التالية والخاص .
- * مستوفي السداد لكل من النسخة التالية استكمال السداد بموجب خصمات الجدول أولاً .
- * الشايفي بولته التالية بالمثل استكمال السداد بموجب خدمات الجدول ثانياً .

شكرًا لكم